OPRUL
487
3
ASIM

حاشیهٔ لطاش کبری زاده ۱۷ ع

مصباح

طاشکبری زاده حاشیه سی در شرح مفتاحه

۲۲۰

وحاشیه اخری منسوبة الی المولی الشهیر بکمال پاشا زاده
علی شرح المفتاح الشریف المذکور

قیمت
بارہ
۱۳۱

طاشکبری زاده حاشیه علی حاشیة المفتاح للسید الجرجانی رحمة الله علیه

۱۰ ۱

٤٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الله المتعالي محمود بالتوالي على نعم لا تحصى ومنن لا تستقصى كالتوفيق
لفتح ابواب المعاني بمفتاح البيان البديع وكشف اسرار المثاني
بكشاف البرهان الرفيع والتكريم ببعث نبي فضل بكتاب عربي
بلغ في اسرار البلاغة اقصى الغاية ولمع انوار دلايل الاعجاز في كل
سورة منه وآية صلى الله عليه ما تليت آيات المثاني وعبرت
بالعبارات البديعة عن المعاني وعلى آله واصحابه ما طبق الكلام
على ما يقتضيه من المقام وبعد فان شرح المفتاح للعلامة المحقق
والفاضل النحرير المدقق زين الملة والدين ابي الفضائل والبركات
علي بن علي الحسيني الجرجاني لا زال من ان يتداركه شآبيب الكرم
الرباني المعروف بالسيد الشريف والموصوف برصانة التصنيف
لما اشتمل من اللطائف ما ينشط الاذهان ومن النكت والدقايق
ما يونق الآذان ومال اليه طلبة كل طالب وتوجه نحوه رغبة
كل راغب وكان كثير من مواضعه حرونا صعب القياد لا يقدر
الطالبون فيه ركوب متن السداد وورد على بعض آخر منها من
الاشكال القوي ما لا يطلع عليه الا المتامل الذكي احببت ان احرر
له من الحواشي قدرا يرفع ما فيه من الغواشي ويكشف لثام الابهام
عن جمال عروس المرام ويرشد الاذكياء من الطلاب الى نهج السداد
وصوب الصواب ويقرر كل اشكال خطر بهذا الخاطر الفاتر من

من غير ان يستمد فيه بشيء من الافواه والدفاتر هذا وكان المولى
الوالد روح الله روحه ونور ضريحه قد علق على الشرح المذكور
كثيرا من التعليقات مشحونة بغرائب الفوايد وعجائب التحقيقات
وكان من نيته ان يرتبها على احسن النظام بحيث يصادف كل كلام
ما يليق به من المقام لكن اخترمته المنية قبل حصول هذه الامنية
فتفرقت اوراقها ايادي سبا فجزء حوته الدبور وجزء حوته الصبا
وصارت اجزاؤها كانها طارت مع العنقاء وما بقيت منها الا
كراريس بتراء وكل ما هو معزو اليه في هذه المجلة اللطيفة
فهو ما ظفرت به من نفائس كلماته الشريفة وما سوى ذلك فخاطري
ابو عذره ومقتضب حلوه ومره والتزمت فيها رفع بعض
من الاوهام الصادرة عن بعض من العلماء الاعلام فان ساعدني
في ذلك بعض من الحذاق فيا حبذا ومرحبا بالوفاق والا فان
اتى البعض بالجواب الصحيح وبالحل النابض عن الحق الصريح فاني
لا اتحاشى عن القبول والتسليم واقول لا غرو وفوق كل ذي علم
عليم ثم اني اورد قبل الشروع في المقصود ما كتبه المولى الوالد من
شرح صدر الشرح المذكور على وجه يستلذ به الخواطر وينشرح به
الصدور ويكشف عما فيه من وجوه الصنع البديع نقابها ومن
محاسن بدايع حجابها فشرعت فيها مع توزع البال وتشتت الحال
في الحال بسبب لزوب خطوب الزمان وهجومها في كل حين وآن

صنايع

تشتت

راجيا من الله تعالى ان يشرح لى صدرى ويوفقنى فى امرى ويهدينى
الى سبيل الصواب ويجزينى بالخير يوم الحساب انه سبحانه ولى
الاجابة واليه الرجعى والانابة قوله نحمدك اه الحد لكونه فعلاً
اختياريا لابد له من باعث هو المحمود عليه وذلك الباعث فى
حمد الله تعالى هو افعاله الجميلة وانعاماته العامة وهما دائمان قطعا
ودوام الباعث يستدعى دوام الحمد فالاصل فى حمد الله تعالى ايراد الجملة
الاسمية المفيدة للدوام لكن لما لم يمكن للبشر الدوام على الحمد لما له من
امور ضرورية شاغلة عنه فى اعم اوقاته عدل الشارح عن الاصل
المذكور الى الجملة الفعلية الحاوية عن الدلالة على الدوام وانما لافادتها
التجدد لانها احرى الامور الضرورية وانما اختار صيغة المضارع
لانها تفيد الاستمرار التجددى فى الاستقبال وهذا كما يفيد مقارنة
الحمد لحال الابتداء يفيد مقارنته للبواقى ايضا بخلاف صيغة الماضى
لانها تفيد مقارنة الحمد لحال الابتداء فقط بناء على ان الحال هو
الحد المشترك بين الماضى والاستقبال وانما اختار صيغة الجماعة
من الحكاية اذا الاستمرار على الحمد متعذر من واحد لغلبة الغفلة
على الانسان واتفاق غفلة الجميع فى زمان واحد بعيد جدا واختار
فى متعلق الحمد وهو المحمود ضمير الخطاب بناء على ان مبنى الحمد هو التعظيم
وانه فى حال الخطاب اقوى واتم لانه اعلى درجة الاحسان وهو ان
تعبد الله كانك تراه وهذه هى النكتة الخطابية الموجهة للامور المذكورة

ولا ينافى ذلك اعتبار مرجح خطابى فى مقابلتها اذ يمكن ترجيح الجملة
الاسمية بانها الاصل فى مقام الحمد لما مر مع ان الدوام على الحمد وان
لم يتصور من واحد لكنه يمكن من جميع افراد البشر ويمكن ترجيح صيغة
الماضى بان المعتبر مقارنة الحمد للابتداء لانه بمنزلة الاساس من البناء
مع ان اعتبار الاستمرار فى الابتداء لا يخفف فى البواقى ويمكن ترجيح
صيغة الواحد من الحكاية بان المعتبر حال الحامد فلا يفيد حمد الغير استمرار
لحمده ويمكن ترجيح الاسم الظاهر فى متعلق الحمد بانه ان كان اسم علم ففيه
احضار المحمود بعينه فى ذهن السامع مع ما فيه من الاستلذاذ والتبرك
وان كان اسم صفة ففيه الاشعار بعلية المأخذ للحمد فيكون مشعرا
بالمحمود عليه ايضا واما ضمير الغيبة ففيه تنبيه على ان المحمود عليه لا
يزول عن خاطر الحامد فيجوز ارجاع الضمير اليه لكونه فى حكم المذكور
هذا ثم ان الظاهر كون الجمل الواردة فى مقام الحمد انشائية ويجوز
كونها اخبارية كما هو الاصل بناء على ان الاخبار عن الحمد يعد تحميدا
كما ان الاخبار عن الوحدانية فى قولنا الله واحد يعد توحيدا
ومايتوهم من انه لا يمكن الاخبار عن الحمد لان الحمد وصف الحامد
فلا يصح جعله وصفا للمحمود مدفوع بان الحمد من مصادر الافعال
المتعدية فله نسبتان نسبة الاحداث الى الفاعل ونسبة الاحداث
الوقوع الى المتعلق وما هو وصف للحامد هو النسبة الاولى و
الاخبار عن الحمد انما هو فى النسبة الثانية ومنشاء التوهم اشتباه

احدى النسبتين بالاخرى كما لا يخفى **قوله** اللهم قال فى الحاشية
اللهم اصله يا الله عند البصريين فحذف حرف النداء وعوّض عنها
الميم المشددة والنكتة فيه ان النداء انما يليق بمن يكون غافلاً
تعالى عن ذلك علوّا كبيرا هذا ما ذكر وقيل انما حذفت كلمة يا هربًا
من اجتماع حرفى التعريف وهو ممنوع لان اللام فى الله لكونها عوضا
عن همزة اله خرجت عن محوضة التعريف ولهذا قيل يا الله خاصة
وانما اخر العوض عن مكان المعوض عنه لان الاصل كون اسم الله مقدما
على الكل وانما عدل عنه فى يا الله لضرورة تقديم حرف النداء على المنادى
ولما اندفعت هذه الضرورة بالحذف عاد الى الاصل وهذا الاصل
لكونه حقيقا بالاعتناء لم يعارضه كون الاصل اتيان العوض مكان
المعوّض عنه وانما اخّر الآخر لكونه محل التغيير وانما عينت الميم
من بين حروف الزيادة للتعويض لان الآخر لكونه مظنة ضم الشفتين
ناسبه حرف شفوى وليس حرف شفوى فيها سوى الميم وانما شددت
لكونها عوضا عن حنين ثم ان الشارح بنّه بقوله عند البصريين على حنين
ان للكوفيين فيه خلافا ونبّه باختيار الاول على ان فى مذهب
الكوفيين ضعفا اما الاول فلانهم قالوا ان اصله يا الله امنا بخير
اى اقصدنا فحذف حرف النداء وهمزة ام ومعولاه ردوما لاختصار
مع حصول الامن من الالتباس بكثرة الاستعمال واما الثانى فلان فيه
كثرة الحذف بلا عوض وبلا قرينة تدل على المحذوف **قوله** على ما هدينا

اليه من دقايق المعانى ببدايع البيان واطلعنا عليه من حقايق
المثانى بذرايع البرهان اراد ان يذكر بعضا من النعم التى خصّه الله تعالى
وسائر مشاركيه من معاصريه بتلك النعم ليكون محمودا عليه فاختار
منها ما هو اصل جامع لجميعها وهو الهداية الى دقايق الربوبية اذ بها
يتوصل الى الاطلاع على حقايق التنزيل الذى هو مدار للسعادات
كلها والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والمعانى هى الصور
الذهنية ودقايقها لطايفها والبيان هو المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير وبدايعه مالة سلاسة وعذوبة وكلمة من بيان للموصول
والاطلاع افتعال من اطلعه على كذا اى جعله واقفا عليه ومن
بيان للموصول المقدر والمراد بالمثانى هو القران ووجه التسمية
سيأتى وبحقايقه ما فيه من التصورات المطابقة والتصديقات
اليقينية الحقة والذرايع هى الوسايل والمراد بالبرهان ههنا ما
يتالف من قضايا يقينية او ظنية يفيد بهو لذاته امرا آخر يقينيا
او ظنيا وانما اختار صيغة الماضى فى هديتنا مع ان المناسب لقوله
نحمدك هو صيغة المضارع بناء على ان الحمد الحالى متاخر عن النعمة
او على ان الحمد على النعمة المستمرة غير ممكن للبشر او على تغليب ما
فى الماضى على ما فى المستقبل كذا افاده الشارح الحاشية وانما اضاف
الدقايق الى البيان ولم يعكس بناء على ان الدقة هى بعد الشئ عن
الافهام فيناسبه المعانى وعلى ان كون الشئ بديعا اى غريبا اعلق

باللسان الذى هو عبارة عن اللفظ وفيه اشارة الى براعة الاستهلال
من حيث المعنى واللفظ اما الاول فلان المعانى الرقيقة المفهومة
من العبارات البديعة هى شان علم البلاغة واما الثانى فلوقوع
لفظ المعانى والبيان علما لعلمى البلاغة كذا افاده الشارح فى الحاشية
وبهذا يظهر ان اضافة الرقايق الى المعانى والبدايع الى البيان و
الذرايع الى البرهان من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا افاده
الشارح فى الحاشية واما اضافة الحقايق الى المثانى فليست من هذا
القبيل بل الاضافة فيها بمعنى اللام اى حقايق كائنة للمثانى و
المثانى من اسماء القران لانه يثنى ويكرر قرآءته والفاظه وقصصه
ومواعظه او يثنى فيه على الله بما هو اهله او يثنى عليه بالبلاغة
كذا افاده الشارح فى الحاشية **قوله** ونصلى على نبيك المبعوث
باشرف الاديان ورسولك المختار من بنى عدنان حمد الله تعالى اولا
لاستجلاب معرفة الله تعالى اياه ولافاضة ربطا لعتيد نعمه واستجلابا
لمزيد كرمه ثم صلى على نبيه عليه الصلوة والسلام لكونه امن الناس
علينا وتطابق العقل والنقل على وجوب شكر المنعم واختار فى
التصلية اسلوب التحميد لعين ما ذكرناه هناك ووصفه اولا بكونه
دينه اشرف الاديان لكونه اعلى مراتب الشرف ثم وصفه بشرف
نبيه لكونه من خصايص النبوة والنبى انسان بعثه الله الى عباده
لتبليغ ما اوحى اليه وكذا الرسول وقد يخص الثانى بمن له شريعة

مجددة عامة معه كتاب اولا ولعل الشارح ذهب الى تزادفهما والا
لناسب ان يذكر الرسالة التى هى اكمل من النبوة مع اعلى مراتب الشرف
مع اجتماعهما فى نبينا عليه الصلوة والسلام **قوله** محمد سيد الانام
تقرير لما سبق وتاكيد له اذ قد علم ذلك من كون دينه اشرف
الاديان ومن كونه مختارا من اشرف القبائل **قوله** وعلى آله
الكرام وصحبه العظام اتبعهم اياه فى الصلوة لكونهم وسايل بيننا
وبينه ومن حق الوسائل طلب الخير لهم والكرام والعظام جمعا
كريم وعظيم **قوله** والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام
وانما صلى عليهم تبعا للصلوة على الآل والاصحاب لمثل ما ذكرناه
من كونهم وسايل بيننا وبينهم والضمير المنصوب فى اتبعوهم
راجع الى الآل والاصحاب فقط وكلمة الى متعلقة باتبعوا وان
جاز على بعد تعلقها بنصلى وانما قلنا على بعد لان الاول اولى
لقربه كذا افاده الشارح فى الحاشية واراد بالقرب ما بيناه والمراد
القرب معنى لا مجرد القرب لفظا والمراد بالاتباع بالاحسان
ههنا هو السلوك الى جادة الشريعة بمراعاة آداب الآل و
الاصحاب وانما قلنا ههنا اذ قد مر للاحسان معنى آخر غير مناسب
ههنا **قوله** وبعد لما اراد ان يشرع فى بيان سبب التاليف
الى ما هو قريب من التخلص ليفيد ملايمة وارتباطا بين ما
قبله وما بعده وانه نوع من الاقتضاب وسمى بفصل الخطاب

والواو فيه للعطف فيكون مع ساقته معطوفا على ما قبله عطف
القصة على القصة والجامع بينهما هو ان ما تقدم لما فيه من براعة
الاستهلال منبه على التصنيف في علمي البلاغة وهذا الى قوله فوجهنا
بيان لسببه ومن الافاضل من لم يفرق بين الفصل بمعنى ترك
العطف وبين فصل الخطاب وجعل الواو في وبعد عوضا عن اما
جيء بها لتزيين اللفظ وحكم بكراهة الجمع بينهما ولما ورد عليه قول
صاحب المفتاح في اواخر علم المعاني واما بعد فان خلاصة الاصلين
اجاب عنه بانه فذلكة لما تقدم من التفصيل ولا يخفى عليك الفرق بين
الفصل وفصل الخطاب بان الاول يستدعي عدم الجامع والثاني
يستدعي نوعي الملاءمة بين مقطع الكلام السابق ومطلع الكلام
اللاحق وان الواو يفيد معنى العطف وضعا ولا ضرورة في العدول
عنه على ان جعل الواو عوضا لم يعهد فيما بينهم والفذلكة في كلام
صاحب المفتاح هو قوله فان خلاصة الاصلين الى آخر ما قاله
لا قوله واما بعد كما توهم قوله فقد الفاء فيه اما لتقدير اما قبل
بعد بناء على انه نائبة سابقا على انه في صدد التصنيف في علم البلاغة
كان مظنة ان يتردد السامع في انه ماذا فعد ركيكا اما تفصيلا
للمجمل الواقع في ذهنه واما لتوهمها بناء على ان هذا المقام
صالح لورود اما فعلى الاول يكون العامل في الظرف كائنا اما لتضمنها
معنى الشرط كما حقق في موضعه وعلى الثاني يكون العامل ما يفهم

من سياق الكلام من نحو اقول او اعلم اذ لا يصلح ان يكون المتوهم
عاملا ومؤثرا في اللفظ قوله طالما جال في صدري ودار في
خلدي اه في كلمة ما في طالما ثلثة احتمالات احدها ان تكون كافة
تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر لا حقيقة اذ لا غنى
للفعل عن الفاعل وعلى هذا التقدير يكتب ما موصولة لكونها
من تتمة الفعل كما افاده الشارح في الحاشية ولا تتصل الا بثلثة
افعال قل وكثر وطال كذا في القاموس ولا لحاق ما الكافة
بهذه الافعال مصحح ومرجح اما المصحح فلان كلا من هذه الافعال
يكون مسندا الى امر هو له بالذات والى امر آخر هو له بالعرض فاذا
كف عن العمل في احدهما بقي مسندا الى الاول فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل
بخلاف سائر الافعال علم ذلك بالاستقراء مثلا قل مسند الى
العدد بالذات والى المعدود بالعرض فاذا كف عن العمل في
الثاني بان يقال مثلا قلما يوجد مثل فلان يكون المعنى قل عدد
قارن وجود مثله وكذا الحال في كثر واما طال فانه مسند الى
الزمان اصالة والى ما يقارنه تبعا فاذا كف عن العمل في الثاني
بان يقال مثلا طالما سعيت في حاجتك بقي مسندا الى الزمان
فيكون المعنى طال زمان قارن سعيي في حاجتك واما المرجح فلان
الاصل في المعدود استواء القلة والكثرة بالنسبة اليه فاثباتهما
للعدد قصدا الى نفيهما للمعدود ويكون اثباتا للشيء بالبينة

وانه فن من البلاغة وكذا الاصل فى الحدث عدم الطول واثبات
الطول للزمان المقارن له قصدا الى اثباته له يكون اثباتا للشئ
ببينة على نحو ما سبق ولما كان الاصل فى الحدث القِصَر لكونه متيقنا
لم يفد اثبات القصر للزمان المقارن له شيئا ولهذا لم يلحقوا ما الكافة
بقصر مع امكان طرد القاعدة المذكورة فى ضده اعنى طال فى قصر
وهذا المقام مما وُفقتُ لتحصيله وتفصيله ولله الحمد والمنة و
الاحتمال الثانى ان تكون ما مصدرية وتكون المصدر فاعل طال
فالتقدير فيما نحن فيه طال الجولان والدوران وعلى هذا كتب
مفصولة كذا افاده الشارح فى الحاشية وقد عرفت فيما سبق
ان طال مسند الى الزمان اصالة والى ما فيه تبعا فاسناده الى الاول
قصدا الى اثباته للثانى يكون اثباتا للشئ ببينة ويظهر لك من هذا
انه اذا كان ما موصولة يكون طال مسندا الى ما هو له بالعرض
فيفوت المبالغة المذكورة ثم ان معنى كون ما مصدرية هو القصد
الى مدخولها الى نفس الحدث ولا يوجد ذلك الا فى الفعل ولهذا شرطوا
فيها دخولها على الفعل صريحا وعدم الفصل بينها وبينه والاحتمال
الثالث ان تكون ما موصولة حينما كتب مفصولة ويكون العائد
اليه ضمير جال ودار ويكون ان ارتب بيانا له بتقدير من ولم
يتعرض الشارح لهذا الاحتمال لانه مدفوع لما توهم من احتياجه
الى تكلف التقدير لشيوع مثل ذلك فى كلامهم بل لعدم اطراد

هذا التوجيه كما ستسمعه فى قول المصنف وقلما يوجد فى بيان امثلة الخواص
قوله ان ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم فرحا هذا تعيين
لما جال فى صدره وان ارتب فى تاويل المصدر فاعل جال او دار
على الرأيين وشرحا مفعول ارتب وللقسم الثالث متعلق بشرحا
قدم عليه للاهتمام بناء على اختصاص الشرح به ولا يقع الفصل بسبب
الناخير عنه بينه وبين الجملتين اللتين وقعتا صفة له قوله يذلل
صعابه ويميط عن محذراته نقابه مجموع الجملتين صفة لشرحا ولهذا
ترك العطف والتذليل من الذِلّ بالكسر ضد الصعوبة لا من الذُل
بالضم ضد العز والاسم من الاول ذلول ومن الثانى ذليل واستعار
الصعاب للمعانى الدقيقة المتعلقة العبارات وذكر التذليل
ترشيح له واستعار المحذرات للاسرار المحتجبة عن العقول وذكر
النقاب ترشيح لها وذكر النقاب ضمير صعابه للقسم الثالث
وكذا ضمير نقابه لئلا يلزم التفكيك ويجوز ان يعود الى المحذورات
بتاويل المذكور رعاية للمناسبة بحسب المعنى نقل عن الشارح
انه قال ان الجملة الثانية تاكيد للجملة الاولى ولعل وجه العطف حينئذ
هو التنبيه على استقلال الثانية فى افادة المرام والا فالاصل ترك
العطف فى المؤكد قوله انتقد فيه نتائج الافكار واوضح فيه خزائن
الاسرار بيان لاشتمال الشرح على فوائد زائدة على حل الكتاب واختار
الفصل اما لكونه جملة حالية من فاعل ارتب واما لكونه استينافا

على ما سبق كانه قيل هل فى ذلك امر زائد على حل الكتاب والنقد تميز
الجيد من الردى واراد بالافكار افكار الشراح واراد بخزائن الاسرار
ما خص به الشارح من لطايف التحقيقات قوله وكان تحول بينى
وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان اه بيان لسبب طول ما
جال فى صدره فهى معطوفة على جملة طال عطف القصة على القصة
والجامع ان ما سبق اخبار عن تحقق الطول وهذا عن سببه اى تحول
بينى وبين الشرح بل بين ترتيبه موانع الزمان واسباب الحوادث
الصارفة عنه فالخطوب جمع خطب بمعنى السبب والحدثان جمع
الحوادث واغالم يقل وحال مع مشاكلته لطال اشارة الى امتداد
تلك الحيلولة نقل عنه روح الله روحه انه قال مضى من الزمان بين
ما وقع فى صدرى ان اشرح وبين ما شرعت فيه ثلثون سنة ولما كان
هذا الاستمرار التجددى قبل الشروع فى الشرح ادخل عليه لفظ كان
قوله حتى ابتليت فى آخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر بيان لغاية
تلك الحيلولة وحتى متعلقة بكان يحول ثم هى ابتدائية غير جارة ولا
عاطفة لان ما بعدها كلام مستقل وابتليت على صيغة بناء
المفعول والضمير البارز فيه قائم مقام فاعله وهو من الابتلاء بمعنى
الامتحان وما وراء النهر لقب لبلاد شرقيه معروفة منها بلدة
سمرقند وورآء فى اللغة من الاضداد لانه يستعمل فى الخلف وفى
القدام على ما ذكر فى الصحاح وغيره وهذا الاطلاق بالنسبة الينا

بالمعنى الاول وبالنسبة الى اهلها بالمعنى الثانى وكان سبب هذا الارتحال
ان الامير تيمور اجلاه من شيراز الى سمرقند ونصبه مدرسا هناك
قوله فوجدت هناك اقواما عطشى الاكباد يجمون حول الكتاب
ولا يجدون الى موارده سبيلا جواب شرط محذوف تقديره لما ارتحلت
الى بلاد ما وراء النهر وجدت هناك خاصة بمدينة سمرقند اقواما
اى رجالا عطشى الاكباد والمراد عطشى اكبادهم حذف المضاف اليه
وعوض عنه اللام وفى وصف اهل ما وراء النهر بهذا الوصف لطف
لا يخفى على الفطن ويجمون اما صفة بعد صفة لاقوام او استيناف
كانه قيل لم قلتم انهم عطشى الاكباد واللام فى الكتاب للعهد لتقدم
ذكره وهو مفتاح العلوم واستعار الموارد لمسائله وهى جمع مورد
وهو موضع الوصول الى الماء ضد المصادر وهى جمع مصدر وهو الرجوع
عنه وسبيلا مفعول لا يجدون والى موارده متعلق به قدم عليه للسجع
قوله وآخرين منحرفين عن السداد قد غاصوا فى لجة بلا ارشاد
فلم يجدوا الى فرايده دليلا اه عطف على قوله اقواما اى وجدت
هناك اقواما لم يقدروا على حل الكتاب وآخرين قد فهموا بعضا من
ظواهر الكتاب لكنهم انحرفوا عن السداد اى عن سمت الصواب فى تحقيق
مسائل الكتاب والسداد ماخوذ من سد القول والامر اذا استقام
وقد غاصوا اما صفة بعد صفة لآخرين او استيناف على قياس ما
سبق وفى بعض النسخ قد خاضوا وانه غير مناسب لان الخوض هو

العبور عن المعبر ماشيا كان او راكبا وليس ذلك وسيلة الى الفوز
بالفرايد لان ذلك لا يمكن الا بالغوص اى الانغماس فى الماء وايضا
الخوض يتعدى بنفسه وههنا قد تعدى بواسطة فى حيث قال فى لجة
وهى جمع لجة وهى معظم الماء والمراد منها غوامض الكتاب وقوله
بلا ارشاد بيان لسبب الانحراف اى بلا هداية من الاستاد وقوله
دليلا مفعول لم يجدوا وعلى فرائده متعلق به قدم عليه للسجع والفرايد
جمع فريدة وهى الدر الكبار واراد بها ما تضمنه الكتاب من حقايق
الفن قوله وكانوا فى حل تراكيبه والكشف عن نكت اساليبه متمكنين
على شروح اكثرها مجروح واشلها مدخول ومجروح اه عطف على غاصوا
عطف القصة على القصة والمراد بيان سبب غوصهم بلا ارشاد
وهو اتكاؤهم على شروح شأنها ما ذكر قوله فى حل تراكيبه اى ازالة
عقدها وما عطف عليه متعلق بمتمكنين قدم عليه للاهتمام المناسب
للمقام والنكت جمع نكتة وهى اللطيفة المؤثرة فى القلوب من نكت
الارض اذا ضربها بقضيب حتى اثر فيها والاساليب جمع اسلوب
وهو الفن والمراد فنون الكلام ومتمكنين اى معتمدين خبر كانوا وجرح
بضم الجيم جمع جرح بفتحها مصدر جرح القاضى الشاهد وهو بمعنى الفا على
يريد ان اكثر تلك الشروح جارحة للمفتاح لا شارحة له واما كونه
بفتح الجيم على وزن فعول بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول ففيه مناسب
لفوات المشاكلة بينه وبين شروح مع فوات المقابلة على الثانى

بينه وبين ما بعده واراد بامثالها شرح العلامة التفتازانى واراد
بكونه مدخولا ومجروحا اعتراضه عليه قوله لا يرى فيها العليل
شفاء ولا الغليل رواء اه تاكيد لما سبق من حال الشروح اكثرها و
امثالها بوصف مشترك بينها وهو انه لا يرى فى تلك الشروح شفاء
لعليل بالعين المهملة ضد الصحيح ولا رواء بالفتح الماء العذب لغليل
وهو بالغين المعجمة من به غل بالضم وهو وآفة حرارة العطش
وعلى هذا يكون الشفاء اسما لما به الشفاء ويجوز ان يكون الشفاء مصدرا
وعلى هذا فجعل الرواء على مسبب وهو الارواء او على سبب مسببه
وهو الرى واللام فى لغليل متعلق بالشفاء وفى لغليل متعلق بالرواء
قدما عليهما للاهتمام وما سبق الى بعض الاوهام من ان القرينة الاولى
ناظرة الى آخرين والثانية الى اقوام مما يأباه المساق عند من له سلامة
المذاق قوله كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء مبالغة فى عدم
النفع بتلك الشروح حيث شبهها بالسراب الذى هو امر مخيل كزرقة
البحر وزرقة السماء وهو بالبين المهملة ما يرى فى بعض الفلوات
من لمعان الشمس عليها وقت الظهيرة فيظن انه ماء يسرب بالفتح
اى يجرى وكلما سار اليه الرائى يسرب بالضم اى يذهب ويبعد عنه
والقيعة بمعنى القاع وهو ارض ملساء لا نبات فيها وقيل جمع قلع
كجار وجيرة والظمآن كالعطشان وزنا ومعنى وهذا الكلام اولا الى آخر سات
الثمانية عشر التى حلى بها الشارح هذه الخطبة والاقتباس ان يتضمن

الكلام نظما كان او نثرا شيئا من القرآن او الحديث او الاثر ونحوها
من فقه المجتهد وحكمة المتشرعة بشرط ان لا يشعر في الكلام بانه من
احد هذه الامور ولهذا جوزوا فيه مخالفة الغرض في المقتبس
والمقتبس منه والتغيير اليسير لاجل الوزن او لغيره من الدواعي
فحصل فيه اقسام اربعة لانه اما منقول او غير منقول وكل منهما
اما مغير او غير مغير وهذا الاقتباس الذي هو مطلع الاقتباسات
مما لم ينقل ولم يغير وستطلع على جلية الحال في بواقيها ان شاء الله تعالى
قوله قد اتخذوها مسارح انظارهم ومطارح افكارهم اه بيان
لشدة اتكاء الاخرين على تلك الشروح بحيث كانوا مكبين عليها ولهذا
اورد كلمة قد والاتخاذ افتعال من الاخذ ولتضمينه معنى الجعل يتعدى
الى مفعولين كما يقال اتخذته وقد لا يضمن فلا يتعدى كما يقال اتخذت
الكتاب وهو ههنا من قبيل الاول والمسارح جمع مسرح وهو المرعى
شبه الشروح بها لكونها محل اجالة النظر والمطارح جمع مطرح وهو
المرمى اي جعلوها مستقر افكارهم شبه الشروح بها لاستقرار افكارهم
فيها وعدم تجاوزها عنها الى غيرها قوله فقلنا لهم يا اهل الكتاب
لستم على شيء جواب شرط محذوف اي اذا كان حال الاخرين كما ذكر
قلنا لهم تعطفا وتحننا يا طالبي المفتاح وراغبيه لستم في طلبكم
على شيء يعتد به وهذا اقتباس غير مغير وذلك ظاهر لكنه منقول
لان المراد من الكتاب هو التورية والانجيل ومن اهله اليهود والنصارى

ومن الشيء دينهم والشارح نقل الكتاب الى المفتاح واهله الى الاخرين
المذكورين والشيء الى الشروح المذكورة قوله تنفخون بلا ضرام
وتستسمنون ذا اورام اه تقرير لعدم كونهم على شيء وبيان له ولهذا
اختار الفصل نبه بالتشبيه الاول على ان تلك الشروح لا يصلح
لكشف مطالب المفتاح ثم قصد بالتشبيه الثاني الى تاكيد الغرض
منه بان تلك الشروح لكبر حجمها يغتر الناظر بها مع خلوها عن الفائدة
والضرام بكسر المعجمة دقاق الحطب التي يسرع اشتعال النار فيها
والاستسمان ظن الشيء سمينا والاورام جمع ورم وهو ازدياد
حجم اللحم او الجلد بتخلل بعض من الاخلاط قوله تضيعون الاعمار
ولا تستضيئون بالانوار تقرير وتاكيد لما سبق ولهذا ترك العطف
شبه اسرار المفتاح بالانوار وعدم انتفاع هولاء بها بعدم الاستضاءة
بالانوار قوله وتحسبون انكم تحسنون صنعا عطفه على ما سبق
تنبيها على خطائهم في حسن ظنهم بتلك الشروح وتحسبون اي تظنون
وصنعا مفعول تحسنون والمعنى تظنون انكم تعملون عملا ينفعكم
ولا تعلمون انه هيهات ما تظنون وهذا الاقتباس فيه تغيير يسير
اذ الاصل وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فهو منقول مغير لان
الصنع في الآية الكريمة صنع الكفرة والرهبانية وقد نقله الشارح الى
ما عرفت قوله فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كنازح
من البئر بلا رشاء بل كطالب للرقي الى السماء لما كانت الاحكام السابقة

مظنة تردد بل انكار من المخاطبين اكدها بطريق المبالغة حيث
شبههم بمن يطلب ما يستحيله العادة ولهذا اورد الكلام بطريق
النفي والاثبات والقسم العرفي المصدر باللام وصدره بالفاء
الدالة على ان هذا التشبيه الصريح لازم لتلك الاحكام ومترتب عليه
وعمر بالفتح مصدر قولك عمر يعمر على زنة علم يعلم اي عاش زمانا
طويلا والمراد بقائي واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف
والتقدير لعمري قسمي او ما اقسم به وجواب القسم ما ياتي بعده
والمعنى ما انتم يا اهل الكتاب الا كعطشان يمد يديه الى الماء ليبلغ
الماء بنفسه الى فيه من غير استعانة بما يبلغه اليه ثم شبههم
بنازح برء بلا رشاء وهو بالكسر الحبل وعطفه بكلمة او تنبيها على
ان هولاء لا يخلون عن المشابهة باحد هذين الامرين المستحيلين
عادة تقبيحا لحالهم ثم ترقى في تقبيحهم حيث شبههم بمن يطلب
ما هو ابعد ما يستحيله العقل وهو طلب الرقي الى السماء والرقي
كالمضي مصدر رقي السطح او السلم على حد رضي اذا صعد اليه يتعدى
بنفسه وقد يتعدى بفي وبالى ايضا وما ذكره من قوله ما انتم الا
كباسط كفيه الى الماء مقتبس من الاية الكريمة بلا تغيير لكنه منقول
لان المستثنى ههنا هو العطشان نفسه وفي الاية الكريمة هو اجابة الماء
للعطشان اذ المستثنى منه فيها لا يستجيبون لهم بشيء والمعنى ان الاصنام
لا يستجيبون لهم بشيء من جلب نفع او دفع ضر الا اجابة كاجابة الماء

لعطشان

لعطشان يريد ان تبلغ الماء فاه بلا وصول يده اليه قوله فهل
ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء تطييب لقلوبهم وتنشيط
لعزائمهم بعد تخييبهم في مساعيهم والشقاء سوء الجد وقلة البخت
وهو والشقاوة ضد السعادة والفاء جواب شرط محذوف
اي اذا كان حالكم في عقم المساعي وخيبة المال ما ذكر فهل اهديكم
الى امر تربحون به وينجيكم هو من سوء الحظ وقلة البخت من موايد
عوايد الكتاب وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم وفيه تغيير كما ترى ونقل
ايضا لان المخاطبين ههنا غير المخاطبين هناك وان المراد من التجارة
ههنا الاشتغال بشرح آخر موصوف بما وصفه سابقا بقوله
يذلل صعابه ولاحقا بقوله نملي عليهم ما ينجيهم او قوله فوقعوا
في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب جواب شرط محذوف
والتقدير اذا علموا خطاهم في اتكائهم على ما ذكر وقعوا في حيرة
واضطراب واذا علموا ان الحق فيما وراء ذلك قالوا ان هذا
اي ما ذكرته من قولك وهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء
لشيء عجاب وهو بالضم ما يتعجب منه وهذا الكلام مجردا عن كلمة
ان اقتباس من القرآن بلا تغيير الا انه منقول لان هذا في الاية
الكريمة اشارة الى جعل الالهة الها واحدا وفي كلام الشارح
اشارة الى ان الحق فيما وراء الشروح المذكورة قوله ما سمعنا

بهذا فی آیاتنا الاولین فأتنا بآیة ان کنت من الصادقین فصله
عما سبق لکونه تقریرا له واراد بالآباء الاسلاف من اساتذتهم
لانهم خیر الآباء لانهم من بنی الارواح وهذا ایضا اقتباس تنزیلی
غیر مغیر الا انه منقول لان هذا فی الایة الکریمة اشارة الی نوح علیه
السلام او الی کلامه الحق او الی دعواه النبوة وقد نقله الشارح
الی ما عرفت والفاء فی فأتنا جزائیة وما بعدها قام مقام الجواب
اذ التقدیر لما کان ما ذکرته من الکلمات غیر مسموعة فی الأسلاف
فلا نصدقک فیها الا بعلامة دالة علیها فات بها ان کنت من الصادقین
فطوی من البین ما هو الجواب حقیقة واقیم مقامه کلام آخر
یدل علیه ومثل هذا کثیر فی کلامهم فی مقام الایجاز وقوله فاریناهم
من ایاتنا الکبری فظلت اعناقهم لها خاضعین الفاء فی فاریناها
جزائیة والتقدیر لما طلبوا منا الایة المصدقة لما ادعیناه اریناهم
من آیاتنا الکبری فصاروا خاضعین لها والکبری اما صفة الآیات
فکلمة من تبعیضیة واما مفعول ثان لاریناها فیکون من ابتدائیة لا
للبیان کما توهم لان کون المقدم بیانا للمؤخر لیس بمعهود ولا معقول
والمعنی اریناهم من ایاتنا الکبری ارادة مبتدأة وناشئة من جنس
ایاتنا والمعنی الاول ابلغ لدلالته علی کثرة الایات سوی ما
اراها بخلاف المعنی الثانی وایا ما کان فالمراد بما اراهم اباهم ما خصه
الله تعالی به من التحقیقات والتدقیقات والفاء فی فظلت جزائیة

ایضا والتقدیر لما اریناهم تلک الایات صارت اعناقهم خاضعین
لتلک الایات فاللام فی لها متعلق بخاضعین قدمت علیه
للاهتمام المناسب للمقام ثم ان الخضوع لما کان حال الاعناق
کان مقتضی الظاهر ان یقال خاضعة الا انه عدل عنه الی خاضعین
اما للکنایة باعناقهم عن ذواتهم وابدانهم لان العنق من الاعضاء
التی یعتبر بها عن البدن کله کالرأس والوجه واما لان اصل الکلام
فظلوا لها خاضعین لکنه اقحم العنق لکونه اول عضو یظهر فیه
الخضوع بحسب مجری العادة بل بحسب اقتضاء الطبیعة
ولما استلزم الاقحام حذف الضمیر الذی هو اسم ظل واقامة الاعناق
مقامه ترک خبره علی اصله ابقاء لبعض آثار الاصل علی حاله وهذا
الکلام ایضا مقتبس من التنزیل بلا تغییر وهو ظاهر لکن ضمیر لها فی
الایة الکریمة اما راجع الی الایة النازلة من السماء الملجئة لهم الی
الایمان او الی البلیة القاسرة لهم الیه وقد نقله الشارح الی ما
ذکر من الایة الکبری فی [illegible] وقالوا انما جاءنا من الحق
المبین فزدنا من لدنک علما ومنّ لنا من امرنا رشدا عطف علی
ظلت ای وقالوا صدقنا بما جاءنا من الحق البین الواضح وابان یجیء
بمعنی بان ای اتضح والمراد به ما اراهم من نتائج خاطره الوقاد و
الفاء فی فزدنا جزائیة ای لما صدقنا فزدنا ولفظ زاد قد یتعدی
وقد لا یتعدی وما نحن فیه من قبیل الاول ومن فی من لدنک ابتدائیة

اى زدنا علما عظيما كائنا من عندك وآراد بالامر ما هم عليه من
استطلاع لطايف الكتاب ورشدا اى هداية وصلاحا نصير به
راشدين ويجوز ان يكون من تجريدية بجعل الامر مشتملا على معنى الرشد
مبالغة ثم انتزاع معنى الرشد منه وجعله شيئا ومطلوبا بصيغته
ويكون الامر مبداء تلك الهيئة وح يكون حاصل المعنى اجعل امرنا
كله رشدا والهيئة فى الاصل بمعنى اللباس ثم عممت لكل ما يلابس
الشئ من الاوصاف فيكون الهيئة احداث هيئة الشئ اى صفته
ويفهم من هذا الاحداث عرفا احداث ذى الهيئة فيدل بالاول على
الثانى بطريق الكناية فالمطلوب الاصلى احداث نفس الرشد المستتبع
للهيئة عرفا وهذا الكلام اقتباس بلاتغيير ولكن مع نقل فان المراد
من الامر فى الاية الكريمة ما كان اصحاب الكهف عليه من الايمان و
مفارقة الكفار وقد نقله الشارح الى ما ترى قوله فوجهنا ركاب
النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم وجواب شرط
محذوف والتقدير لما آل امرهم الى طلب زيادة العلم وتهيئة الارشاد
وجهنا ركاب النظر اسعافا لمرامهم الى جهة مطالبهم والركاب الابل
التى يسار عليها واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها شبه النظر بالراكب
ونشبة النفس ومشاعرها بالركاب فكان النظر مستعلا عليها وهى
توصله بسبب حركاتها فى المعقولات الى مقاصدها التى هى النتايج
ولما استلزم توجيه الركاب توجه الراكب اردفه به وفيه من اللطف

ما لا يخفى والتلقاء فى الاصل مصدر بمعنى اللقاء فهو من المصادر
التى تزاد فى اولها التاء كالتبيان والتكرار وههنا امم بمعنى الجانب
والمدين فى الاصل قرية شعيب عليه السلام وههنا بمعنى المقام
من مدن بالمكان اذا اقام به واجتمع فيه مع سكانه ومنه المدينة
والمآرب جمع مأربة بفتح الراء وكسرها وهى الحاجة قوله غلى عليهم
ما ينجيهم عن الضلال ويحفظهم باجزل نوال حال من فاعل وجهنا و
توجهنا والاملاء الكتب او الجمع وكل منهما مناسب للمقام وهذا
الى قوله وميز الغشر عن اللباب شروع فى اوصاف شرحه التى
خلت عنها سايرالشروح وينجيهم مفعول غلى والاحظاء افادة
الحظ والنصيب اصله الاحتظاظ ابدلت الحرف الثانى من حرفى التضعيف
ياء كما فى تقضى البازى وقوله باجزل نوال متعلق بيحفظهم اى بعطاء
اجزل اى اعظم ثم اضيف الصفة الى الموصوف فى عبارات
موضحة بلا املال واشارات مونقة بلا اخلال شروع فى وصف
العبارات بعد وصف معانيها بما ذكر وفى متعلق بمحذوف وهو
مع مدخوله حال من فاعل غلى اى غلى ما ذكر كائنين فى عبارات
موضحة توضيحا لا يبلغ حد الاملال وكائنين فى اشارات مونقة
اى معجبة بسبب ما فيها من الايجاز الخالى عن الاخلال وفى الجمع بين
نفى الاملال والاخلال اشارة الى انعبارته واردة على وجه الاقتصا
وآراد بالعبارات الالفاظ وبالاشارات ما يعم التراكيب والاساليب

قوله نشيد فيه قواعد الفوايد وتمهد فيه موايد العوايد اشارة الى
طريق ما ذكره من الايجاء والاحظاء وهو حال من فاعل غلى فهو
بالحقيقة تاكيد وتقرير له ولهذا ترك العاطف فيه وضمير فيه راجع
الى الموصول فى قولهم ما يجيهم وكذا الحال فيما عطفه عليه من الجملة
التى تليها والتشييد الرفع مع الاحكام بالشيد وهو بالكسر الجص وهو
بفتح الجيم وكسرها فارسى معرب والقواعد جمع قاعدة وهى الاساس
والفوايد جمع فايدة وهى ما استفدته من علم او مال والمراد ههنا
هو الاول وتمهيد الامر تسويته واصلاحه والموايد جمع مايدة وهى
خوان عليها طعام وهى اخص من الخوان من مادة عيد وميد اذا اعطا
طعاما فهى فاعلة بمعنى مفعولة مثل عيشة راضية اى معطاة و
يجوز ان تبقى على معناها الظاهر بتخييل انها كانها تعطى الطعام
لمن يقدم اليه والعوايد جمع عايدة وهى المنفعة يقال هذا
اعود عليك من ذاك اى انفع واراد بالفوايد والعوايد المسائل
لكنها باعتبار حدوثها فيك تسمى فوايد وباعتبار بقائها فيك تسمى
عوايد واراد بقواعد الفوايد دلايل تلك المسائل وبتشييدها
تقويتها بازالة الشبه عنها واراد بعوايد العوايد ما يسمح به من
التراكيب اللطيفة والاساليب العجيبة التى تهتى للناظرين فيها ما
اودع فيها من المعانى والنكت واراد بتمهيدها طريق الوصول
الى مستودعاتها بتهذيب العبارات مفرداتها ومركباتها شبه

ذلك المملى اولا ببناء رفيع مشيد فذكر المشبه الذى هو الضمير
الراجع الى المملى على طريقة الاستعارة المكنية واثبت لها النوع
ترشيحا والتشييد تخييلا وثانيا بمجلس حضرت فيه جماعة مهدت
لهم مايدة فذكر ذلك المشبه بطريق تلك الاستعارة وترشحها
بالمايدة وخيل لها التمهيد فتدبر قوله معوضين عما لا طايل
فى رده ولا حاصل فى نقده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز
القشر عن اللباب لما بينا ما هو اصل الحسن فى المملى وهو ما ذكره
من التشييد والتمهيد اراد ان بين ما يزيده حسنا وهو امران
احدهما تخليه عما لا نفع فيه وثانيهما تحليه بما به نفع ما هو الصواب
عن غيره ومعوضين حال عن فاعل نشيد وتمهد وكذا الحال فى مقتصرين
يعنى فعلنا ما فعلنا من التشييد والتمهيد حال كوننا معوضين عن
رد ما لا فايدة للطالب يعتد بها فى رده اى فى ايراده وعن نقد
ما لا بقية للناقد تعادل تعبه فى نقده والمراد بالنقد ههنا ما
يقابل النسية اعنى قبض الدراهم بل بمعنى اخراج زيفها والمراد
ههنا ترك الفاسد من الكلام وذكر صحيحه ومقتصرين على تحقيق
الصواب وتبيينه وتمييز ما لا نفع فيه للطالب عما فيه نفع تام
واللباب فى الاصل هو الخالص يقال حسب لباب اى مناقب
خالصة لا يشوبها شئ من المثالب والقشر ما على الشجر والثمر
وهو يعم جلد الحيوان وقلب الثمر ما فى جوفه ولبابه دهنه الكايتن فيه

ورده

ليس

قوله هدية مني الى كل ذكي جبل على الانصاف طبعه وعصم من الاعتساف
نفسه وقليل ما هم مفعول له لقوله نملي وما في حيزه ولما كان الاملاء
فعلا اختياريا لابد له من غرض بيّن ان غرضه من ذلك ارشاد المتعلمين
لا شيء آخر من زخارف الدنيا كما هو اللايق بشأنه العالي لكن شرط
كون المملى له ذكيا اذ لا يخاطب بذلك الاملاء غيره وشرط كون ذلك
الذكي متحليا بالانصاف ومتخليا عن الاعتساف اذ لا ينتفع بذلك
من لم يكن شأنه كذلك ثم حكم بكون مثل هولاء قليلا تأييد لما ذكره
سابقا من كثرة اقوام غير مهتدين الى الكتاب وكثرة آخرين محرفين
عن السداد ولقد احسن من قال وهم كانوا اذا عدوا قليلا فقد صاروا
اقل من القليل والهدية ما يُهدى به ويتحف من البر واللطف
والذكي فعيل بمعنى الفاعل من الزكاء بالفتح والمد وهو حدة الفواد
وجبل بمعنى خلق والانصاف العدل لكان من انتصف به نصف الشيء
بينه وبين صاحبه والطبع في الاصل مصدر ثم شاع في السجية
التي جبل عليها الانسان وعصم اي حفظ والاعتساف الظلم والاخذ
في الضلالة على غير الطريق فان حمل مهنا على الاول رعاية للتقابل
بالقرينة الاولى يكون القرينة الثانية في الحقيقة تأكيدا للقرينة
الاولى وان حمل على الثاني يكون تاسيسا وهو خير من ذلك اذا لم يكن
هناك ما يقتضي كما في مقامنا هذا وقوله هم مبتدأ وراجع الى ما دل
عليه لفظ كل من الجماعة الموصوفين بما ذكر وقليل قام مقام خبره

الذي هو قوم حذف موصوفه واقيم هو مقامه اختصارا واغلبا لجمع
يكون موصوفه مفردا لفظا وانما قدم على المبتدأ لمزيد الاهتمام
ببيان قلتهم ومامزيدة امالتاكيد بيان معنى القلة او للتعجب فالمعنى
هم قوم قليل لا محالة او قليل قلة يتعجب منها وهذا الكلام اقتباس
من القرآن وغير مغير لكنه منقول لان لفظهم في القرآن راجع الى
الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقد نقله الشارح الى ما ترى قوله
فان اكثرهم كما ترى اما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا
او لئك كالانعام بل هم اضل سبيلا لما ذكر الاذكياء وما شرط فيهم
من الاوصاف الحسنة وذكر قلتهم ظهر ان ما عداهم وهم الاكثرون
متصفون باضداد ما ذكر فالضمير في اكثرهم راجع الى الناس المدلول
عليه بقرينة المقام وذلك الاكثر صنفان احدهما الاغبياء الذين
لا يفهمون شيأ والآخر الحداد الذين يعرفون الحق وينكرونه
ويريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم كما قال في الحاشية يعني
ان بعضهم متصف بعدم الفهم وبعضهم متصف بالفهم ولكن يجحد
وبعضهم متصف به ولا يجحد وهذا الشرح هدية لهذه الطائفة هذا
ما ذكره قوله كما ترى جملة وقعت موقع الحال من اسم ان والكاف
بمعنى على والعائد الى الموصول في ما ترى محذوف والتقدير ان يقال
فان اكثرهم كائنين على الوجه الذي تراهم قوله اما على قلوبهم اكنة
اشارة الى الصنف الاول فهو خبر ان ويجوز ان يكون كما ترى خبر ان

كائنون

ويكون اما قلوبهم تفسيرا لو على كلا التقديرين يكون اقحام كما ترى
للدلالة على ان انتظام الاكثرين الى هذين الصنفين من الظهور
بحيث يرى بالابصار به بحيث لا يختص لا يختص
برأى دون رأى والاكنة جمع كنان بالكسر وهو الغطاء وقد لاحظ
فى هذا قوله تعالى وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه اى كراهة
ان يفقهوه ومثل هذا يسمى بالاقتباس المعنوى وقوله فلا يكادون
يفقهون فيه مبالغة لتقرير ما سبق لان فيه نفى قربهم من فهم
الحديث وهذا مع قطع النظر عن انه مقتبس من القرآن لكنه
منقول لان الضميرين فى الاية راجعان الى المنافقين والمراد بالحديث
فيهما القرآن او مطلق الحديث وان صح نقل الضميرين الى ما ترى و
الحديث
الى المطلق او الى ما اضيف الى المفتاح والانعام جمع نعم بفتحتين وهو
ما يرعى من الاموال ثم شاع فى الابل وسبيلا تمييز عن نسبة الافضل
الى الضمير شبه المذكورين بالانعام فى عدم فهم الدقايق المطلوبة
مبالغة فى تجهيلهم ثم ترقى فى تلك المبالغة فقال بل هم اضل سبيلا
قال فى الحاشية هم فى عدم فهم الدقايق المطلوبة كالانعام بل هم
اقدمون منها فيه لانها تهتدى الى مرافقها وهم لا يهتدون الى مرا فقهم
المهمة اعنى الدقايق اللطيفة هذا ما ذكره وهذا الكلام مقتبس
من قوله تعالى ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا وفيه نوع تغير
كما ترى وينقل ايضا ان الضمير فى الاية الكريمة راجع الى كفار مكة

وههنا الى ما ترى قوله او يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله
هذا هو الصنف الثانى من الصنفين المذكورين وانما عطفه بكلمة او
اشارة الى ان تحقق الوصفين المذكورين اعنى الغباوة والحسد فى
الاكثرين المذكورين انما هو بطريق البدلية اذ لا يمكن الجمع بينهما اذ
الحسد مسبوق بمعرفة فضل الغير والغباوة تنافيها ولا يمكن الخلو
عنهما ايضا اذ الخالى عنهما هم الاقلون المذكورون سابقا وهو معطوف
بحسب الظاهر على قلوبهم لكنه حينئذ يلزم عطف الجملة الفعلية على
الاسمية فالاسب بحسب المعنى ان يعطف على قوله لا يكادون
بناء على ان قوله على قلوبهم اكنة مؤخر عنه معنى لكونه اثرا مترتبا عليه
وانما قدم عليه لفظا لكون التقديم ادخل فى رشاقة الكلام واعون
على ما قصده من رعاية نوع من السجع فى الكلام فتقدير الكلام فان
اكثرهم اما لا يكادون يفقهون لاستحكام الاكنة واستيلائها على
قلوبهم او يحسدون ثم الحسد ان تتمنى زوال نعمة المحسود اليك وهو
حرام واما الغبطة فهى ان تتمنى زوال نعمة مثل حال المغبوط من غير
ان تريد زوالها عنه وهى ليست بحرام والايتاء بمعنى الاعطاء والفضل
والفضيلة خلاف النقص والنقيصة كذا فى الصحاح وفى مجمل اللغة
هو الزيادة والخير وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى ام يحسدون
الناس الاية وفيه نوع تغير لان ام فيها منقطعة بمعنى بل مع الهمزة
وما يفهم منها من الاستفهام الانكارى بمعنى لا ينبغى ان يكون هذا

الحد ولما اقتضى المقام التقرير كما لا يخفى عبر الشارح الى ما ترى
وفيه نقل ايضا لان المراد من ضمير يحسدون في الاية الكريمة هم اليهود
ومن الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه ومن الفضل
النبوة والكتاب والنصرة والاعزاز وآثار نقل الاول الى
حاد بين نوعه والثاني الى الذين لهم مزيد فضل وغيز من بين العلماء
بشهادة قرينة المقام ونقل الثالث الى الفضائل العلمية قوله
فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به تفريع لما سبق من الحد بما
يناسب المقام ومن الحق بيان لما والمراد به الكلام الصحيح قوله كفروا
به من الكفر بالفتح بمعنى الستر والتغطية لا من الكفر بالضم بمعنى ضد
الايمان والاول من كفر يكفر على حد ضرب والثاني من كفر يكفر على
حد نصر وهذا الكلام مقتبس من معنى قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا
كفروا به وفيه نقل لان المراد من ضمائر الجمع في الاية الكريمة هم اليهود
ومن الموصول هو محمد ﷺ ومن الكفر ضد الايمان والشارح نقل
الاول الى الحساد المذكورين والثاني الى الكلام الصحيح كما نقل عنه
في الحاشية والثالث الى مجرد الستر والانكار كما نقل عنه ايضا
وفيه تغيير ايضا لان الشارح غير كلمة لما الى كلمة اذا لان كلمة لما للاخبار
عما تحقق في الماضي والمناسب لغرض الشارح معنى الشرط في الاستقبا
ل كما لا يخفى وزاد قوله من الحق بيانا لكلمة ما اشارة الى انها منقولة
الى غير ما اريد به في الاية ثم اكد تلك الزيادة بتغيير الظن في الحاشية

بالكلام الصحيح تدبر تبصر قوله واراد وتلبيسا وتدليسا يريد به بيان
شانهم وحالهم بانهم لم يقتصروا على ستر الحق وانكاره بل اراد وا ان خلطوه
بالباطل وان يكتموا بطلان ما خلطوا به تلبيسا اي خلطا للحق بالباطل
وتدليسا اي خدعة واختيالا في ترويج الباطل ببدل وسعهم في كتمان
بطلانه واشار بقوله واراد وا الى انهم ليسوا قادرين على حقيقة
التلبيس والتدليس لوضوح البرهان قوله اولئك حزب الشيطان
الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون مبالغة في وصفهم بالتمادي في
والتدليس الحد والتلبيس وحزب الشيطان اصحابه والاحرف تنبيه ينبه
من هو ذكي على ان مدخوله واضح جلي والخاسرون الهالكون الضالون
وهذا مقتبس من القرآن من غير تغيير لكن فيه نقل لان اولئك في الآية
الكريمة اشارة الى المنافقين وان المراد من حزب الشيطان فيها جنوده
واتباعه الذين انسابهم توحيد الله تعالى وطاعته وذكره بقلوبهم و
لسانهم ومن الخاسرين هم الذين ضلوا في الدنيا وهلكوا في الآخرة
حيث كانوا خالدين في النار والشارح نقل الاول والثاني الى ما ذكره
من الحساد الذين اتبعوا الشيطان حين القى في قلوبهم ما ذكر من الحسد
والستر والارادة حكى ان اهل سمرقند غلبوا على الشارح في اقتباس هذه
الاية الكريمة وقالوا انها نزلت في شان الكفار ووعيدهم فاقتباسها
في شان المؤمنين يؤدي الى اكفارهم الموجب لكفرهم واجاب
عنه الشارح بان هذا الاقتباس انما هو لتجهيلهم لا لاكفارهم وشتان

ما بين الاكفار و التجهيل كما لا يخفى على ارباب التحصيل وقد قررنا
في اثناء الكلام ان هذا الاقتباس من قبيل المنقول فلا يلزم الاكفار
اصلا كما ذكره الشارح في الجواب ولعل هذا التشنيع انما صدر عن
اسافل الطلبة بسمرقند والا فلا يخفى مثل هذا على علماء تلك البلدة
اذ النقل فيه ظاهر على ان تخصيص هذا الاقتباس بالتشنيع لا يصدر
عمن له ادنى تميز لان اكثر الاقتباسات في هذه الخطبة نازلة في شان
الكفار الا ان يقال انه من قبيل الاكتفاء بذكر البعض عن ذكر البعض
الآخر بناء على الظهور قوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ختم خطبة كتابه بدعاء
جامع لجميع الخيرات لاشتماله على التعوذ عن الضلال وعلى الرحمة
في المبداء والمآل والتعذير بادر بنا حذف حرف النداء لما ذكر في صدر
الكتاب لا تزغ اى لا تمل قلوبنا اى في جميع امورنا سيما في امر ديننا هذا
من منهج الحق الى اتباع الباطل بعد اذ هديتنا اليه في سابق حالنا
وهب لنا من عندك رحمة اى امرا تثبت معه في العاجل على التوفيق
للحق والصواب سيما في شرح الكتاب ونفوز به في الآجل بالثواب
والنجاة من العقاب لانك انت الوهاب اذ الهبة الحقيقية منحصرة
في جنابك ولهذا عرف المنادى بالوهاب وهذا الكلام مقتبس
من القرآن بلا نقل ولا تغيير كما لا يخفى قوله منك المبداء واليك
المآب هذا الحصر المستفاد من تقديم الخبر في الجملتين تاكيد وتقرير

للحصر السابق ولهذا ترك العطف والمبداء مصدر ميمي بمعنى البداية بدلالة
كلمة من وكذا الحال في قوله واليك المآب بمعنى الاياب بمعنى الرجوع اى
منك بداية ذرات تلك الوجودات وما يتبعها من الكمالات لا من غيرك
واليك اياب الكل لا الى غيرك فانت مبداء الكل في النشاة الاولى ومآله
في النشاة الاخرى وبطلب الهداية احق واولى وباستفاضة الرحمة
اجدر واحرى ثم ان محاسن هذه الخطبة الاقتباسية الاخيرة حيث
افتتحها بالتحميد على الهداية واختتمها بالدعاء لنفسه ولاخوانه بان
يثبتهم على الهداية فصارت خاتمتها ناظرة الى فاتحتها وهذا من المحاسن
التي قلما يتفق مثله لافراد البلغاء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
والله ذو الفضل العظيم قوله رتب كتابه على ثلثة اقسام لفظ الاقسام
قد يطلق على جزئيات المفهوم الكلي كانواع الكلمة ومن هذا القبيل
انواع العلوم المندرجة تحت علم عام وقد يطلق على اجزاء الشئ
المركب اذا ميز كل واحد منها عن الآخر بجهة من الجهات ومن هذا القبيل
اقسام الكتاب فان الالفاظ الموضوعة فيه تتميز بعضها عن بعض
بالدلالة على مبحث من المباحث غير ما دل عليه الآخر من المبحث
او على علم من العلوم غير ما دل عليه الآخر من العلم فالعلم ضمن كتابه
عدة انواع من علم الادب واورد نوعين منها في قسمين من الكتاب
وهما الصرف والنحو وجمع البواقي في القسم الثالث ولهذا حصر كتابه
في ثلثة اقسام وآغاز له ذلك على ان الاصل ايراد كل نوع في قسم

على حدة بناء على ان امر الدين استحساني تابع لاغراض المصنفين
وستطلع على وجه اختياره الاسلوب المذكور قوله وارد فيها
بتكملة وفنين قال في الحواشي في وجه ايراد الارداف ههنا ان في
ذلك تنبيها على ان التكملة والفنين من الروادف لا اقسام برأسها
وتوضيح هذا الكلام ان المصنف جعل في القسم الثالث عدة من العلوم
الا انه جعلها نوعين احدهما ما يستقل بالافادة في البلاغة وهو
علم المعاني والبيان وثانيهما ما يكون بخلاف ذلك واشار الى هذه
المخالفة بعبارة التكملة وايراد الفنين عقيبها واشار ح لما اراد
وجه ترتيب اقسام العلوم ولزمه التعرض لما في الاقسام من العلوم
وما اودع من العلوم في التكملة والفنين لزمه ذكر التكملة والفنين
بعد ذكر الاقسام ولما كان عطفها على الاقسام موهما بكونها قسما
برأسها ولم يندفع هذا التوهم بما في التكملة من التنبيه على كونها تتمة
اذ دلالة العطف على الاستقلال اقوى من دلالة لفظ التكملة
على التبعية صرح بحديث الارداف دفعا للوهم المذكور هذا حاصل
ما افاده المولى الوالد روح الله روحه في توضيح الكلام المذكور
ثم انه لما كان ارداف الشيء بالشيء مشعرا بكون الثاني خارجا عن
الاول وتابعا له وكان ذلك منافيا لما سيصرح به الشارح من كون
التكملة والفنين تتمة للقسم الثالث وجب تاويل الارداف اما بالنسبة له
في مجرد التبعية بناء على ان تتمة الشيء تابعة له واما بحمل الارداف

على الذكر في آخر الاقسام وبهذا المعنى ورد قولهم رديف الشهر
وتوجيهه يعني ان كتابه هذا معمول في العلوم العربية ولهذا سماه مفتاح
العلوم واراد منها العلوم العربية كما يفصح عنه ما ذكره في صدر
كتابه فالمناسب لهذا ان يورد فيه جميع اقسامها ويميز كلا منها عن
اخواته في العنوان ولا يورد فيه ما ليس منها ولما لم يراع هذه
المناسبة تمكن في الترتيب الذي آثره نوع خفاء محوج الى التوجيه
فلذلك اردف قوله رتب كتابه الخ بقوله وتوجيهه اي توضيح وجه
الترتيب الذي آثره كذا افاده المولى الوالد روح الله تعالى روحه
وجه تسمية المسمى بعلم الادب اختلف في وجه التسمية والاوجه فيه
ان يقال ان الادب عبارة عن الرعاية لامور تستحسن من النفس مع
التحرز عما ليس كذلك فان كان الرعاية والتحرز في طريق الافادة و
الاستفادة فادب الدرس وان كانا في غير ذلك فادب النفس ولا
يحصل شيء من الرعاية والتحرز المذكورين في الكلام وما وضع له من
نقوش الكتابة الا بسبب علم العربية اي علم اللغة المنسوبة الى العرب
فسمي به لعلاقة السببية والمسببية كذا افاده المولى الوالد روح
الله روحه [illegible] علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة
المراد بالكلام ما يتكلم به العرب فيشمل المفرد والمركب واما ما هو المصطلح
وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد بناء على ان الخلل في هذا الكلام خلل
في الاسناد والمراد من الخلل في الكلام ما يتناول الخلل الحاصل في نفس الخلل

الكائن فيما وضع دليلا عليه من نقوش الكتابة والاول هو الخلل في
دلالته على المعنى الذي اريد به ويتصور بالنسبة الى الحاضرين والثاني
هو الخلل في دلالة دليله عليه ويتصور بالنسبة الى الغائبين والى
الذين سيوجدون واشار الى الخلل في الاول بقوله لفظا والى
الخلل في الثاني بقوله او كتابة فمعنى التعريف ان علم العربية علم
بقواعد يحترز برعايتها عن جنس الخلل الطاري على نوع كلام
العرب اما من جهة اللفظ وطريقه او من جهة الكتابة وطريقها
فلفظا وكتابة تميزان عن نسبة الخلل الى كلام العرب وهما نوعان
مندرجان تحت جنس الخلل الذي هو المراد من التعريف كما اشرنا
اليه وانما فصله الى نوعين تسهيلا لطريق درج علم الخط في التعريف
فيندفع ما قد يتوهم من ان الخلل من جهة الكتابة ان ادى الى الخلل
من جهة اللفظ فلا حاجة الى اعتبار قيد الكتابة في التعريف وان
لم يؤد اليه لا يبقى وجه لاعتباره فيه ووجه الدفع انا نختار الشق
الاول وندعي قيام الحاجة الى القيد المذكور لان الخلل في اللفظ على
نوعين احدهما ما يكون من جهة التلفظ والاخر ما يكون من جهة الكتابة
والاحتراز عن الخلل الاول ببعض العلوم لا يفيد الاحتراز عن الخلل
الثاني وان كان مؤدى الثاني راجعا الى الاول ولهذا احتاجوا الى
وضع قوانين الكتابة واعلم ان الشارح اورد التعريف المذكور
على راي الجمهور لا على راي المص والا لاعتبر قيد المعنى لادراج علم

حيث قال علم الادب عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع انواع الخطاء في العربية لفظا ومعنى خطابا واستدلالا منه

الاستدلال في التعريف كما فعله الشارح العلامة وانما ترك الشارح
قيد المعنى لعدم اندراج علم الاستدلال فيه عنده ثم اعلم ان المتكفل
بالاحتراز المذكور مع غاية عسره ونهاية صعوبته هو علم العربية
والى هذا العسر والصعوبة اشار في الحاشية بقوله قال المص في صدر
الكتاب ان علم الادب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف
على بعض الاوضاع وشيء من الاصطلاحات فهو لديك على طرف
الثمام اما اذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطاء في
العربية وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه انواع
تلقى لادناها عرق القربة انتهى ما في الحاشية هذا حاصل ما ذكره
المولى الوالد روح الله روحه قوله على ما صرحوا به اشار بصيغة
الجمع الى كثرة المصرحين وللتصريح بهذا المعنى قال في الحاشية صرح
بذلك الزمخشري في كتابه المسمى بقسطاس العروض وغيره ايضا
فقوله وغيره مرفوع معطوف على الزمخشري لا مجرور معطوف
على كتابه لما نبهت عليه من ان المقصود هو التصريح بكثرة المصرحين
لا التصريح بكثرة تصريح الزمخشري في كتبه وفي تقديمه على غيره
مصرحا باسمه واسم كتابه الذي وقع التصريح فيه تنويه بشانه و
شان كتابه وفي جملة ذلك ايماء لطيف الى ان ما فعله المص من جعل
علم الاستدلال جزءا من علم الادب غير مستحسن من حيث انه خالف
فيه جماعة جليلة اعتضد امرهم بالموافقة بين الزمخشري وبينهم

كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله منها اصول هي العمدة
في ذلك الاحراز اصالة العلم اما من جهة موضوعه او من جهة مسائله
او من جهة غايته والاصالة في الموضوع بكون موضوعه اعم من موضوع
الفرع وكون ثبوت المحمولات لموضوع الفرع متفرعا على ثبوت
محمولات الاصل لموضوعه كالعلم الطبيعي بالنسبة الى الطب والاصالة
في المسائل كون مسائل الاصل مبادي لمسائل الفرع كاصول الفقه
بالنسبة الى الفقه والاصالة في الغاية كون حصول الغاية موقوفا
على حصول العلم اما توقفا قريبا كتوقف البلاغة على علمي المعاني
والبيان وعلى علم الاستدلال عند المهرة واما توقفا بعيدا كتوقفها
على غيرها من العلوم وسيجئ تفصيلها والفرعية فيها عدم توقف
الغاية على تحصيل ذلك العلم اصلا فالاصالة في الغاية لا تكون الا في
العلوم الآلية التي لا يقصد بها حصول انفسها بل حصول غيرها
والى هذا الذي ذكرناه في الاصالة في الغاية نبه الشارح بقوله
هي العمدة في ذلك الاحراز قوله فالبحث فيها اما عن المفردات
من حيث جواهرها ومواداها فعلم اللغة او من حيث صورها وهيئاتها
فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة و
الفرعية فعلم الاشتقاق اعلم ان القوم قد تخيروا في تعيين موضوعات
هذه العلوم بعضها عن بعض لشبهات اعترضت دونهم ولم
يقدروا على رفعها ونحن بعون الله وتأييده نقرر تلك الشبهات

اولا ثم نرفعها ثانيا ثم نحقق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام ومن الله
التوفيق والاعلام اما الشبهة الاولى فهي ان المفهوم من كلام الشارح
كون البحث في اللغة مقصورا على المواد وانه بين البطلان اذ
الكلمات المتحدة مواد قد يتغير معانيها باختلاف الصور والهيئات
واما الشبهة الثانية فهي ان المفهوم من كلام الشارح كون البحث
في الصرف مقصورا على الصور والهيئات وانه ظاهر البطلان اذ
كما لا يقوم الصور والهيئات بدون المواد كذلك لا يمكن النظر فيها
بدون اعتبار المواد واما الشبهة الثالثة فهي ان الشارح جعل
الصرف باحثا عن احوال المفردات مع ان فيه بحثا عن احوال
المركبات كالادغام في قولك انا اضرب بعدك والوقف في مثل
لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه واما الشبهة الرابعة فهي ان البحث من
حيث انتساب بعض الكلم الى بعض قد يكون في علم الصرف ايضا
كانتساب اجوه الى وجوه بالابدال وكانتساب قال الى قول بالقلب
اذا تقررت عندك هاتيك الشبهات فلنتعرض لرفعها متمكنين بحبل
التوفيق اما رفع الشبهة الاولى فهو ان الشارح اطلق على الحروف
اسم الجواهر والمواد تشبيها لها بها فذكر الجواهر يدل على ذكر الهيئات
بالالتزام وذكر المواد يدل على ذكر الصور بالالتزام ففي كلامه اشارة
الى اعتبار الصور والهيئات في علم اللغة بطريق الدلالة الالتزامية
ولما كان الشارح في صدد بيان تمايز الاقسام اكتفى في ذلك بالدلالة

الالتزامية لحصول نفس التمايز بمقابلة الجواهر للهيئات والمواد
للصور واما رفع الشبهة الثانية فهو ان ذكر الصور والهيئات
كما مر بيانه يدل بالالتزام على اعتبار الجواهر والمواد في علم الصرف
والاكتفاء في ذلك بالدلالة الالتزامية قد مر وجهه واما رفع
الشبهة الثالثة فهو ان الادغام والوقف ونحو ذلك مما لم يكن
له مدخل في افادة المعنى بل في تحسين اللفظ فقط بجعل اللفظ
المركب في حكم المفرد لان التركيب فيه انما هو باعتبار تادية المعنى
فيرخص البحث عن امثال ما ذكر في علم الصرف او يقال ان حصول
الصور والهيئات للمفردات اعم من ان يكون في حال صرافتها او
في حال تركبها مع الغير وما ذكر من الامثلة من قبيل الثاني لا من الاحوال
العارضة للمركب من حيث هو مركب واما رفع الشبهة الرابعة
فهو ان المراد بالانتساب ههنا هو الانتساب الذي يكون مقارنا
لتغاير معنى المنسوب والمنسوب اليه لا مطلق الانتساب الشامل
له وللانتساب الحاصل بقلب بعض الحروف الى البعض او ابداله به
وهذا الذي ذكرناه من تقرير الشبهات ورفعها تلخيص ما افاده
المولى الوالد روح الله روحه واما تحقيق المقام فهو ان اصول الكلم
هي الحروف الثمانية والعشرون وتسمى هذه حروف المباني لكون
بناء الكلمة منها بعروض الاحوال المنوعة لها وباعتبار العروض تسمى
تلك الاحوال بالهيئات والحروف بالجواهر وباعتبار التنويع تسمى تلك

الاحوال بالصور والحروف بالمواد وكيفية تنويع الحروف اخذها
احاد كهمزة الاستفهام وثناء كقد وثلاث ورباع وخماس و
سداس وتعرض للانواع الخمسة الاخير اصناف ثلثة وهي الاختلاف
في الهيئة كالنصر ونصر والاختلاف في الترتيب كنصر ورصن و
الاختلاف في الابدال كثلم وثلب وبسبب عروض ما ذكر من
الانواع والاصناف لحروف المباني تحصل جزئيات كثيرة لا يمكن
احصاؤها فعلم اللغة باحث عن تلك الجزئيات على وجه التفصيل
من حيث بيان معانيها الوضعية ونظره في كيفية حصول الجزئيات
بما ذكر من الانواع والاصناف فمن قبيل النظر في المبادي واما
علم الصرف فباحث عن تلك الجزئيات ايضا لكن من حيث كونها
معروضة لما ذكر من الانواع والاصناف لكن على وجه كلي اجمالي و
لذلك تراهم يعبرون عن اصول الكلام مطلقا بلفظ فعل ونظره
في معاني الجزئيات ليس الا من حيث كونها غاية للفن فتكون خارجة
عنه ولهذا ترى قواعده جارية في الالفاظ الغير المستعملة ولهذا ايضا
يعتبر فيه الاختلاف في الهيئة لتصحيح الصيغة فقط ويعتبر الاختلاف
في الترتيب والابدال والقلب لتخفيف اللفظ فقط وعلم الاشتقاق
باحث عن الجزئيات المذكورة ايضا لكن من حيث انتساب بعض
منها الى البعض الآخر بالاصالة والفرعية مع رعاية جانب المعنى
ايضا لما تقرر في موضعه ان جانب المعنى معتبر في الاقسام الثلثة

مثلا يقولون في جمع قوس قسي مع ان القياس قووس
ويعتبرون الترتيب ويرتكبون الاعلال لتخفيف اللفظ
وكذا يقولون اصل اجوه وجوه ويعتبرون هذا الابدال
لتخفيف اللفظ وكذلك يقولون اصل قال قول ويعتبرون
هذا القلب لاجل التخفيف وعلى هذا القياس في بواقي الامثلة
ايضا
منه

للاشتقاق وبهذا الذى ذكرناه ظهر لك ان موضوعات العلوم
الثلثة اعنى اللغة والصرف والاشتقاق متحدة ذاتا لان البحث
فى كل منها عن جزئيات الكلم ومختلفة بالقيود والحيثيات كما مر
بيانه والى الاختلاف بين الاولين اشار الشارح فى الحاشية بقوله
يعنى ان جواهر الكلم ومواده ملحوظة فى مباحث اللغة بخصوصياتها
وليست ملحوظة فى مباحث الصرف بل بحث فيه عن مفردات
الكلم بحثا كليا لا يختص بلفظ دون لفظ آخر والى الفرق بين الاخيرين
اشار الشارح فى الحاشية ايضا بقوله علم الاشتقاق علم على حدة
كما يدل عليه قوله فى خاتمة الكتاب اين هم عن تصحيح نقل اللغة اين
هم عن علم الاشتقاق اين هم عن علم الصرف وقوله فى اوايل بحث
المجاز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق والصرف ولا
يخفى ان موضوعه ممتاز عن الصرف بالحيثية المعتبرة فى موضوعات
العلوم وانه لا اعتبار فى تمايز العلوم للافراد بالتدوين فقول
من قال الاشتقاق جزء من الصرف فرية بلا مرية واعترض عليه
من وجهين احدهما ان علم الصرف باحث عن احوال ابنية الكلم
التى ليست باعراب ولا يخفى ان الاحوال المبحوث عنها فى علم الاشتقاق
ليست باعراب فيدخل فى علم الصرف وثانيهما ان ادخال المقرر علم
الاشتقاق فى علم الصرف لا يعارضه ما صرح به فى عدة مواضع
من كتبه لان الاول لكونه دلالة عقلية اقوى من الدلالة النقلية

والجواب عن الاول ان المتبادر من احوال الابنية ما يصح صيغها و
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والزعية غير داخل فيها وعن
الثانى ان موضوعات العلوم المتحدة ذاتا والمختلفة بالقيود
والحيثيات فى تدوينها طريقان احدهما ايرادها فى قسم واحد نظرا
الى جهة الاتحاد وذكر كل منها فى فصلين من ذلك القسم كما فعله المصنف
فى القسم الثالث وثانيهما ايرادها فى قسمين نظرا الى جهة التغاير
واختيار المصنف الطريقة الاولى فى علمى الصرف والاشتقاق لا يستلزم
الاتحاد بينهما من جميع الجهات بسيما وقد صرح بتغايرهما العلامة
الزمخشرى فى قسطاس العروض والمصنف فى عدة مواضع من كتابه جزاهما
الله عنا خير الجزاء قوله واما من المركبات على الاطلاق الاصل فى
كل مورد قسمة اعتباره مطلقا عاريا عن القيود المعتبرة فى
اقسامه فلا حاجة فى ذلك الى التعرض لقيد الاطلاق الا ان الشارح
لما كان بصدد تمييز اصول العلوم الغريبة بعضها عن بعض على ما وجب
الضبط قسمها اولا الى قسمين احدهما العلوم الباحثة عن المفردات
وثانيهما العلوم الباحثة عن المركبات ثم قسم الثانى الى قسمين احدهما
العلوم المختصة بالمركبات الموزونة وثانيهما العلوم التى لا تختص
بها ومما اقتضى حسن الترتيب تقديم الثانى على الاول احتاج الى
قيد الاطلاق بيانا لعموم البحث فيما يدخل فيه من العلوم للموزو
نات وغير الموزونات واظهارا للتقابل بينه وبين قسيمه قوله

فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو
اراد بالهيئات التركيبية الاحوال العارضة للمركب اعم من ان يكون
مركبا من الغير بان يكون له جزآن ماديان يتبعهما جزء صوري كالجمل
الاربع ومن ان يكون مركبا مع الغير بان يعتبر بالمفرد احوال
عارضة له بالاضافة الى مفرد آخر كاحوال المبتدا والخبر فانها
عارضة لكل منهما بالاضافة الى الآخر والى هذين النوعين اشار
الشارح وقال هي تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما في اواخر
الكلم من الاعراب والبناء هذا ما ذكره ثم انه لما وقع البحث في الصرف
عن احوال المركب بالمعنى الاول كما في قولك انا اضرب بعدك وفي
الاشتقاق عن احوال المركب بالمعنى الثاني احترز عنها بقوله و
تاديتها لمعانيها فان الصرف باحث عن احوال المركب من الغير
من حيث تخفيف اللفظ والاشتقاق باحث عن احوال المركب
مع الغير من حيث الانتساب المذكور فيما سبق وكما وقع البحث
في علم المعاني عن احوال المركب من الغير كاحوال الجمل الاربع وعن
المركب مع الغير كاحوال المسند والمسند اليه وايضا لما وقع البحث
في علم البيان عن المجاز المركب والمفرد ونحو ذلك زاد قوله الاصلية
واراد بها المعاني الوضعية الخ اعتبرت مطابقتها لمقتضى الحال فـ
خرج بذلك علم المعاني والبيان ولقائل ان يقول النحو قد يبحث
عن المعاني المجازية كما اذا قلت اسد في قولك كلمني اسد مرفوع

على الفاعلية والمعاني قد يبحث عن المعاني الوضعية كما ستطلع عليه
والمعاني يمكن ان يجاب عنه اما عن الاول فبان النحوي يحمل قولك
كلمني اسد على الحقيقة ويحكم بكذبه واهل البيان يحملونه على
المجاز ويفرقون بينه وبين الكذب كما سيجيء بيانه واما عن الثاني
فلان اهل المعاني يبحثون عن المعاني الوضعية باعتبار مطابقتها
لمقتضى الحال والنحوي يبحث عنها بدون ذلك الاعتبار قوله
او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني و
لقائل ان يقول ان المتبادر من اصل المعنى هو المعنى الوضعي
ولا شك ان المعنى المجازي والكنائي مغايران له فيلزم دخولهما في
نظر علم المعاني ويمكن ان يجاب عنه بان المراد باصل المعنى ههنا هو
المعنى الذي استعمل فيه التركيب سواء كان بطريق الوضع او
بطريق المجاز او بطريق الكناية والمصنف سماه حاق المعنى فيكون
المعنى المغاير له ما لا يستعمل فيه التركيب وهي المعاني الثواني ويعبر
عنها المصنف بمستتبعات التراكيب فلا يلزم المحذور المذكور وفي
هذا الجواب ضعف من وجهين احدهما ان المعاني الوضعية قد يعتبر
مطابقتها لمقتضى الحال فيكون داخلا في نظر علم المعاني كما سيصرح
به المصنف وثانيهما ان الظاهر من اصل المعنى ما هو المعتبر في علم النحو
وهذا المعنى الوضعي فتعميمه له ولغيره من المعنى المجازي والكنائي
خلاف الظاهر فالوجه في تمييز علم المعاني عما عداه من العلوم ان

يقال او باعتبار افادتها لمعان يعتبر فيها مطابقتها لمقتضى الحال
فيدخل فيها المعنى الوضعى الذى اعتبر فيه المطابقة المذكورة
ويخرج عنها المعنى المجازى والكنائى اذ لا يعتبر فيهما المطابقة المذكو
قوله او باعتبار كيفية تلك الافادة فى مراتب الوضوح فعلم
البيان ان اراد بالافادة معناها اللغوى وهو ما يتناول الافادة
بطريق استعمال التركيب والافادة بدون استعماله كما فى المعانى
الثوانى يلزم دخول المعانى الثوانى فى نظر علم البيان وليس كذلك
وان اراد بالافادة معناها الاصطلاحى وهو ما يستعمل فيه التراكيب
وجب عليه ان يقول كيفية الدلالة لانهم فرقوا بين الدلالة
والافادة وتحقيق ذلك ان الدلالة اما وضعية وانها لا تتوقف
الى شئ آخر بعد العلم بالوضع واما عقلية وهى اما بان ينتقل من
المعنى الوضعى الى لازمه او الى ملزومه والاول هو المجاز وانه يتوقف
على قرينة دالة على عدم ارادة المعنى الوضعى وعلى علاقة جلية بين
المعنى الوضعى ولازمه لئلا يلزم التجوز المخل بالفصاحة والثانى هو
الكناية وانها تتوقف على قرينة دالة على ان المعنى الوضعى مقصود
بالتبع وان المقصود الاصلى هو الملزوم ولا بد فيها ايضا من علاقة
جلية بين اللازم والملزوم لئلا يلزم التجوز المذكور هذا ثم ان اللفظ
قد يراد به معناه الوضعى اصالة ولازمه تبعا كما اذا قلت ان زيدا
منطلق فان كلمة ان موضوعة للتاكيد وانه مراد منها ههنا اصالة و

قد يراد معها ازالة تردد المخاطب وانكاره وهذا النوع من
الارادة غير المجاز لانه مستعمل فى معناه الوضعى بخلاف المجاز و
غير الكناية ايضا لانه مستعمل فى معناه الوضعى اصالة بخلاف الكناية
واذا كان المراد ههنا هو المعنى الوضعى اصالة لم يمكن ان يراد به
لازمه اصالة والا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيكون ذلك
اللازم مرادا تبعا وارادة المعنى الوضعى اصالة تعارض القرينة
الدالة على ارادة الازم فيكون طريق الانتقال من المعنى الوضعى
الى هذا اللازم خفية جدا بحيث لا يعتبره الا البلغاء ولا يفهمه الا
الفطرة السليمة ولهذا عبر واعن هذا اللازم بالخواص وعن كيفية
الانتقال بالافادة دون الدلالة وهذا هو الوجه فى اختيار لفظ
لفظ الافادة فى المعانى ولفظ الدلالة فى البيان وسيرد عليك نبذ
مما يتعلق بهذا المقام ان شاء الله الملك العلام واعلم ان قول الشارح
فى مراتب الوضوح ظرف لكيفية الافادة وتوجيه تلك الظرفية
على ما افاده المولى الوالد روح الله روحه هو ان الكيفية المذكورة
مطلقة متناولة لعدة امور تناسبها وقوله فى مراتب الوضوح
لتقييد ذلك المطلق فيكون متعلق الظرف اما صفة مقيدة للكيفية
والتقدير كيفية الافادة الكائنة فى مراتب الوضوح او حال لها
والتقدير كائنة تلك الافادة فى مراتب الوضوح قوله
واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض

او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية اعترض عليه بعض الفضلاء
بان علم الادب علم يحترز به عن الخطاء في كلام العرب والخطاء في
الكلام هو ما يؤدي الى فساد المعنى وليس الخطاء في العروض و
القافية مما يؤدي الى ذلك فلا يكونان من انواع علم الادب يفصح
عن ذلك قول المصنف حين كان التدرب في علمي المعاني والبيان
موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورايت صاحب
النظم يفتقر الى علمي العروض والقوافي تثنيت عنان القلم الى ايراد
واما ما فعله العلامة الزمخشري في كتابه قسطاس العروض من عد
العلمين المذكورين من انواع علم الادب فليس ذلك الا ترويجا
للصناعة ليرغب في كتابه ويمكن ان يجاب عنه بان الخطاء في الكلام
مطلقا هو ما يؤدي الى فساد المعنى واما الخطاء في كلام قوم مخصوص
اعني العرب فقد يكون من جهة فساد المعنى وقد يكون من جهة فساد
اللفظ بان لا يجري على اساليبهم ولما كان عموم لفظ الخطاء لهاتين
الجهتين خفيا غيره الشارح الى لفظ الخلل ليكون صريحا في ذلك
العموم ومن المعلوم ان كلام العرب نوعان منظوم ومنثور والخطاء
في المنظوم من جهة العروض والقوافي وان لم يؤد الى فساد المعنى
لكنه يؤدي الى عدم رعاية اساليبهم في الكلام المنظوم وبهذا الاعتبار
يكون علم العروض والقوافي من انواع علم الادب لا محالة وما ذكره
المصنف فليس اعتذارا عن ايراد ما لا يكون من علم الادب في كتابه بل

هو اعتذار عن التعرض لهما في ذيل علم البلاغة وان كانا من انواع
علم الادب لان المصنف يلتزم ايراد جميع انواع الادب في كتابه بل مقصوده
الاصلي هو علم البلاغة وايراد النحو والصرف لتوقفه عليهما وايراد
التكملة لكون علم الاستدلال جزءا منه وايراد الفنين لتوقف الدربة
في علم البلاغة عليهما واما ما نسبه المعترض الى العلامة الزمخشري
فقد علا كعبه عن ذلك اولم واما الشروع فالبحث فيه اما ان يتعلق
بنقوش الكتابة فعلم الخط وبهما مناقشة مشهورة وهي ان الخط
تصوير اللفظ المؤدى بالجارحة ومن المعلوم ان الصورة وهي الخط
غير مالة الصورة وهي اللفظ وعلم الادب باحث عن احوال الالفاظ
فلا يكون علم الخط من انواعه والجواب عنه بما افاده المولى الوالد
روح الله روحه من التحقيق وحاصله ان اللفظ له جهتان دلالته
على المعنى وجهة كونه مدلولا للخط فكما ان المعنى يلحقه الخلل بجهة
اختلال اللفظ بالنسبة الى الحاضرين كذلك يلحقه الخلل من جهة
الخط بالنسبة الى الغائبين والآتين لانهم ينتقلون الى اللفظ
بجهة الخط ويلزم من الخلل في الخط في اللفظ المؤدى الى الخلل في
المعنى بالنسبة اليهم لان الخلل في الدال يستلزم الخلل في المدلول
ولما اراد واتمام علم الادب وضعوا اصولا وقواعد يوقف بها
احوال نقوش الكتابة من حيث صحة دلالتها على الالفاظ وسموها
بعلم الخط فجاء علم الخط علما عاصما عن الخلل الناشي في كلام العرب من

جهة الكتابة اى الخط كما ان سائر العلوم العربية عاصم عن الخلل
الناشى فيه من جهة اللفظ فكان هو كسائر العلوم المذكورة داخلا فى
علم الادب وقسما من اقسامه على طبق تصريح الزمخشرى وغيره فهو
او نختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر قال فى الحاشية
القرض القطع والقريض الشعر لانه قطع قطعا وللشعر من حيث
انه شعر محاسن ومعايب يعرفها اهل صناعته هذا ما ذكره وحاصله
ان القرض بحسب اصل اللغة موضوع لمعنى القطع مطلقا وبحسب
استعمالها موضوع لمعنى قول الشعر للمناسبة التى ذكرناها والفرق
بينهما ان الواضع يضع لفظا لمعنى اعم ليستعمل فى خصوصياته و
اذا وقع هذا الاستعمال من العرب يسمى استعمال اللغة كما ان المعنى
الاعم يسمى اصل اللغة وكلاهما من قبيل الحقيقة لان استعمال
الاعم فى الاخص بطريق التواطئ داخل فى الحقيقة كما بين فى موضعه
واما استعمال قرض الشعر فى العلم المخصوص وهو معرفة محاسن
الشعر ومعايبه فمجاز لغة من قبيل استعمال اسم الملزوم فى اللازم
وحقيقة فى اصطلاح علماء الادب قوله او بالمنثور علم انشاء
النثر من الرسائل والخطب قال فى الحاشية وللانشاء ايضا محاسن
ومعائب يعرفها اهل صناعته هذا ما ذكره وحاصله ان علم الانشاء
علم اعتبره علماء الادب وبينوا محاسن الرسائل والخطب من
البراعة فى المطلع والمقطع وحسن التخلص والاحتراز عن الالفاظ

الركيكة والمبتذلة مع التناسب المعتد به فيما بينها الى غير ذلك من الاحوال
التى يعرفها اهل صناعته قوله او لا يختص بشئ منهما فعلم المحاضرات
قال فى الحاشية ومما يناسب علم المحاضرات ما قيل ينبغى للمرء
ان يسمع ما يكون احسن الكلام ويكتب احسن ما سمع ويحفظ احسن
ما كتب ويقول احسن ما حفظ هذا ما ذكره وحاصله الترغيب
فى علم المحاضرات وهو علم يعرف منه مقتضيات مقامات التراكيب
بحسب مقاماتها الاصلية وذلك لان غاية علم البلاغة تحصيل
البلاغة الممكنة ولا يتيسر ذلك الا باتقان قواعدها والتدرب
فى اجرائها فى التراكيب الجزئية وعلم المحاضرات يرشد الطالبين
الى كيفية اجراء القواعد فى التراكيب الجزئية فيفيد لهم بصيرة تامة
فى اكتساب البلاغة فيكون نوعا منها من انواع علم الادب
قوله ومنه التواريخ لقد اشتبه على بعض الناظرين كون التواريخ
من علم الادب ورفع بعض الفضلاء هذا الاشتباه حيث
قال ان لعلم التواريخ مدخلا عظيما فى علم البلاغة من جهتين احدهما
ان الاستعارة التمثيلية من اعظم لطائف الاستعارات واوقعها
فى النفوس ومبناها تشبيه القصة الواقعة فى الحال بالقصة
الواقعة فيما مضى والقصص الماضية لا تعرف الا بعلم التواريخ
فلولم ينقلها المؤرخ وقع الخطاء فى المورد فيقع الخبط فى المضرب
وثانيتهما ان بلاغة الكلام موقوفة على قصد المتكلم لما يستطلع

حشه

حشه قوله وحينئذ فان كان
بحسب مقاماتها سواء
كانت اصلية او لا
كما لا يخفى منه ؟

عليه وقصد المتكلم لا يعتبر الا بقدر بلاغته فاذا لم يعرف حال العلماء
الماضين فى مراتب البلاغة لم يمكن الحكم ببلاغة التراكيب المنقولة
عنهم لعدم العلم بقصدهم بالخواص والمزايا الموجودة فيها فيقع
الخبط العظيم فى الحكم بالبلاغة لتركيب مخصوص منقول عنهم
واغا عد علم التواريخ من علم المحاضرات لكونه من مباديه اذ لابد
فى المحاضرات من معرفة احوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم
وعاداتهم وسالف اشخاصهم واشانهم قوله وأما البديع فقد جعلوه
ذيلا لعلمى البلاغة لاقسما برأسه واعلم ان الصنايع البديعية فى الكلام
وان لم يفتقر عروضها فيه لكن ينفع وجودها فيه لافادتها اياه حسنا
ونوع ضياء ولهذا شملت عناية العرب لها فى خطبهم واشعارهم
ومن المعلوم ان المقصود من علم الادب القدرة على ايراد التراكيب
على اساليبهم وقواعدهم فيجب الاعتناء بالصنايع البديعية وما
ذاك الا بعلم البديع فيكون هو نوعا من انواع علم الادب فيجب ح
حمل الخلل المذكور فى تعريف علم الادب على ما يتناول فوت النافع
ووجود الضار والاحتراز عن الاول بتحصيل النافع لايكون الا بعلم
البديع والاحتراز عن الثانى بدفع الضار لايكون الا بعلم البلاغة
وتتمماتها من السوابق اعنى القواعد الصرفية والنحوية ومن اللواحق
اعنى العروض والقوافى فيتناول تعريف علم الادب علم البديع
ايضا وان خص الخلل فى التعريف المذكور بدفع الضار لايتناول

التعريف الا علم البلاغة وتتمماتها ومن اختار الاول ادرج علم
البديع فى انواع علم الادب فافرد له بابا مستقلا كصاحب الايضاح
وصاحب التبيان ومن اختار الثانى لم يعد علم البديع من انواع
علم الادب كالزمخشرى وأما ما فعله المصر من جعله علم البديع ذيلا
لعلمى البلاغة فلا يفهم منه اخراج علم البديع عن علم الادب بل
فيه دلالة على ادخاله فيه لان ذيل الشئ مشترك معه فى مبدء و
ممتاز عنه بالتبعية فيدل ما فعله على كون علم البديع مشتركا مع
علمى البلاغة فى افادة مطلق الحسن وممتازا عنهما فى افادة الحسن
العرضى فلا يكون ما ذكره الشارح توجيها لكلام المصر بل توجيها
للكلام الزمخشرى وهو بصدد توجيه كلام المصر هذه خلاصة ما افاده
المولى الوالد روح الله روحه قوله فاختار المصر الاصول ذكر
وجه الاختيار فى الحاشية حيث قال يعنى ان كتابه فى علم الادب فاختار
اصوله لانه اهم من فروعه هذا ما ذكره والاولى ان يقال فى وجه
الاختيار ان مقصود المصر فى كتابه ايراد علمى البلاغة لكونهما علمين
مختصين بالقرآن واغا اورد البواقى لكونها من متمماتها كما يستبين
عليك ولما لم يكن الفروع من متممات البلاغة لم يتعرض لها واكتفى
بذكر الاصول قوله وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة
مع كونها مستقصاة فى الكتب المبسوطة اعتذار عن طرف المصر
فى تركه اللغة مع كونها من الاصول بانه اغا تركها لصعوبة تدوينها

لانتشار مباحثها وعدم ضبطها مع ان العلماء قد كفوه تلك المؤنة
باستقصائها فى الكتب المبسوطة واراد بالكتب جنس الكتب
لاكل واحد منها بطريق الاستغراق فلا ينافيه ما نقل عن الزمخشرى
من ان الصحاح للجوهرى مملو من الحشو والغلط وما وقع فى القاموس
من ابراز او هام الجوهرى قوله الا انه جعل القسم الاول من
كتابه فى الصرف هذا يشتمل على شيئين احدهما انه لم يترك الصرف
لكون مباحثه كلية مضبوطة غير مستقصاة فى الكتب وثانيهما
انه اورده فى القسم الاول لكون الصرف فى اول الرتبة بعد اللغة
واما ترك تعليل الاول لكونه معلوما بقرينة المقابلة لما تقدم عليه
واما ترك تعليل الثانى فلكونه فى غاية الظهور كذا افاده الوالد
المرحوم روح الله روحه قوله وخلط به الاشتقاق بانواعه
الثلثة قال فى الحاشية هى الصغير والكبير والاكبر انتهى كلامه
وتفصيل ذلك ان معنى اللفظين فى الاشتقاق لا يجوز ان يكون
واحدا بالشخص والا كان اللفظان مترادفين والترادف خارج
عن نظر علم الاشتقاق فهو اما واحد بالنوع او واحد بالجنس
وعلى التقديرين لابد من تغاير الهيئتين فعلى الاول لابد من
اتحاد الاصول والالم يتحد النحو النوع فان اتحد الترتيب ايضا
يسمى بالاشتقاق الصغير كضرب من الضرب وان اختلف
الترتيب يسمى بالاشتقاق الكبير كجذب من الجذب وعلى الثانى

لابد من الاختلاف فى الاصول اذ لو اتحدت يلزم الاتحاد فى النوع
فح لابد من الاتحاد فى المخرج للدلالة على الاتحاد فى الجنس وهذا
يسمى بالاشتقاق الاكبر كنعق من النهق قوله لان معرفة
هيئات المفردات اغناتهم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة
وفرعية بيان ذلك ان اختلاف الهيئة بين الضرب وضرب
مثلا كما هو من مسائل الصرف لا يتميز كمال الامتياز الا بمعرفة ان
الاول هو الاصل والثانى ماخوذ منه بريئة طرأت عليه فيكون
الاول منسوبا الى الثانى بالاصالة والماخذية والثانى الى الاول
بالفرعية والماخوذية ولهذا الذى ذكرناه صرح المصنف فى صدر الكتاب
بكون علم الاشتقاق غاما علم الصرف ولما كان هذا الكلام بظاهره
مخالفا لما ادعاه الشارح من ان الاشتقاق عند الكل علم على حدة
اراد فى الحاشية ان يوجهه فقال حكم المعم بكون الاعم الاشتقاق
تماما لعلم الصرف لا ينافى كونه علما برأسه كما ان حكم بكون علمى
المعانى والبيان تماما لعلم النحو لا ينافى كونهما علمين مستقلين
انتهى ما ذكره وفيه بحث لان التمام قد يطلق على ما يكون خارجا
متمما وقد يطلق على ما يكون داخلا مقوما كما فى قوله فيما ياتى
ومن متممات البلاغة الخ ولا يخفى ان غاية علم النحو بعلمى البلاغة
انما هو من قبيل الاول واما غاية علم الصرف بعلم الاشتقاق
فيجوز ان يكون من قبيل الثانى عند المعم فقياس تمام علم الصرف

بعلم الاشتقاق على تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان قياس
بلا جامع هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه وهذا
بحث نفيس فالاولى للشارح ان يقول توقف فن على فن
لشدة الارتباط بين مسائلهما قد يستدعي درج احدهما في
الآخر تدوينا وذلك لا ينافي استقلالهما في الموضوع ولهذا
خلط علم الاشتقاق بعلم الصرف قوله والقسم الثاني في النحو
عطف على قوله القسم الاول من كتابه في الصرف فالكلام ههنا
في الاشتمال على شيئين وترك التعليلين كالكلام هناك من غير
حاجة الى الاعادة كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله
وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان هذا الحكم وقع من المص في
صدر الكتاب بهذه العبارة بعينها كذا قاله المولى الوالد روح الله
روحه قوله وذلك لانهما يجريان مجرى اللب من القشر يعني
لما كان علم المعاني والبيان انفع لطالب البلاغة من علم النحو
جريا منه مجرى اللب من القشر فيكونان كمالا له وشرفا ومقصودا
اصليا منه وغرضا وهذا معنى كونهما تماما له كذا قاله المولى الوالد
روح الله روحه قوله لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقايق
الكلام ومزاياه استدراك عما ذكره سابقا من قياس تمام علم الصرف
بعلم الاشتقاق على تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان حيث
يقتضي ما ذكره خلط علمي المعاني والبيان بعلم النحو كخلط علم الاشتقاق

بعلم الصرف وحاصل الاستدراك هو ان لتمامي علم النحو مزيد شرف
وفضيلة وكثرة اصول وفروع يمتنعان بسببه عن ان يجمع مع
علم آخر في قسمه بخلاف الاشتقاق بالنسبة الى الصرف فقوله
اوردهما في القسم الثالث يعني افرز لهما قسما مغايرا لقسم
النحو ولم يوردهما فيه وانت خبير بان هذا التوجيه انما هو على
ما جرى عليه الشارح واما على ما اشرنا اليه فالامر بين كما لا يخفى
ثم ان معنى كونهما مرجعا لمعرفة دقايق الكلام ومزاياه اي فضائله
هو كونهما سببا لتلك المعرفة بحيث لا يتحصل هي الا بعد تحصلهما
كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله والمرقاة المنصوبة
الى ذروة الاعجاز وفي هذا الكلام مضاف محذوف والتقدير
والمرقاة المنصوبة الى درك ذروة الاعجاز ففائدة هذين العلمين
معرفة دقايق الكلام ومزاياه ودرك ذروة الاعجاز ويمكن للبشر
تحصيل ملكة الاتيان في الاولى دون الثانية اذ الاعجاز مما يقصر
عنه القوى البشرية اكتسابا كما قال المص الاعجاز شانه عجيب يدرك
ولا يوصف قوله وانما جمعهما فيه لاتحادهما فيما هو الغرض فيهما
مآلا هذا دفع لما عسى يتوهم من ان هذين العلمين مستقلان موضوعا
وبحثا فاللائق ايراد كل منهما في قسم مستقل كما فعله في الصرف
والنحو بل هذا اولى بذلك لكون كل منهما مما يجب الاعتناء بشانه
مع كثرة اصوله وفروعه وحاصل الدفع انهما وان كانا على ما ذكر

وذلك لان السبب في عدم ايرادهما في قسم النحو كونهما خارجين عنه واما الاشتقاق فداخل في الصرف فلهذا اورده في قسمه منه

لكن بينهما جامع آخر هو اطول يدا واوسع باعا وهو الاتحاد في الغرض
المآلي وكون البيان شعبة كما ستقف عليه وانما قال مآلا لتغاير
العلمين فيما هو الغرض الاولى اعني الاحترازين اللذين ذيل بهما
التعريفين قوله وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة
نقل عن الشارح ههنا حاشيتان الاولى لبيان مذهب المص والاخرى
لبيان ضعفه اما الحاشية الاولى فهي قوله فانه قال بعد استخراج
لطايف قيل يا ارض ابلعي ان باب الحد وباب الاستدلال جزء
من علم البلاغة وقال في آخر القسم الثالث وحين انتصبنا لافادة
علم المعاني والبيان لزمنا ان لا نضن بشيء هو من جملة وقال في
اول التكملة الكلام في تكملة علم المعاني وكانه اقتصر عليه نظرا الى ان
البيان شعبة منه انتهى ما ذكره وحاصله ان كلا من هذه الاقوال
الثلثة يدل على ان مذهب المص هو كون علم الاستدلال جزءا من
علم البلاغة ولما كان المنقول الثالث دالا على كونه جزءا من المعاني
فقط اعتذر عنه بان الاقتصار على المعاني لكون البيان شعبة
منه والا فهو جزء منهما وفيه بحث وهو ان علم الاستدلال مبني
على التحرز عن شوائب الاحتمال وعلم البيان لا يخلو عنها فكيف يكون
الاحتمال وعلم بيان لا يخلو عنها فكيف يكون الاستدلال جزءا منه و
لا يرى آي ناراهما وقول المص ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة
وليس في كلامه دلالة على انه جزء من علم البلاغة باعتبار كل من قسميه

من المعاني

وتحقيق

وتحقيق المقام ان علم المعاني باحث عن خواص التراكيب مطلقا
سواء كانت مستعملة في معانيها الحقيقية او معانيها المجازية و
الكنائية ولا يخفى ان كلا مما ذكر هي التراكيب الخطابية والقوم
اقتصروا علم المعاني عليها والمص جعل علم المعاني باحثا عن خواص
التراكيب مطلقا اعم من ان تكون خطابية او استدلالية ولا
يخفى ان بين هذين القسمين تقابلا فيكون علم البيان الداخل
في الخطابيات قسيما لعلم الاستدلال فلا يجوز ان يكون علم
الاستدلال قسما منه ومنهم من قال ينبغي ان يحمل ما نقله
الشارح عن المص من الاقوال الثلثة على صحة كون علم الاستدلال
جزءا من علم البلاغة لا على تحققه اذ للمص قول رابع يدل بصريحه
على خلافه وهو قوله ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر ولما
كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم ار بدا من التسمح بهما
ولا يخفى ان قضاء الوطر عن الشيء انما يكون باستيفاء اجزائه
وانت خبير بان حمل الاقوال الثلثة على ما ذكره هذا القائل تعسف
ظاهر والمص اراد بقضاء الوطر على راي الجمهور لانهم حصروا علم
المعاني في الخطابيات اذ قد افرد ما هو متفرد به في التكملة و
اشار بهذا العنوان الى ان ما ذكره القوم غير مكمل ونبه بافراده
بالذكر على التقابل بين القسمين وقد يقال المكمل كما يكون جزءا
من الشيء كذلك يكون وصفا زايدا عليه فلا دلالة في هذه العبارة

منهما قضاء الوطر

على كون علم الاستدلال جزءا من المعاني ولا يشتبه عليك ان
ما ذكره هذا القائل غفول عن القرينة الحالية الدالة على الجزئية
وهي ظاهرة وعن القرينة المقالية وهي ما قاله المص ولولا كمال
الحاجة الى هذا الجزء من علم المعاني لما اقتضانا الراي الى ان نرخي
عنان القلم فيه واما الحاشية الاخرى فهي قوله اشار بقوله زعم
الى ان فيه ضعفا لان علم الاستدلال ليس مخصوصا بلغة العرب
وليس ايضا مدونا لمعرفتها فعده من علم العربية لا يخلو عن تعسف
انتهى ما ذكره وحاصله انه لا بد في نسبة علم الى موضوع معين ان
يختص ذلك العلم به وان لا يدون الا لاجله وكل من هذين الشرطين
منتف في علم الاستدلال ونقض الشرط الاول بعلم العروض و
القوافي والثاني بعلم النثر والمحاضرات والجواب عنه ان العلماء
وضعوا اصولا وقواعد لحفظ كلام العرب عن الخلل ودونوها
لاجله وقصد الاختصاص عند الوضع والتدوين لا ينافيه الاشتراك
الطاري كما في الاعلام المشتركة والتحقيق في هذا المقام هو ما
ذكره المص من كون علم الاستدلال جزءا من علم المعاني اذ لا يخفى
على احد ان الكلام قد يكون خطابيا مفيدا للظن المقنع ومبناه
المناسبات العرفية وقد يكون استدلاليا مفيدا لليقين المفحم
ومبناه العلاقات القطعية فكل من مقامي الخطابة والاستدلال
مغاير للآخر وتغاير المقامين ملزوم لمغايرة خواص التراكيب

الواقعة في كل منهما لخواص التراكيب الواقعة في الآخر ضرورة
ثم ان البلغاء وان اكثروا التكلم في الخطابيات لعموم نفعها لكنهم
غير ممنوعين عن التكلم في الاستدلاليات فيجب عليهم معرفة خواص
التراكيب في المقام الاستدلالي ايضا اذ البلاغة توفية مقامات
الكلام حقها وهذا هو مراد المص بعلم الاستدلال ولم يرد به علم المنطق
الباحث عن المعقولات الثانية من حيث الايصال الى المجهولات
لان نظر المنطقي بالاصالة انما هو في المعاني ونظرهم في الالفاظ انما
هو بطريق التبعية وما ذكره المص من علم الاستدلال على عكس ذلك
كما مر تقريره واعلم ان المص سمى هذا العلم بعلم الاستدلال مع
اشتماله على باب التحديد لوجوه احدها دخول التحديد في الاستدلال
لعدم امكان الاستدلال بدونه وثانيها شرف الاستدلال فيكون
من قبيل تسمية الشيء باسم اشرف اجزائه وثالثها كون مباحث
الاستدلال معظم مباحث ذلك العلم فيكون تسمية للشيء باسم
معظم مباحثه وهذه الوجوه الثلثة مما افاده المولى الوالد روح
الله روحه قوله الا انه قال الى قوله المستخرجة بقوة القرائح
لما حكم بكون علم الاستدلال جزءا من علم البلاغة عند المص واحتمل
ان يتوهم متوهم انه كساير الاجزاء في جميع الجهات استدرك عنه
ناقلا عن المص ببيان الفرق بينهما وحاصله ان مبنى علم الاستدلال
هو اليقين ولهذا اثبت له المص ما هو لوازم اليقين حيث قال

مثلا المعرف باللام مفردا كان او جمعا يحمل في المقام
الخطابي على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى
فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما يقود الى
ترجيح احد المتساويين واذا كان استدلاليا يحمل
على اقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والقدر
الزايد على الاثنين بواحد في الجمع صرح بذلك المص
في بحث تعريف المسند منه

والكلام في اعراب الا انه كما قال مبني كالكلام
في قوله في خطبة الكتاب فان اكثرهم كما ترى اما
وقد تكلمنا هناك بما لا مزيد عليه فارجع اليه
كذا قاله المولى الوالد روح الله روحه منه

الواقع

انه مبنى على التحقيق البحت اى الخالص عن مخالطة الكل وتحكيم
العقل الصرف اى الخالص عن معارضة الوهم والتحرز عما يلزم
الظن من شوائب الاحتمال وان مبنى سائر الاجزاء على الظن ولهذا
قال انها مبنية على لطائف المناسبات الخطابية ثم وصفها تفخيما
لشانها بكونها مستخرجة بقوة الطباع اذ لا بد لدركها من عقل
وافر وذهن ثاقب وفهم متسارع وخاطر معوان ولهذا لا يتولا
كل احد بل لها رجال وفقهم الله بها لذلك الاستخراج وكل ميسر
لما خلق له **قوله** فلم يستحسن ان يكون معها فى قرن ولا ان يجعل
قسما على حدة لما بين سابقا امرين متعلقين بعلم الاستدلال
احدهما كونه جزءا من علم البلاغة وثانيهما كونه ممتازا عن سائر الاجزاء
بما ذكره من جهة الامتياز فرع على ذلك قوله فلم يستحسن ان يكون
معها فى قرن اذ لو جعله معها فى قرن لفات التنبيه على الامتياز
المذكور وقوله ولا ان يجعل قسما على حدة اذ لو جعله فى قسم على
حدة لفات التنبيه على الجزئية قال المولى الوالد روح الله روحه
ولو عكس الترتيب فى التفريع واورده على ترتيب الاصل
لكان انسب لكنه لم يراع ترتيب الاصل اهتماما فى دفع ما هو
الاسبق الى الوهم من الامرين المذكورين والقرن بفتح القاف و
الراء المهملة حبل يقرن به بعيران اى يشدان به والقرن ايضا
البعير المقرون بآخر وليس بمراد ههنا ولهذا فسره فى الحاشية بالاول

قوله

قوله فافرزه عنها فى تكملة القسم الثالث عبارة التكملة كما تدل على الامر
تدل على ان ما اختاره الجمهور من الاقتصار على المطابيات
غير كامل وعلى ان الخواص الاستدلالية اقل بالنسبة الى الخواص
الخطابية اذ الموصوف بالمكمل هى الاجزاء القليلة عفا وعلى ان
علم الاستدلال مشترك مع الخطابيات فى تحصيل البلاغة اذ لا بد
فيما بين الاجزاء من جهة الاشتراك **قوله** وادعى ان التدرب الى
قوله واوردهما فى فن بيان للباعث على ايراد الوضع و
القوانى فى هذا الكتاب اذ لم يلتزم فى كتابه ايراد جميع انواع
الادب وآثار الشارح بجعله مقابلا لزعم الى قوة هذه الدعوى
الصادرة عنه فى صدر الكتاب حيث قال وحين كان التدرب
فى علمى المعانى والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم والنثر
ورايت صاحب النظم يفتقر الى علمى الوضع والقوانى تثبت
عنان القلم الى ايرادهما وتبيانه ان التدرب فى علم لا يحصل الا
بعد الممارسة والمزاولة فى دلائل مسائله ودلائل مسائل
علمى المعانى والبيان كما سيذكره الشارح هى تراكيب البلغاء
التى بعضها منثور وبعضها منظوم مفتقر الى علمى الوضع
والقوانى فيكونان من متممات الغرض منهما ثم ان هذين العلمين
وان كانا مستقلين فى انفسهما لكن بسبب اشتراكهما فى كونهما
من تتمة الغرض من علمى البلاغة اورد بهما المصنف فى فن واحد وتكلم

هذا التعليل اكتفى الشارح عنه بالمعلل حيث قال واوردهما
في فن كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله ولما رأى
لبعض المحصلين الى قوله جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض
هذه جملة شرطية يتضمن جزاؤها على ثلثة اوصاف هي جعله
فنا مستقلا وجعله ثانيا وجعله من تتمة الغرض فلا بد ان يوجد
في جانب الشرط ايضا ثلثة امور صالحة للسببية لتلك الاوصاف
فسبب الاول تعلق تلك المطاعن بابهر المعجزات كما ينبئ عنه
لفظ القرآن فاستحق دفعها للايراد في فن مستقل وسبب الثاني
تعلق بعض تلك المطاعن بعلم النظم اذ دفع ذلك البعض يستحق
ان يؤخر عن ذلك العلم واغاقلنا بعض تلك المطاعن لان البعض
الآخر منها لا يتوقف على ذلك العلم كما يفصح عنه مقامه لكن الامور
المتشابكة اذا توقف بعضها على شئ يستحق ان يؤخر الكل عنه
وسبب الثالث هو كون تلك المطاعن حجبا مانعة عن مشاهدة
وجوه الاعجاز بالنسبة الى القاصرين ولما كانت مشاهدتها هي
الغرض المآلي من علمي البلاغة كان رفع الحجب عنها من تتمة الغرض
منهما والشارح اشار في جانب الشرط الى سبب الاول والثاني
كما يتهنك عليه لكنه اهمل الاشارة الى سبب الثالث ولا بد
من التعرض له ايضا ويمكن ان يقال انه رمز اليه بلفظ المطاعن
اذ يفهم منه ذلك عرفا كما في المطاعن على اعراض الناس فتدبر

كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله فظهر ان علمي
البلاغة الى قوله لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث
يعني ظهر من جملة ما ذكره سابقا ان علمي البلاغة بهما الغاية القصوى
من بين العلوم العربية وانهما يكملان سوابقها وستتبعان
لواحقها وظهر ايضا من كون التكملة داخلا في القسم الثالث و
مكملا له وكون الفنين من تتمة الغرض منهما ان الكتاب منحصر في
ثلثة اقسام على طبق ما صرح به المصنف في صدر الكتاب فغرضه من
هذا التفريع امران احدهما التنبيه على جلالة قدر علمي البلاغة و
نباهة شانهما وان لهما باطولي تصرفا فيما بين يديهما وما
خلفهما والآخر دفع التدافع بين جعل التكملة جزءا من القسم
الثالث وبين جعل الفنين من تتمة الغرض كما زعمه البعض وقد
اومأ اليه في فاتحة الشرح على ما نبهناك عليه هناك كذا افاده
المولى الوالد روح الله روحه قوله ثم انه بعد ما عين الى قوله
واعاد التعيين فيهما لبعد العهد توضيح المقام هو ان المصنف قال
في صدر الكتاب وجعلت هذا الكتاب ثلثة اقسام ثم قال القسم
الاول في علم الصرف القسم الثاني في علم النحو القسم الثالث في
علمي المعاني والبيان ولما اراد ان يشرع في بيان العلوم المذكورة
قال اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ثلثة فصول ثم قال
القسم الثاني من الكتاب في علم النحو وفيه فصلان ثم قال القسم

الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان وفيه مقدمة وفصلان
والذى يتلخص من هذه الاقوال هو انه لابد فى كل قسم من ايراد قيود
ثلثة الاول ما يعين ان المراد قسم الكتاب لا قسم العلم والمسائل
ونحوهما والثانى ما يعين فى كل قسم علما مخصوصا دون سائر العلوم
والثالث ما يعين عدد الفصول ولما تعرض المصر لتعيين القيدين
الاولين فى صدر الكتاب كان له غنى عن ان يتعرض لهما فى القسم
الاول خاصة لقرب عهده بالتعيين الا ان المصر تعرض فيه للقيد
الاول وهو قوله من الكتاب لكونه اصلا مقدما للاعتبار ومدارا
للقيدين الباقيين ولما افاد ما سبق من تعيين القيدين اجمالا
فى عدد الفصول وكان ذلك مظنة ان يتردد السامع فى تفصيله
اورد فى القسم الاول كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع فى ذهن السامع
وازالة لتردده كما هو حكم كلمة اما فى مثل هذا الموضع ثم انه لما بعد
عهد التعيين السابق فى صدر الكتاب وزال حكمه عند الشروع فى
القسمين الاخيرين تعرض المصر فى كل منهما لما يفيد اضافة القسم
الى الكتاب وتعيين العلم الخاص بذلك القسم ولما زال حكم التعيين
المذكور بسبب بعد العهد زال ما افاده من الاجمال فى عدد الفصول
فلم يكن شئ من القسمين الاخيرين محلا لكلمة اما ولهذا ترك
المصر كلمة اما فى القسمين الاخيرين واما ما قاله الشارح من انه
ترك كلمة اما فى القسمين الاخيرين اعتمادا على ظهور كونهما

قسيمين للاول فغير موجه لان ما ذكره من الترك لاجل الاعتماد
فرع لصحة كون القسمين الاخيرين محلا لكلمة اما وقد تبين عند ك
خلاف ذلك ثم ان الشارح لو قال اولا واعاد التعيين فى القسمين
الباقيين لبعد العهد ثم قال وترك اما فيهما لكون الاعادة مما نعة
عن ايرادها فيهما لكان اوجه واظهر فتدبر كذا افاده المولى الوالد
روح الله روحه قوله وحيث كان اللام فى القسم الثالث للعهد
الى قوله كما فى القسم الاول لما اقتضى المقام معنى الشرط والجزاء
وجب ان يجعل حيث ههنا على معنى ان المتضمنة لمعنى الشرط كما
فى قولك ان تجلس اجلس ومنه قوله تعالى ولا يفلح الساحر حيث
اتى اى ان اتى والمعنى لما كان اللام فى القسم الثالث للعهد لكونه
اشارة الى ما ذكر فى صدر الكتاب كما كانت كذلك فى نظيريه وهما
القسمان الاولان وجب ان يحمل قوله من الكتاب على التاكيد
لما يدل عليه اللام على احد الطرق الثلثة احدها ان يجعل فى المواضع
الثلثة صفة لقوله القسم ولابد حينئذ ان يقدر متعلقه معرفة والتقدير
الكائن من الكتاب لكن هذا التقدير انما يصح على قول من يجوز حذف
الموصول وهو اللام مع بعض صلته وهو كائن وثانيها ان يجعل
فى المواضع الثلثة حالا عن قوله القسم فيجب ان يقدر متعلقه
نكرة اى كائنا من الكتاب لكن هذا انما يصح على قول من جوز الحال
عن المبتداء وجعل العامل فيها معنى فعليا اعنى انتساب الخبر الى

المبتداء فكانه قيل القسم الفلانى انتسب اليه الكون فى بيان العلم
الفلانى كائنا ذلك القسم من الكتاب وثالثها ان يجعل حالا عن
الضمير المستتر فى الخبر الراجع الى المبتداء لكن هذا انما يصح فى غير
القسم الاول لوجود الفاء هناك فانها تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها
والتقدير القسم الفلانى كاين فى بيان العلم الفلانى كائنا ذلك
القسم الكاين فى بيانه من الكتاب هذا تقرير كلامه على وفق مرامه
وفيه بحث لان الظاهر ان من يجوز الحال من المبتداء وجعل
العامل فيها معنى فعليا مستفادا من الجملة لا يجوز تقديمها على
شئ من جزئى الجملة سيما فى المؤكدة فلا يصح توجيه عبارة الكتاب
بحملها على هذا المذهب ما لم يقم دليل على جواز التقديم عند
صاحبه وظن من ورآء المنع مستندا بالظاهر وكفى به سندا
فتامل كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله وتثنية
العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا فى التعبير
عن العلمين طرق ثلثة احدها علم المعانى والبيان كما سلك اليه المصر
فى آخر القسم الثالث حيث قال واذ قد تحققت ان علم المعانى
والبيان والوجه فى ذلك النظر الى جهة اتحادهما فى كونهما علم
البلاغة وثانيها علم المعانى وعلم البيان والوجه فى ذلك التصريح
بكونهما علمين متمايزين معلوما وحدا وثالثها علما المعانى و
البيان كما سلك اليه المصر ههنا والوجه فى ذلك التنبيه على تمايز هما

معلوما وحدا على وجه الاختصار ولو زاد الشارح ههنا قيد الاختصار
لكان اولى اذ اصل التنبيه يحصل بالطريق الثانى ايضا لكن على
سبيل التطويل وايضا فى هذا الطريق فائدة اخرى وهى التنبيه
على ان اسم العلمين لفظا المعانى والبيان وليس هذا التنبيه
فى الطريق الثانى ولو قال الشارح وتثنية العلم تنبيه على انهما
نوعان منه الخ وعلى ان علمى العلمين لفظا المعانى والبيان الخ لكان
اولى كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه ومن الافاضل
من قال تثنية العلم بالجمع بينهما فى عبارة واحدة تنبيه على
قوة الارتباط بين ذينك العلمين من جهة الاتحاد فى ذات الموضوع
واصل الغرض ولو اراد التنبيه على ما ذكره الشارح لقال فى علم
المعانى وعلم البيان الا يرى ان المصنف اورد صيغة التثنية فى قوله
على الحد والاستدلال مع عدم صحة ما ذكره الشارح من التنبيه
هناك وفيه بحث وهو ان التثنية وان كانت متحدة فى لفظ
المفرد لكنها متعددة بحسب التكرير المعتبر فيها فلا وجه لما ذكره
هذا الفاضل من التنبيه الذى ذكره على ان لفظ التثنية فى العلمين
فى قوة قولك علم المعانى وعلم البيان ولا فرق الا من جهة الاختصار
والتطويل كما نبه هناك عليه على ان الموضوع ليس متحدا فى العلمين
لامتياز موضوعهما بقيد الحيثية المعتبر فى كل منهما والاتحاد فى
اصل الغرض انما يصح افراد لفظ العلم كما ذكرناه فى الطريق

معلوما

الاول لا براد لفظ التثنية لما عرفت وابراد لفظ التثنية فى
علمى الحد والاستدلال مبنى على تغايرهما موضوعا اذ موضوع
علم الحد المركبات الغير التامة وموضوع علم الاستدلال المركبات
التامة ولا ينافى ذلك اعتبارهما علما واحدا من جهة الاتحاد فى
الغرض وهو كيفية الايصال الى المجهولات ثم ان ههنا بحثا آخر و
هو ان امتياز العلمين لا يخص فى المعلوم والحد اذ بينهما تغاير
من جهة الموضوع والغاية ايضا واجاب عنه المولى الوالد روح
الله روحه اما اولا فبان الحد عند المصنف مطلق المعرف كما
سياتى وجرى الشارح ههنا على اصطلاحه فاذكرته من الامرين
داخل فى الحد عنده واما ثانيا فبان التمايز فى المعلوم الذى هو
عبارة عن المسائل لا يتم الا بتمايز موضوعه الذى هو اما عين
موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتيه او انواعها على ما
تقرر فى موضعه فكان التمايز بحسب الموضوع داخلا فى التمايز
بحسب المعلوم واما التمايز بحسب الغاية المختصة بكل من العلمين
فهو داخل فى التمايز فى الحد لكون الغاية المختصة جزءا من الحد
بحسب الظاهر واما الغاية المآلية فهى مشتركة بين العلمين
قوله ولفظا المعانى والبيان الى قوله كشجرة الاراك يعنى ان العلم
لهذين العلمين هو المضاف اليه فقط وهو لفظا المعانى و
البيان وليس المضاف وهو لفظ العلم داخلا فى الاسم العلم

والا

والاظاهر من المصنف وغيره تثنية وفى هذا الكلام ايماء الى رد الاحتمال
الآخر الذى جوزه العلامة التفتازانى وهو تجويز دخول المضاف
فى الاسم العلم الا انه حذف المضاف واقتصر على المضاف اليه
كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى شهر رمضان واما
اعراض الشارح عن هذا الاحتمال لما فيه من التكلف الذى لا
يخفى على المتامل وكما استشكل الشارح ههنا ان يقال فاذا كان
علم العلمين هو لفظ المضاف اليه فما بال المصنف وغيره يقولون
علم المعانى وعلم البيان اجاب عنه بان ذلك من قبيل اضافة
العام الى الخاص كما فى شجرة الاراك والنكتة فى هذه الاضافة
هو ان العام بمنزلة الجنس والخاص بمنزلة الفصل وفى الجمع بينهما
من البيان ما لا يكون فى الاكتفاء باحدهما كذا افاده المولى الوالد
روح الله روحه قوله اى هذه العبارات فى بيان معلوما
ههنا ابحاث البحث الاول ما ذكره بعض الافاضل وهو ان لفظ
فى ههنا للتعليل وعلى تقدير كونها للظرفية لا حاجة الى تقدير
البيان اما الاول فهذا نظير قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه وقوله
عليه السلام ان امراة دخلت النار فى هرة حبستها وكلمة فى فى
هذين القولين للتعليل يرشدك الى هذا قيام اللام التعليلية
مقامها فى قوله وفيه مقدمة لبيان حدى العلمين والغرض
فيهما واما الثانى فلانهم يجعلون نفس المعانى محلا للالفاظ

تنبيها

على التوسع كما يقولون فى استحالة الجمع بين الحقيقة والمجاز ان المعنى
الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد فى حالة واحدة لا يكون
مستقرا فى محله ومتجاوزا اياه والجواب عنه مسبوق بتمهيد مقدمة
وهى ان كلمة فى فى القولين المذكورين لا يجوز حملها على معناها الحقيقى
فان شأن يوسف عليه السلام ليس محلا للوم بل هو علة باعثة
له وكذا شان الهرة ليس محلا للعذاب بل هو علة باعثة له ولما
امتنعت الظرفية فيهما وجب حمل كلمة فى فيهما على معنى اللام التعليلية
وانما عدل عن اللام الى فى لان العلة الباعثة يجوز تعددها والتعدد
غير مقصود فى الكلامين المذكورين اذ المقصود فى الاول كون
علة اللوم شأن يوسف عليه السلام فقط وفى الثانى كون علة
العذاب شأن الهرة فقط ولما كان اللام موهما لخلاف المقصود
عدل عنه الى كلمة فى ولما كان المعنى الحقيقى لفى ممتنعا بحسب المقام
حملناها على المعنى المجازى وهو كون مدخول كلمة فى علة باعثة
وحدها لمتعلقها اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان كلمة فى فى كلام
المصنف يمكن حملها على معناها الحقيقى لان المعانى وان لم تكن ظرفا لالفاظ
بحسب انفسها لكنها تقع ظرفا لها عند القائها الى المخاطب وذلك
الالقاء هو المراد بالبيان وانه احد اعتبارى المعانى ولما كانت
الالفاظ مصبوبة بقدر المعانى وكانت لذلك بمنزلة صوغ الابريز
بحسب القالب صارت المعانى ظرفا للالفاظ فجاز استعمال كلمة

فى فيها واذا امكن حمل كلمة فى على معناها الحقيقى لم يصح ان يحمل على المعنى
المجازى اذ المصير الى المجاز انما هو عند تعذر الحقيقة على ان العلة
الباعثة لايراد الالفاظ ليست انفس المعانى بل القائها الى المخاطب
كما مر بيانه فيحتاج الى تقدير البيان على تقدير كون فى بمعنى اللام
ايضا فيكون فى كلام الشارح مجاز واحد وهو تقدير البيان وفى
كلام المعترض مجازان حمل كلمة فى على معنى اللام وتقدير البيان
ومن المعلوم ان الارتكاب الى المجاز الواحد اولى من الارتكاب
الى المجازين وما ذكره من اقامة اللام مقام فى فى قول المصروفيه
مقدمة لبيان حدى العلمين والغرض فيهما وفى قوله وفصلان
لضبط معاقدهما والكلام فيهما فلا يجديه نفعا لان هذا المقام
مقام توزيع المباحث الى المقدمة والفصلين والتوزيع يقتضى
التمييز والتمييز لا يحصل الا بمعنى الاختصاص الذى هو مدلول
اللام ومثل هذا الاعتبار غير ممكن فى قوله القسم الثالث فى علمى
المعانى والبيان واما قولهم ان المعنى الموضوع له محل للفظ فانما
هو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بسبب الوضع وهو نظير البيان
بمعنى الالقاء الى المخاطب وقد عرفت ان المعنى باعتبار البيان
يكون محلا للفظ فكذا ما هو فى حكمه البحث الثانى ما ذكره بعض
العلماء وهو ان الشارح ان اراد بالبيان معناه يلزم ان يكون المعنى
ظرفا للفظ ولم يقل به الشارح وان اراد به لفظه يلزم ان يكون

اللفظ ظرفا للفظ وانه غير جائز ههنا والجواب انا نختار الشق
الاول ونمنع عدم قول الشارح به لان مراده عدم كون المعنى
ظرفا للفظ بحسب نفسه لاعلى الاطلاق اذ هو قائل بكون البيان
ظرفا للالفاظ وقد مر ان البيان احد اعتبار المعاني المبحث الثالث
ما ذكره بعض الفضلاء من ان الشارح قال في الحاشية انما قال
معلوماتهما لان العبارات المخصوصة في بيان تلك المعلومات
لا في بيان الادراكات المتعلقة بتلك المعلومات فح امّا ان
يجعل لفظ علمي بعني معلومي او يقدر هناك مضاف اي في معلومات
علمي المعاني والبيان انتهى وهذه الحاشية لا تخلو عن تحمل لان العلم
ههنا بعني الفن والفن كما يطلق على الادراكات يطلق على المعلو
مات
اي المسائل ولو قال المراد من العلم ههنا هو المسائل لاستقام
الكلام بلا تحمل الى هنا كلام ذلك الفاضل ويمكن ان يجاب عنه بان
البيان انما يعتبر في المعلومات كما مر تقريره وان لفظ المعاني و
البيان علمان لهذين العلمين معلوماتهما وان اريد بها اضافة
الكيفية الى محلها يكون المراد بالعلمين الادراكات وقد عرفت
ان البيان حال المعلومات فيجب ح تقدير المعلومات كما قدره
الشارح فلا تحمل في كلامه اصلا والمعترض لم يفرق بين اسم العلم
والمضاف الى اسم العلم كما لا يخفى على المتامل **قوله** وما هو تتمة
لهما من الحدين والغرض هذه الضميمة ماخوذة من قوله وفيه

مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وانما لم يشر الى الضميمة
التي تؤخذ من قوله وفصلان لضبط معاقدهما لان المعاقد لشدة
ارتباط المسائل بها الى حيث عدت من اجزاء العلوم كانت من
عداد المعلومات فتامل كذا افاده المولى الوالد روح الله
روحه **قوله** وهذا توسع شايع الظاهر ان هذا اشارة الى كون
بيان المدلولات ظرفا للالفاظ فح لا يستقيم قوله او شانهما
وهو ظاهر ولا قوله بعده ويجوز ابدالها بفي بناء على التوسع
المشهور لانه على تقدير الابدال يكون المعنى وفيه مقدمة
في بيان حدي العلمين وبيان الغرض فيهما وفصلان في ضبط
معاقدهما والكلام فيهما ولا شك ان البيان المصرح به في جانب
المقدمة وان اصاب المحز لكن البيان المقدر في جانب الفصلين
ليس كذلك لان المقصود منهما نفس الضبط والكلام لا بيانهما
ويمكن ان يقال انه اشارة الى امر يفهم من سياق الكلام اعني كون
حال من احوال المدلولات كالبيان والضبط واو شانا ظرفا للالفاظ
وح يستقيم الكلام ويتضح المرام فما وقع في بعض النسخ من قوله و
شانهما بالواو فتصحيف كذا افاده المولى الوالد روح الله
روحه **قوله** ولا ينافيه ما اشتهر ايضا الى قوله لكونها ما هو
ومستفادة منها قال في الحاشية هذا جواب عما يقال قد اشتهر
ان الالفاظ ظروف للمعاني فكيف يجوز العكس ثم ذكر تحقيق

الجواب فى حاشية اخرى حيث قال يعنى لما كانت المعانى مأخوذة
من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعلت
الالفاظ ظروفا لانفس المعانى ثم ان بيان المعانى قد يكون
بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعانى كظرف يحيط بالالفا ظ
فمظروف الالفاظ انفس المعانى وظروفها بيان المعانى فلا منافاة
اصلا انتهى ماذكره وحاصله ان بيان المعانى قد يكون بغير
الالفاظ مثل الرموز والاشارات المشهورة فالالفاظ وسيلة البيان
كما انه يسع غيرها فيكون البيان كظرف يحيط بالالفاظ كما ان
الالفاظ يكون ظرفا لانفس المعانى باعتبار اخذها من الالفاظ
واعترض عليه بعض الفضلاء بان حاصل ماذكره دفع المنافاة
بان تعاكس الظرفية والمظروفية بين الالفاظ والمعانى انما
هو بزيادة قيد البيان لكن ههنا صورة اخرى يتعاكس فيها
الظرفية والمظروفية بين الشيئين وليس هناك قيد زايد
فى احدهما وهى قولك بيان هذه المسئلة فى الكتاب الفلانى
بناء على ان هذا الكلام سايغ وان لم يكن شايعا فلا يندفع
المنافاة الا بتجويز تعاكس الظرفية والمظروفية بين الشيئين
بحسب الاعتبارين ويمكن ان يقال انك قد عرفت فيما سبق
ان البيان ليس قيدا زايدا بل هو احد اعتبارى المعانى فيؤل
ماذكره الشارح فى دفع المنافاة الى تجويز تعاكس الظرفية والمظر

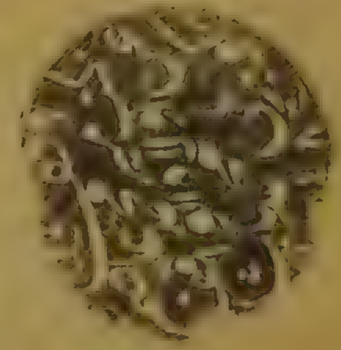

وفية بين الشيئين بحسب الاعتبار نعم يرد على الشارح
انه لاحاجة الى اعتبار قيد البيان ههنا لان الظاهر ان الالفاظ
لايحتاج اليها الا عند التخاطب فيكون المعانى ظرفا للالفاظ
فى تلك الحالة بشهادة الظاهر فيكون ظاهر الحال مغنيا عن تقدير
البيان فيكون المعنى ظرفا للالفاظ عند المتكلم لانه يلاحظ المعانى
اولا فيصب فيها الالفاظ واما عند المخاطب فالامر بالعكس من
ذلك لانه يسمع الالفاظ اولا فتحصل فى خياله ثم ياخذ منها المعانى
اخذ المظروف من الظرف فتامل قوله لاشك فى كون القسم
الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه دفع لما عسى يتوهم من ان مجموع
القسم الثالث هو عين مجموع المقدمة والفصلين فلا يصح ماذكره
المص من الظرفية المستفادة من قوله وفيه اذ يلزم حينئذ ظرفية الشئ
لنفسه وانه باطل قطعا وتقرير الدفع تسليم المقدمة الاولى
ومنع الثانية مستندا بان الظرف هو المجموع المأخوذ اجمالا
والمظروف هو المأخوذ تفصيلا فالاول هو ظرفية المجموع
لكل واحد بدلا من الآخر ولا استحالة فيه ومن الافاضل من منع
المقدمة الاولى وهى كون مجموع القسم الثالث عين مجموع
المقدمة والفصلين مستندا بان فى القسم الثالث اجزاء اخر
هى ماذكره المص فى القسمين واما التكملة فهو داخل فى الفصلين
عنده ولا يخفى ان ماذكره الشارح من الدفع جواب تنزلى وما

ذكره هذا الفاضل جواب منع ولا منافاة بينهما فلا يرد ما ذكره
على الشارح وايراده ذلك على الشارح تعيين للطريق وهو لا يسمع
في قانون المناظرة قوله ويجوز ابدال الباقي بناء على التوسع
المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني
فيه بحث وهو ان تقسيم الالفاظ انما يعتبر بتقسيم المعاني وذلك
لا يتم الا باختصاص بعض الالفاظ ببعض المعاني والبعض الآخر
منها بالبعض الآخر منها فالمناسب لمقام التقسيم ايراد اللام الدالة
على الاختصاص واما تعيين معاني الالفاظ من غير قصد التقسيم
كما في قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني فالمناسب
فيه ايراد كلمة في كما مر بيانه فلا يجوز في المقام الاول ابدال اللام
بفي ولا يكون ايراد في في المقام الثاني قرينة على الجواز ومن
الافاضل من لم يفرق بين المقامين وجعل الاصل ايراد كلمة اللام
وحملها على معنى التعليل وحمل كلمة في في المقام الثاني على معنى اللام
التعليلية وفيه فساد من وجهين احدهما عدم الفرق بين المقامين
المذكورين والآخر ما مر من عدم جواز كون كلمة في في المقام الثاني
بمعنى اللام التعليلية قوله وتوحيد الغرض لما مر ولا ينافيه
تفصيله في الحدين الى الاحرازين يعني انهما وان كانا متمايزين في
الغرض الاولي لكنهما متشاركان في الغرض المآلي كما مرت الاشارة
اليه فوحده ههنا نظرا الى الثاني كما فصله في الحدين الى الامرين

نظرا الى الثاني كما فصله في الحدين الى الامرين نظرا الى الاول واليه
اشار بقوله ولا ينافيه تفصيله في الحدين الى الاحرازين ومبنى
كلامه هذا على ان المراد بالغرض في العنوان هو الغرض الاولي
المفصل الى الاحرازين وتوحيده فيه لما مر لا على ان المراد به
فيه هو الغرض المآلي حتى يناقش فيه بانه مخالف لما عليه الحال في
سائر العنوانات والمعنونات من ان يكون المبين في المباحث
هو المذكور في العنوان فلو قال وحد الغرض مع تعدده في نفسه
اكتفاء بتعدد العلم والحد المفهوم من تثنيتهما عن تعدده وايهما
لكان وحدة ما فيه كما مر لكان اولى واظهر فتدبر وتبصر كذا
افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله وجعل العلمين
ظرفا له اشعار باحاطتهما به مستقلين بافادته يعني انه انما اختار
كلمة في الدالة على الظرفية على ما هو المشهور من ايراد كلمة من الدالة
على السببية اشعارا باحاطتهما به وفائدة الاشعار هو ان السبب
قد يتخلف عن سببه لكونه ناقصا في السببية بخلاف المظروف
فانه لا يوجد بدون الظرف ما دام مظروفا ففي كلمة في دلالة على
شدة ترتب الغرض على العلمين وايضا في جعل العلمين ظرفا له
اشعار بكون العلمين مستقلين بافادته وفائدة هذا الاشعار
هي الايماء الى الرد على من زعم ان الاحراز الماخوذ في تعريف علم
المعاني لا يمكن الا بعد معرفة ايراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة

اذ الحال ربما يقتضي الايراد في طريق واضح الدلالة او اوضح فاوضح فما لم يكن المتكلم عالما بعلم البيان لا يمكنه الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فلا يكون علم المعاني مستقلا في افادة غرضه وتوضيح الردان المعنى الواحد له اعتباران احدهما اقتضاء الحال ايراده في طريق معين من الطرق المختلفة والآخر كونه صالحا للايراد في طريق طريق من تلك الطرق فبالاعتبار الاول يكون داخلا في موضوع علم المعاني ومبحوثا عنه فيه وبالاعتبار الثاني يكون من موضوع علم البيان ومما يبحث عنه فيه فيكون كل من العلمين مستقلا في افادة غرضه غير مستمد من الآخر كما توهمه الزاعم في جانب علم المعاني ومما يجب التنبيه عليه ان ههنا امرين احدهما احاطة العلمين بالغرض والآخر استقلالهما بافادته والاول نفس معنى الظرفية ولا دخل له في الرد المذكور بل هو توطئة للثاني الذي هو لازم للاول ومناط لذلك الرد كما عرفته مما قررناه فتامل كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه **قوله** والحد عنده هو المعرف الجامع المانع دفع لما عسى يتوهم من ان المصنف وعد في المقدمة بيان حدي العلمين مع انه ذكر رسمهما لاحدهما وتقريره في الدفع ان المصنف كما صرح به في علم الاستدلال اراد بالحد مطلق المعرف الجامع المانع سواء كان من الذاتيات او من العرضيات او منهما جميعا لا ما هو المصطلح عند الجمهور وهو

اطلاق الحد على ما يشتمل على الذاتي كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه **قوله** والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث انها مطلوبة بالاقدام عليه قال في الحاشية اعلم ان كل مصلحة تترتب على فعل فهي من حيث انها نتيجة للفعل تسمى فائدة له ومن حيث انها ظرف له تسمى غاية ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالاقدام على الفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدتان بالذات ومختلفتان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك فان الغرض بالنسبة الى الفاعل والعلة الغائية بالنسبة الى الفعل والاولى اعم من الاخريين مطلقا انتهى ما ذكره وفي قوله تترتب على فعل تنبيه على ان طالب العلم ينبغي ان يطلب بالاقدام عليه ما هي فائدة خاصة له مترتبة عليه في الواقع والا لكان فعله عبثا وضلالا وفي قوله ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالاقدام على الفعل اشارة الى ان ما يترتب على افعاله تعالى من الغايات حكم ومصالح وليست اغراضا ولا علل غائية على ما حقق في موضعه كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه **قوله** وذكرهما في المقدمة تبصرة للطالب الى قوله من الجد والاجتهاد وفي هذا الكلام لف ونشر مرتب وتوضيح المعنى ان يقال فائدة ذكر الحد في المقدمة هي تبصرة للطالب سبب

التبصرة افادة البصيرة والباء في تصويره سببية متعلقة بالتبصرة واجمالا قيد للتصوير وتعيينا عطف على تصويره واللام في ليوفر غائية متعلقة بالتبصرة منه

التصوير الاجمالي لما يطلبه اذ بهذا التصوير يحصل له احاطة
بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا
فيحصل له بصيرة عاصمة عن فوات ما يعنيه والاشتغال
بما لا يعنيه وفائدة ذكر الغرض فيها ايضا تبصرة له بسبب تعيين
الفائدة الخاصة المترتبة على ما يطلبه اذ به يعرف ان العلم هل
هو حاجة فيحصله اولا فيهمله فيحصل له ايضا بصيرة عاصمة
عن الوقوع في حيرة العبث ومهوى الضلال وبحسب كل من
الفائدتين المذكورتين يترتب على البصيرة المذكورة ان يوفي
الطالب ما يليق بالعلم من الجد والاجتهاد كذا افاده المولى الوالد
روح الله روحه **قوله** ومعاقدها موضوعاتها ومبادئها
اعترض عليه بعض الفضلاء بان مراد المص بالمعاقد الامور
الاجمالية الكلية التي ينضبط بها المسائل المفصلة يظهر ذلك
بتتبع ما صدره في اوايل فصول كتابه وفنونه ايضا والمتبادر
من كلام المص تقدم ضبط المعاقد على الكلام في العلمين ولا
يخفى ان المبادي من حقها ان يذكر في اثناء المسائل هذا ما ذكره
والجواب عنه ان المتبادر من لفظ المعاقد ما يرتبط به المسائل
اشد ارتباط وما ذاك الا الموضوعات والمبادي ولا يخفى
على احد ان موضوع العلمين هو التركيب الخبرية والطلبية
فيبحث في علم المعاني عن احوالها من حيث مطابقتها لمقتضى

الحال

الحال وفي علم البيان من حيث وضوح الدلالة فالمص تعرض في فواتح
الفصل الاول لمقتضى الحال وقسمه الى قسمين وهذا تعرض منه
لقيد الحيثية المعتبرة في المعاني وتعرض في الفصل الثاني لاقسام
الدلالة وهذا تعرض منه لقيد الحيثية المعتبرة في علم البيان وتعرض
ايضا في فواتح الفصل الاول لكون العلمين باحثين عن احوال
التراكيب الخبرية وهذا تعرض منه لتعيين موضوع العلمين
وتعرض هناك ايضا لكون مفهوم الخبر والطلب بديهيين و
هذا تعرض منه للمبادي التصورية وتعرض ايضا قبل ايراد
الفنون لبيان ان مبنى علم المعاني على الامور الذوقية وهذا
تعرض منه للمبادي التصديقية اذ المبادي التصديقية كما تكون
بينة تكون ذوقية وقد تلخص لك من هذه الجملة ان ما ذكره المص
في فواتح الفصل الاول هو الموضوعات والمبادي ومن توهم
خلافه فلم يصب واما قوله لابد ان يذكر المبادي في اثناء المسائل
فانما هي خصوصيات المبادي عند الاحتياج اليها واما الاشارة
الاجمالية اليها كما فعله المص فيجوز ذكرها قبل الشروع في المقاصد
قوله فان ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشد
ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم حاصل هذا الكلام ان الموضوع
ليس من اجزاء العلم حقيقة لتوقف الشروع في العلم عليه و
القوم تسامحوا ونزلوه منزلة اجزاء العلم لشدة ارتباطه بها

وفيه بحث وهو ان ما توقف عليه الشروع فى العلم هو موضوع العلم
والذى عده القوم من اجزاء العلم هو موضوعات المسائل
وارادوا بالمسائل القضايا الواردة فى العلم من حيث يلحقها
البيان وشتان ما بين موضوع العلم وموضوعات المسائل
وتفصيل ذلك ان حقيقة كل علم لما كانت مسائل متكثرة لا يستحق
ان يعد علما واحدا اعتبروا مفهوما واحدا اجماليا ضابطا لموضوعات
مسائله وسموه موضوع العلم وذلك اما ان يكون ذاتيا لموضوعات
المسائل او عرضيا لها وعلى كل تقدير فهو غير موضوعات المسائل
وقد جعلوه من مقدمات الشروع فى العلم ليفيد البصيرة الكاملة
فيه كما بين فى موضعه ولا يخفى ان حقيقة العلم مسائله كما سينبه
عليه الشارح والمسائل عند القوم عبارة عن القضايا كما
اشرنا اليه فيكون القضايا اجزاء غير محمولة للعلم ومن المعلوم
ان القضايا مركبة من الموضوعات والمحمولات فيكون موضوعات
المسائل من اجزاء العلوم وموضوع العلم من مقدمات الشروع
فيه فلا تسامح فى كلام القوم اصلا ثم ان القوم كما اعتبروا فى
موضوعات المسائل مفهوما واحدا اجماليا ضابطا لها وسموه
موضوع العلم كذلك اعتبروا فى محمولات المسائل مفهوما واحدا
اجماليا ضابطا لها وسموه بالعرض الذاتى لموضوع العلم وشرطوا
مساواته لموضوع العلم لئلا يختلط مسائل العلوم بعضها مع

بعض

بعض فيبحثون فى العلم عن العرض الذاتى وعن انواعه وعن اعراضها
وعن انواع اعراضها الى غير ذلك مما يندرج تحت ذلك المفهوم
الاجمالى المسمى بالعرض الذاتى لموضوع العلم ثم ان البحث هو
اثبات محمولات المسائل لموضوعاتها وذلك قد يكون بينا
وقد لا يكون بينا اما مبينا فى هذا العلم او فى علم آخر فوقه
وعلى كل تقدير فالمقدمة المبينة له تكون جزءا من البرهان وتسمى
بالمبادى التصديقية والبرهان عبارة عن الاعراض الذاتية
التى هى عبارة عن محمولات المسائل فبهذا الاعتبار يكون المبادى
من اجزاء العلوم وايضا الحكم فى القضايا موقوف على تصور
طرفيها فتصورات اطراف القضايا بالحدود ان كانت كسبية
تسمى بالمبادى التصورية لتوقف البرهان عليها فيذكرون تلك
الحدود قبل الشروع فى المسائل كايراد النحاة تعريف الكلمة والكلام
وتعريف الاسم والفعل والحرف وتعريف المعرب والمبنى قبل
الشروع فى المسائل هذا تلخيص ما ذكره القوم وهذا كلام حق
لا يشوبه شايبة الارتياب قوله وان كان الراجح ان حقيقة
كل علم مسائله فيه اشعار بان فى حقيقة العلم خلافا ومنشاء
الخلاف هو ان اسماء العلوم المخصوصة كالنحو والصرف
مثلا تطلق بالاشتراك اللفظى تارة على القضايا من حيث يلحقها
البيان وتارة على التصديقات المتعلقة بها وهى الصور الاذعانية

التى تكون آلة لتعرف حال الطرفين وتارة على الملكات الحاصلة
منها والحق كما اشار اليه الشارح هو كون حقايق العلوم عبارة
عن مسائلها اعنى القضايا الواردة فيها لان التصديقات المتعلقة
بها انما تطلب لتعرف حال القضايا فجعل المقصود الاصلى
حقيقة العلم اولى من خلافه وبعض من الفضلاء رجح كون حقيقة
العلم التصديقات المتعلقة بالقضايا التى هى عبارة عن الصور
الاذعانية المذكورة ثم ادعى ان تلك الصور الاذعانية معان
غير مستقلة فى التعقل وبنى على ذلك امرين مخالفين للمشهور
احدهما ان الاسم لا يمكن وضعه بازاء معنى غير مستقل بلاحظة
آلة الوضع كما يقولون ان الحروف موضوعة بواسطة متعلقاتها
بازاء خصوصيات معانيها الغير المستقلة بان يكون الوضع
عاما والموضوع له خاصا وقاس على ذلك وضع اسماء الفنون
بازاء الصور الاذعانية الغير المستقلة على زعمه فاعتبر فى وضعها
معنى اجماليا مستقلا ووضع اسماء الفنون بواسطة بازاء
الصور الاذعانية بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
وثانيهما ان تحديد تلك الصور الاذعانية انما هو بحصول انفسها
فى الذهن لا بتصورها بواسطة مفهومات منتزعة منها بناء
على ان تلك الصور الاذعانية معان غير مستقلة فلا يمكن انتزاع
المفهومات المستقلة منها ورد بهذا الزعم ما ذكره الشارح

المحقق

المحقق فى بعض مصنفاته من ان الحد الحقيقى للمسائل انما هو بتصورا
ولا يخفى عليك فساد ما ذكره من الامرين اما الاول فبان الصور
الاذعانية مطلقا مفهوم كلى مستقل فى التعقل غاية الامر انه
يلزمه الاضافة الى ما له الصورة فلا يحتاج فى وضع الاسم بازائه
الى ما تكلفه هذا الزاعم وقياسه على الحروف فاسد لان مدلولات
الحروف نسب محضة والصور الاذعانية مفهومات يلزمها
الاضافة وقد اشتبه عليه الفرق بين مفهوم هو نفس الاضافة
وبين مفهوم يلزمه الاضافة واما الثانى فلان الحد الحقيقى للاجزاء
الغير المحمولة كاجزاء البدن مثلا انما هى بتصورات تلك الاجزاء
ولما كانت الصور الاذعانية عبارة عن التصديقات فتكون
تلك التصديقات الحاصلة فى الذهن بمنزلة اجزاء البدن الحاصلة
فى الخارج فانفس تلك التصديقات محدود وحدودها تصورات
والتصديق كما يدرك مصدقا به كذلك قد يدرك تصورا ولهذا
فرق القوم بين ان بالكسر وان بالفتح حيث حكموا بكون مدخول
الاولى جملة لانها انما وضعت للدخول على التصديق من حيث انه
تصديق وحكموا بكون مدخول الثانية فى تاويل المفرد لانها
انما وضعت للدخول على الجملة من حيث انها متصورة فاحفظ
هذا البيان وقد غفل عن ذلك كثير من الاعيان هذا ما يتعلق بالحد
الحقيقى للعلم واما الحد الاسمى له فانهم ينتزعون المفهوم الاجمالى

العارض لموضوعات المسائل منزلة الجنس ويتزلون المفهوم
العارض لمحمولاتها منزلة الفصل ويسمون المجموع حدا اسميا وبقابله
الرسم الاسمي وهو المفهوم الماخوذ من خارج كالغاية مثلا وعام
لتحقيق هذا المقام في علوم اخر وفي هذا القدر كفاية ههنا والله الموفق
كما يشعر به قوله والكلام فيهما قال في الحواشي وجه الاشعار ان
الضمير في قوله فيهما للعلمين ولم يبق بعد المعاقد الا المسائل فالكلام
فيهما كلام في العلمين فيكون المسائل عين العلمين وتقدير المضاف
اعني والكلام في مسائلها خلاف الظاهر انتهى ما ذكره واعترض
عليه بان هذا انما يتم بملاحظة تغاير المتعاطفين والا فيجوز ان
يكون قوله والكلام فيهما عاما لضبط المعاقد فلا اشعار في كلامه
بكون المراد بقوله والكلام فيهما المسائل كما لا اشعار في ايراد ضبط
المعاقد في الفصلين وايراد الحدين والوضع في المقدمة بدخول
ضبط المعاقد في المسائل اذ يجوز ان يكون ذلك لشدة الارتباط
كما ذكره الشارح والجواب عنه انه لا شك ان ضمير فيهما راجع الى
العلمين وكذا ضمير معاقدهما ومن المعلوم ان الكلام في المضاف
اليه اعني العلمين غير الكلام في المضاف اعني المعاقد فلا يتناول
قوله والكلام فيهما لضبط المعاقد كما توهمه المعترض وايضا
اللازم من تخصيص المقدمة ببيان الحدين والوضع وتخصيص
الفصلين بضبط المعاقد والمسائل هو دخول المعاقد في الفصلين

ولهذا ترى ارباب المنطق يؤخرون مباحث
الالفاظ عن المقدمة ويوردونها في المسائل
الموضوعة للمسائل قبل الشروع في المسائل

ولا يلزم من دخولها فيهما كونها من المسائل اذ المبادي قد تؤخر عن
المقدمة وتقدم على المسائل لبيان امتيازها عن كل منهما فلا دلالة
في ذكر المعاقد في الفصلين على دخولها في المسائل حتى يعتذر عنه
بان ذلك لشدة الارتباط بينهما من غير حاجة بما دل عليه الظاهر
من دخولها في المسائل ويستدل بذلك على عدم العمل بالظاهر في
خروجها عن المسائل بسبب اقتضاء العطف تغاير المعطوفين
قوله وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية مبني
كلامه هذا هو ان الموضوع اذا كان مشتركا بين علمين لا بد وان
يبحث في احدهما عن نوع من اعراضه الذاتية وفي الآخر منهما
عن نوع آخر منها ليحصل الامتياز بين العلمين ولا يجب ان
يكون بين النوعين المذكورين منع الجمع بل يجوز ان يكون
بينهما منع الخلو فقط فيجوز اجتماعهما في مادة واحدة فيبحث
فيها عن كل نوع من النوعين المذكورين من جهتين مختلفتين
فيجوز ان يبحث في تركيب معين عن مطابقة خواصه لمقتضى
المقام وانها مرجع البلاغة ويجوز ان يبحث فيه ايضا عن
وضوح الدلالة على تمام المراد وانه مرجع الفصاحة والبحث
الاول هو نظر علم المعاني والبحث الثاني نظر علم البيان فثبت
جواز نظر العلمين المذكورين في تركيب معين من جهتين
مختلفتين ولما كانت البلاغة بانفرادها ترفع شان الكلام

لم يكن معتدا بها الا بانضمام البلاغة اليها فالفصاحة شرط كمال.
البلاغة والبلاغة شرط كون الفصاحة معتدا بها فاحفظ هذا
فانه ينفعك فى مواضع شتى قوله من حيث انها تفيد معانى
مغايرة لاصل المعنى اعترض عليه بعض الفضلاء بان فيه خللا
من وجهين احدهما ان المعتبر فى علم المعانى هو استعمال التراكيب
فى معان مغايرة لاصل المعنى سواء كان ذلك الاستعمال بحسب
الدلالة كما حصره الشارح فيها او بحسب الانفهام من سياق
الكلام كالحذف لضيق المقام وتجريد الكلام عن الخواص لبلاده
السامع وثانيهما انه لا عبرة لجهتية الافادة اذا لم يقارن القصد
والشارح اكتفى بمجرد الافادة ويمكن ان يجاب عنه اما عن الاول
فبان الافادة كما تنبهنا عليه سابقا وسيجئ تفصيله اعم من الدلالة
فيتناول ما هو المفهوم من سياق الكلام واما عن الثانى فبان
الافادة قد تسند الى التراكيب لكونها من اعراضها الذاتيه
وقد تسند الى قصد المتكلم لعدم تحققها بدونه ولما كان
الشارح ههنا فى بيان نوع من الاعراض الذاتيه للتراكيب
لزمه اسناد الافادة الى التراكيب وسيصرح المصنف والشارح
بكون القصد الى الافادة من متممات البلاغة والشارح لا ينكر
اسناد الافادة الى قصد المتكلم وانما اسندها ههنا الى التراكيب
لاقتضاء المقام اياه قوله وهى موضوع البيان ايضا لكن

من حيث انها مختلفة فى وضوح الدلالة اعترض عليه بعض الفضلاء
بان علم المعانى باحث عن افادة معان مغايرة لاصل المعنى اعم
من ان يكون تلك الافادة خفية او واضحة وقد عرفت ان المعتبر
فى علم البيان وضوح الدلالة فيكون موضوع علم البيان داخلا
فى موضوع علم المعانى لا عينه كما ادعاه الشارح وايضا ان بين
قوله ايضا الدال على الاتحاد بين الموضوعين ذاتا وقوله لكن
من حيث انها الدال على الاختلاف بينهما بالكلية والبعضية
تدافع ظاهر ويمكن ان يجاب عنه بان مآل ما ذكره هو عموم البلاغة
وخصوص الفصاحة حيث يقارن البلاغة الفصاحة تارة
ويفارقها اخرى بخلاف الفصاحة لانها لا تفارق البلاغة
لعدم الاعتداد بها بدونها كما اشرنا اليه سابقا ولا يلزم من عموم
البلاغة وخصوص الفصاحة مغايرة التركيب الذى يعتبر فيه
البلاغة للتركيب الذى يعتبر فيه الفصاحة فضلا عن عموم
الاول وخصوص الثانى وذلك لما بينا سابقا من ان الفصاحة
والبلاغة يمكن اعتبارهما فى تركيب معين بحسب الجهتين اذ
لا مانع من الجمع بينهما واما قول الشارح ايضا فانما يفيد اتحاد
الموضوع بالذات وقوله لكن من حيث الخ يفيد امتيازهما
بحسب النوعين المعتبرين فى الاعراض الذاتية كما سمعت
تحقيقه فيما اسلفناه من الكلام فلا تدافع فى كلامه اصلا قوله

ولما بين تلك التراكيب الى آخر البحث جواب سوآل اورد على
المص ههنا تقرير السؤال ان المص ذكر فى العنوان ان القسم الثالث
فيه فصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما فيفهم منه ان ضبط
معاقد كل منهما على قياس الكلام فيهما يكون فى الفصل الموضوع
له ثم ذكر ان الفصل الاول لضبط معاقد علم المعانى والكلام
فيه فيفهم منه ان ضبط معاقد البيان فى الفصل الثانى لكن ما
ذكره هنالك لا يساعد ذلك حيث لم يصرح فيه بضبط المعاقد
والكلام فيه بل اقتصر على ان قال الفصل الثانى فى علم البيان
واختلفت فى تقرير الجواب عنه آراء الناظرين وانظار الشا رحين
فمنهم من حمل كلا من القولين الاولين على ظاهره واول القول
الثالث بان قال معناه ان يقال الفصل الثانى فى ضبط معاقد
علم البيان والكلام فيه الا انه لما رام الاختصار والتفنن فى
الكلام غير الاسلوب السابق فى الفصل الاول اعتمادا على
ما ذكره هناك وذهب الى ان موضوع البيان هو الدلالات
المختلفة فى مراتب الوضوح ولما رآى بعضهم ان هذا التاويل
مخالف لما عليه القوم من ان علم البيان من العلوم الادبية
الباحثة عن احوال الالفاظ العربية عدل عن طريقة ذلك
البعض الى ابقاء القول الثالث على ظاهره وتاويل القول
الاول بما يوافقه وقال معناه ان المعاقد مذكورة فيهما لا

لا بطريق التوزيع بل بطريق الاسناد الى المجموع لنوع اتصال و
التصاق بينهما كما اسند الخروج فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان الى البحرين لالتصاقهما فى راى العين وان لم يخرجا
من العذب بل من المالح ولما كان هذا مخالفا لما هو المتبادر من
القولين كما عرفت ولما هو الواقع من ضبط مبادى البيان فى
فصله دون فصل المعانى مع انها من جملة المعاقد عدل عنه
الشارح المحقق الى ابقاء الاولين على ما يتبادر منهما وتاويل
الثالث بما يوافقهما كما هو طريقة الفرقة الاولى الا انه عدل موضوعه صح
ايضا عن طريقتهم فى تعيين موضوع البيان واختار ان موضوع
المعانى بالذات وممتاز عنه بالحيثية التى ربما اكتفوا بها فى تمايز
العلوم وبين ان ذات الموضوع قد علمت فى الفصل الاول
وانما المحتاج الى البيان هو حيثيتها فاقتصر فى الفصل الثانى
على بيانها وضبطها فصح الحكم بان موضوع كل منهما مضبوط
فى فصله كضبط مباديه فيه وحصل التفصى عن التكلف
الذى ارتكبوه كما اشار اليه فى الحاشية فقال فلا حاجة الى جعل
الدلالات موضوع البيان ولا الى جعل قوله وفصلان لضبط
معاقدهما من قبيل يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قوله اى المقدمة
فى بيان حديهما والغرض فيهما قال فى الحاشية يريد ان المقدمة
مبتداء حذف خبره لقرب العهد بما يدل عليه اعنى قوله وفيه

مقدمة لبيان حدى العلمين والوضع فيهما انتهى ماذكره وانت
خبير بان هذا الكلام يشعر بان الداعى الى ذكر الخبر فى الفصل الاول
بعد العهد بما يدل عليه قوله وفصلان لضبط معاقدهما والكلام
فيهما ولا شك ان ذلك البعد فى الفصل الثانى اشد فيكون
الداعى فيه الى ذكر الخبر المعهود اقوى مع ان المص ترك هناك
ذلك الخبر المعهود الى قوله فى علم البيان وايضا لما كان اللام
فى المقدمة للعهد لم يكن لهذا الخبر الذى قدر فائدة فلو قال
اى المقدمة هى هذه العبارات من حيث انها دالة على معانيها
او هذه العبارات من هذه الحيثية هى المقدمة لكان اولى
والتحقيق ههنا ان المص وحد المقدمة فى العنوان وعين
انها فى بيان حدى العلمين والوضع فيهما ثم انه وان اعاد المقدمة
بلام العهد لكن مدلول لام العهد لكونه ملحوظا بطريق الوصفية
دون الخبرية احتيج الى تقدير الخبر او المبتداء فالتقدير المقدمة
الكائنة فيما ذكر سابقا هى هذه العبارات من حيث انها
دالة على معانيها او بالعكس من ذلك ثم ان المص لما ذكر قوله
وفصلان فى العنوان بصيغة التثنية وذكر انهما فى ضبط
معاقد العلمين والكلام فيهما ولم يتعين ان ايتهما فى ضبط
اى معاقد وفى الكلام فى اى علم احتاج الى هذا التعيين عند
الشروع فى الفصلين فقال الفصل الثانى فى ضبط معاقد

علم البيان والكلام فيه وكهذا سكت عنه هناك وقال الفصل
الثانى فى علم البيان لوضوح القرينة ومكان نوع من التفنن
فاحفظ هذا فانه اجدى من تفاريق العصا كذا افاده
المولى الوالد روح الله روحه قوله واراد بالتبع ههنا الموقوفة
المسببة له فانه مجاز لا بشبه جواب عما اورده صاحب
الايضاح على المص من ان التبع ليس بعلم ولا امر صادق عليه
فلا يصح تعريف العلم به وتقرير الجواب ماذكره الشارح فى
الحاشية حيث قال اى لا بشبه على ذى مسكة ان التبع
ليس علما ولا امرا صادقا عليه فقد تعين ان يكون مجازا عن
مسببه حتى يصح حمله على علم المعانى ويؤيده انه قال فى آخر
القسم الثالث علم المعانى هو معرفة خواص تراكيب الكلام
ولا شك ان هذا المجاز جائز فى التعريفات انتهى كلامه وتوضيحه
انه لا اشتباه فى تعذر المعنى الحقيقى للتبع ههنا فلا بد من
المصير الى المجاز والانسب من انواعه هو المجاز المرسل بطريق
اطلاق اسم السبب على المسبب لا بطريق اطلاق اسم اللزوم
على الملزوم كما توهم لان ذلك جار فى جميع انواع المجاز والمناسب
ههنا تعيين نوع من انواعه لا بطريق حمل المجاز على المجاز
فى الحذف كما توهم اذ التقدير معرفة تتبع خواص تراكيب
الكلام لان علم المعانى هو معرفة الخواص لا معرفة تتبعها و

وانما قال ههنا اشارة الى انه اراد بالتبع
فى موضع آخر معناه الحقيقى حيث قال
ان نفع علم المعانى على تتبع تراكيب
الكلام واحوالها فتدبر

قوله ولا بشبه صيغة مضارع من الاشباه
وقد صحفه بعض من ارباب الحواشى وجعله مصدرا
الاستعارة وطول فى ذلك كلاما لا طائل تحته ولا
يخفى عليك ان قوله لا بشبه على التضعيف الذى
ذكره ذلك البعض يكون مسندا كما لانه بعد ما عين
علاقة غير المشابهة وهى علاقة السببية والمسببية
وحكم بكون التبع مجازا لا يبقى وجه التوقف لنفى
احتمال الاستعارة المبنية على التشبيه وذلك ظاهر
لفطن اللبيب وايراده لمجرد ان كيد لدفع توهم
بعيد مما ينبو عنه الذوق على ان المنقول المذكور
اعنى قوله اى لا بشبه على ذى مسكة ينبو كونه
من الاشتباه لان التشبيه

بيّن علاقة المجاز تعرض لقرينته وهي قول المص في آخر القسم الثالث
علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام ولما كان استعمال المجاز
مهجورا في التعريفات اذا لم يكن مشهورا ادعى فيه الشهرة فقال
ولا شك ان هذا المجاز اى المجاز الذائع جائز في التعريفات ثم
ان بعضا من الفضلاء ذكر للمجاز المذكور قرينة اخرى هي الطف
معنى واقرب لفظا مما ذكره الشارح وهي قول المص لبحثه زيا لوقوف
عليها حيث رتب الاحتراز على الوقوف لا على التتبع ولو اراد
بالتتبع معناه الحقيقي لكان الوجه ان يقال ليحثه زيه ارجاعا
للضمير الى التتبع ثم اعترض على الشارح بان عدم كون التتبع علما
ولا امرا صادقا عليه لا يعين كونه مجازا عن خصوصية المعرفة
المستندة اليه بل عن امر مناسب المقام الا يرى ان من حصل
علم المعاني بمطالعة الكتب او بالتعلم من الغير لا يستند علمه الى
التتبع ابتداء وان كان مستندا اليه بالاخرة ويمكن ان يقال ان
بهنا مصححا للمجاز وهو عدم صحة كون التتبع علما ولا امرا صادقا
عليه ومعينا له وهو قول المص في آخر القسم الثالث والمعترض
ظن ان المعين للمجاز هو المصحح وادعى ان ذلك لا يعين خصوصية
المعرفة بل لا بد الا على امر مناسب للمقام بقي بهنا شئ افاده
المولى الوالد روح الله روحه وهو ان علم المعاني عبارة عن الاصول
والقواعد الكلية فالوجه حينئذ ان يجعل التتبع مجازا عن العلم المكتسب

لا عن المعرفة المستعملة في الامور الجزئية كما فعله الشارح ثم قال
والوجه في ذلك اذا اقتدى بالمص حيث جعل علم المعاني عبارة
عن المعرفة كما نقله الشارح عنه في الحاشية واما وجه اختيار
المص المعرفة على العلم فاما لجعلهما مترادفين كما ذهب اليه البعض
واما لان الحاصل من تتبع جزئيات التراكيب معرفة الخواص
الجزئية ثم يستنبط منها القواعد الكلية بان يتتبع مقامات
تلك الخواص ويعين ان هذا النوع من الخواص تقتضيه هذا
النوع من التراكيب كما هو حاصل قواعد علم المعاني ولهذا قال
المص واما الحالة المقتضية لهذا النوع من الخواص اما المقام
الفلاني واما المقام الفلاني كما ستقف عليه اذا افضت النوبة
الى التعرض لمسائل علم المعاني قوله وفيه فوايد الاصل في التعبير
عن المعنى المراد هو استعمال لفظ يدل عليه بالوضع وقد يعدل
عنه الى لفظ يدل عليه مجازا فالمعنى المراد بهنا هو معنى المعرفة
واللفظ الدال عليه بالوضع هو لفظ المعرفة وقد عدل عنه
المص الى لفظ التتبع الدال على المعنى المراد مجازا لفوايد تترتب
على ذلك العدول ومثل هذه تسمى نكتة المجاز فالضمير في قوله
الشارح وفيه فوايد راجع الى العدول المذكور لا الى التتبع باعتبار
استعماله في المعنى المجازي كما توهم واعترض عليه بان تلك الفوايد
تترتب على التتبع على تقدير استعماله في المعنى الحقيقي ايضا

كما اذا قلت علم المعانى هو المعرفه الحاصله بالتتبع فلا اختصا ص
للفوايد المذكوره باستعمال التتبع فى المعنى المجازى كما يشعر به
عبارة الشارح قوله التنبيه على طريق العلم بهذه هى الفايدة
الاولى من فوايد ترجيح المجاز على الحقيقه وحاصلها هو ماذكره
الشارح فى الحاشية بقوله فان كل علم يستحصل بمتعلقته وبوضعه
وبطريقه فاشار الى المتعلق بالخواص والى الوضع بقوله
ليحترز والى الطريق بالتتبع انتهى ماذكره وتفصيل ذلك
ان العلماء رحمهم الله لما رأوا التنزيل واردا على اساليب العرب
العرباء تتبعوا تراكيبهم وتفطنوا لما فيها من الخواص الجزئية
وتنبهوا لما يقتضيه من المقامات فوضعوا قواعد تعين
ما يقتضيه كل مقام من الخواص وسموها بعلم المعانى ثم تتبعوا
تراكيبهم وادركوا ما فيها من المعانى المجازية والكنائية والعلا قات
المعتبرة فيها فوضعوا قواعد كلية تعين انواع العلاقات المعتبرة
فى تراكيبهم وسموها بعلم البيان وما اتعب العلماء نفوسهم فى
العلمين المذكورين الا للتسلق الى مدارك التنزيل شكر الله
مساعيهم وجزاهم الله عنا خير الجزاء فظهر بذلك ان متعلق علم
المعانى خواص التراكيب وطريقه استقراء كلام العرب والوضع
الاولى منه الاحتراز عن الخطاء فى تطبيق الخواص على ما يقتضيه
الحال ذكره والغرض الاقصى منه ادراك لطايف التنزيل قوله والاشعار

بصعوبة المطلب الى قوله كما سياتى بهذه هى الفايدة الثانية
من الفوايد المذكوره وحاصلها ان علم المعانى كما عرفت هى القواعد
الكلية المبينة لما يقتضيه كل مقام من الخواص وستعرف ان
ادراك الخواص وتفاوت المقامات وما يقتضيه كل مقام من
الخواص لا يتهيأ الا لمن خصه الله تعالى بالذوق السليم وقد يفوته
مع ذلك ذوق بعض من اللطايف لدقته وغموضه بحيث لا
يتيسر له ذلك الا بتتبع مظانها من تراكيب العرب العرباء وربما
لا يتنبه لذلك ايضا على درکها فالواجب للطالب ح ان يقلد
صاحبه فى بعض فتاواه الى ان يكامل له على مهل موجبات ذلك
الذوق كما سيصرح به المصنف فيما سياتى فظهر بهذا ان مجرد التعليم
لا يفيد للطالب فى ذوق بعض اللطايف بل يحتاج فيه الى التتبع
والاستقراء وفى ذكر التتبع تنبيه على هذه الصعوبة ووجوب
التشمر للطالب عن ساق الجد والتقليد لمعلمه فى بعض الدقايق
قوله والاشارة من اول الامر الى قوله لا يسمى علم المعانى
بهذه هى الفايدة الثالثة من الفوايد المذكورة وحاصلها ان التتبع
كما يستدعى الجد والاجتهاد والمهلة فيحيل عليه تعالى فلا يسمى علما تعا
بالخواص علم المعانى واما الملائكة والعرب العرباء فلا ستغنائهم
عن التتبع فى معرفة الخواص لا يسمى علمهم علم المعانى ايضا واما
النبى عليه الصلوة والسلام فحكمه فى معرفة الخواص حكم العرب العرباء

ولهذا لم يتعرض لذكره عليه السلام وانما اضاف الى الله تعالى وملائكته لفظ
العلم والى الوب العرباء لفظ المعرفة لان المعرفة في بعض استعمالا تها
توهم سبق جهل وذلك محال في حقه تعالى وغير واقع في الملائكة
ولهذا استعمل في حقه تعالى وحق الملائكة لفظ العلم الخالي عن الايهام
المذكور بقي ههنا امران يجب التنبيه عليهما اما الاول فهو ان الشارح
اورد في الفائدة الاولى لفظ التنبيه وفي الثانية لفظ الاشعار
وفي الثالثة لفظ الاشارة ولم يذكر في شئ منها لفظ الدلالة لنكتة
وهي ان الدلالة فرع الاستعمال ولفظ التتبع كما مر ذكره مستعمل
ههنا في معنى المعرفة ولا ترتب الفوايد المذكورة على هذا الاستعمال
وانما ترتب على المتبادر من لفظ التتبع وهو معناه الحقيقي
وحيث لم يكن معناه الحقيقي مرادا في هذا المقام لقرينة صارفة
عنه ولم يستعمل لفظ التتبع فيه لم يكن للفظ التتبع دلالة عليه فلا
يستفاد منه تلك الفوايد الا باعتبار تبادر المعنى الحقيقي الغير
المراد ههنا ولهذا استعمل فيه الفاظا خالية عن معنى الدلالة وهي
التنبيه والاشعار والاشارة واما الثاني فهو ان الشارح قيد
الاشارة بقوله من اول الامر لان ذلك يمكن ان يعلم من قول المص
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء الخ لان اللام فيه للغاية فيكون
الاحتراز عن الخطاء مطلوبا بالعارف الخواص وواقعا وباعتباله
على الاقدام على معرفتها والوقوف عليها والغاية سببا الاحتراز عن

الخطاء مستحيل في حقه تعالى وغير واقع في الملائكة والوب العرباء
كما لا يخفى وفي التنبيه على ذلك من اول الامر مزيد اعتناء بخروج
ما يحق ان يخرج منه وخروجه بعد ذلك بعبارة اخرى يشيده و
يقويه فيحصل بذلك للطالب زيادة بصيرة في تعيين ما شرع فيه
من العلم وتميزه عما عداه هذا تلخيص ما افاده المولى الوالد روح
الله روحه قوله اما صفة لها واما حال منها ذهب الشارح العلامة
الى ان قيد الافادة تميز عن نسبة الخواص الى التراكيب او حال
عن المضاف اليه اى تراكيب الكلام مفيدة ويرد عليه ان من المعلوم
ان نسبة الخواص الى التراكيب نسبة الاستفادة فلا ابهام فيها حتى
يحتاج الى التميز وان التراكيب من شانها الافادة مطلقا فتقييدها
بافادة الخواص راجع الى تعيين مفادها ولما كان مدار التعيين الخواص
يكون ارجاع القيد اليها اولى ولتوجه هذا الايراد عليه عدل
الشارح المحقق عنه الى الوجه الاولى وهو كون قيد الافادة صفة
للخواص او حالا منها واعترض عليه بان الظاهر ان القيد المذكور
تقع صفة مقيدة وان الحال تقع موكدة وانها في حكم الصفة المقيدة
وليس في الخواص امر تقع تارة في الافادة وتارة لا تقع فيها و
اما اخراج غير الخواص عن التعريف فقد تولاه المص بنفسه وهو قوله
واعني بخاصية التركيب ويمكن ان يجاب عنه بان الخواص عند المص
متناول للخواص الخطابية والاستدلالية وقوله في الافادة

على ما سيحققه احترازا عن الخواص الاسنادية وما يصرح به المص
من العناية تعيين للخواص الخطابية وتقديم لها الى قسميها اعني
اللازم للتركيب لما هو هو والجاري مجرى اللازم له ثم ان المعترض
المذكور قال والاظهر جعل قوله في الافادة ظرفا للتتبع عن المعرفة
فكانه قال معرفة الخواص من جهة افادة التركيب اياها وحينئذ يكون
قوله وما يتصل بها معطوفا على الافادة ويكون ضميرها راجعا
اليها ايضا ورد عليه ان من الظاهر كون المعرفة بالخواص من جهة
افادة التركيب اياها فحينئذ يكون التقييد بالافادة ضائعا وايضا
الافادة اثر التركيب والاستحسان وغيره مقارنان للتركيب
لما سيحققه فلا يجوز عطف قوله وما يتصل بها هو اثر التركيب
عن الافادة قوله اما على الاطلاق واما بالاضافة اشارة الى دفع
ما قيل من ان جميع العلوم خارج عن حد علم المعاني بقيد الخواص
لان خاصية الشئ ما يلزمه ولا يوجد في غيره وتقرير الدفع هو
ان ما ذكرته معنى الخاصية المطلقة وان الخاصية لا تنحصر فيها بل
لها نوع آخر وهو ما يختص بالشئ بالنظر الى بعض ما عداه فلا يخرج
بالخواص جميع العلوم المغايرة لعلم المعاني ولهذا احتيج الى قيد
الافادة لاخراج ما لم يخرج بقيد الخواص قوله او مفرداتها الواقعة
فيها قال في الحاشية اى لا يجب ان يكون خواص التركيب مستفادة
من هيئاتها التركيبية بل قد تستفاد من مفرداتها لا من حيث انها

مفردات

مفردات بل من حيث انها واقعة فيها انتهى كلامه وتوضيحه ان خواص
التركيب كما يصح اطلاقها على ما يستفاد منها من المعاني اللازمة للولا
كذلك يصح اطلاقها على الاحوال المختصة بهيئاتها من كونها مبنية
او معربة محلا لوقوعها موقع المفرد وكذلك خواص المفردات كما
يطلق على ما يفيده من المعاني اللازمة لمدلولاتها كذلك يطلق
على الاحوال المختصة بالفاظها لكونها اسمية او فعلية ونحوهما و
لما قيدت بلفظ الافادة حصل الاحتراز عن الاحوال المختصة
بالهيئات التركيبية وعن الاحوال المختصة بالفاظ المفردات
قوله واختيرت الافادة الى قوله لا مجرد دلالتها عليها ذهب
الشارح العلامة في وجه اختيار الافادة على الدلالة ان الافادة
على اصطلاح المص عبارة عن الدلالات العقلية وان الدلالة
عبارة عن الدلالات الوضعية ولما كان نظر علم المعاني في الاولى
ونظر علم البيان في الثانية قيد حد علم المعاني بقيد الافادة احترازا
عن علم البيان ويرد عليه ان علم البيان باحث عن الدلالات العقلية
دون الوضعية كما سيصرح به المص في علم البيان وان علم المعاني قد
يبحث فيه عن الدلالات الوضعية كما سيصرح به المص ايضا من
ان مقتضى الحال قد يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية
وقد لا يفتقر فيه الى ازيد منها واذا كان كل من نوعي الدلالة داخلا
في نظر علم المعاني واختص علم البيان بالدلالات العقلية لم يبق

تها

وجه لما ذكره من اختصاص نظر علم المعانى بالدلالات العقلية
واختصاص نظر علم البيان بالدلالات الوضعية وتوجيه هذا
الايراد عليه ذهب الشارح المحقق فى وجه الاختيار الى نكتة اخرى
وحاصلها ان الملحوظ فى الافادة جانب السامع والملحوظ فى الدلالة
جانب اللفظ او المتكلم والمصنف اورد قيد الافادة نظرا الى جانب
السامع لانه المعتبر فى الخواص قال فى الحاشية يقال دل اللفظ
على كذا او دل اللفظ او المتكلم السامع على كذا والاول هو الشائع
فى الاستعمال والافادة تستعمل بالقياس الى السامع ويقال افاد
الخبر السامع كذا الا يرى الى قوله ومرجع كون الخبر مفيدا الخ ثم
المعتبر فى الخواص كونها مفادة للسامع لا مجرد كونها مدلولا عليها
كما يدل عليه قوله ما يسبق منه الى فهمك هذا الكلام وتوضيحه
ان الدلالة قد تستعمل لازما وتجعل صفة للفظ ويقال دل
اللفظ على كذا ويراد بها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى و
قد تستعمل متعديا وتجعل صفة للمتكلم او اللفظ فيقال دل المتكلم
او اللفظ السامع على كذا والشائع من الاستعمالين هو الاول
واما الافادة فلا تستعمل الا متعديا الى السامع يقال افاد الخبر
السامع كذا اى اوصله الى فهمه بالفعل كما فى قول المصنف فيما يأتى
ومرجع كون الخبر مفيدا للسامع ثم المعتبر فى الخواص كونها مفادة
للسامع لا مجرد دلالتها عليها بمعنى الحيثية المذكورة اذ مجرد هذه

الحالة لا يثبت الخواص للتراكيب بالفعل بل بالقوة يرشدك الى هذا
قول المصنف فى تعريف الخواص ما يسبق منه الى الفهم وفى تمثيلها بمثل
ما يسبق الى فهمك هذا توضيح كلامه على وفق مرامه وفيه بحث
وهو ان الدلالة لما كانت فرعا لوضع الكلمة جاز اعتبارها على
ثلثة اوجه احدها اعتبارها قبل استعمال الكلمة وهى الدلالة بالقوة
وتفسر بكون اللفظ بحيث لو استعمل لصح فهم العالم بالوضع
معناه وثانيها اعتبارها بعد الاستعمال قبل الالقاء الى السامع
كما اذا تفكر كاتب او نظم شاعر بلا حضور سامع عندهما وهى الدلالة
بالقوة القريبة من الفعل وتفسر بكون اللفظ بحيث اذا سمعه
سامع عالم بالوضع فهم معناه وثالثها اعتبارها عند الالقاء
الى السامع وهى الدلالة بالفعل وتفسر بكون اللفظ سببا لفهم
العالم بالوضع معناه وقد خص الدلالة بالفعل باسم الافادة
فالشارح المحقق ان اراد بما نفاه فى الخواص من مجرد الدلالة المعنى
الاول للدلالة فلا حاجة الى نفيه لان الكلام مهنا فى التراكيب المستعملة
للبلغاء وان اراد بذلك المعنى الثانى لها فلا وجه لنفيه اذ يلزم حينئذ
ان يتوقف تحقق الخواص فى تراكيب الكاتب والشاعر المذكورين
على وجود السامع فى الزمان الثانى وانه قول لا يقول به احد و
يلزم ايضا ان لا يكون الخواص القرآنية الى تم سبق البها فهم
احد من قبيل الخواص وانه قول لا يرتضيه احد واما اعتبار المصنف

السبق الى الفهم فى توفيق الخاصية فليس لاشتراط السبق المذكور
فى تحقق الخواص فى التراكيب بل ذلك لتسهيل فهم معناها
للمتعلمين اذ فهم ما يسبق الى فهمهم ايسر عندهم من فهم ما لم يسبق
الى فهمهم وتحقيق المقام ان استفادة المعنى من اللفظ على اربعة
اقسام احدها استفادته منه بطريق الوضع وهو المعتبر فى علم
النحو وما فى حكمه من العلوم الباحثة عن المدلولات الوضعية
وثانيها استفادته منه بطريق الاستعمال وهو المعتبر فى علم
البيان لان اللفظ ان استعمل فى المعنى الموضوع له فحقيقة وان
استعمل فى غيره فمجاز وان استعمل فى كليهما فكناية وثالثها
استفادته منه بطريق اللزوم العرفى تطفلا من غير استعمال
التركيب فيه ومن غير الدلالة عليه بلفظ آخر وهو المعتبر فى
علم المعانى مثلا كلمة ان موضوعة لتاكيد مدخولها فاذا استعملت
فيه يلزمها معنى آخر ويلاحظ هو بطريق التبع وهو دلالة
التاكيد على ازالة شك المخاطب وردّ انكاره من غير استعمال
التركيب فيهما ومن غير الدلالة عليهما بلفظ مستقل ومن
هذا القبيل الخواص الاستدلالية فان نتائج الادلة مثلا
لازم للقياس ومحفوظة اصالة ولهذا يدل عليها بالفاظ مستقلة
ولما كانت الخاصية بمعنى الاثر المترتب على الشئ وكانت
اللوازم الخطابية والاستدلالية كذلك تناول لفظ الخواص

كليهما فاراد المصنف بالافادة الخواص الخطابية واحترز بها عن
الخواص الاستدلالية بناء على ان الافادة يصح استعمالها فيما
لا يدل عليه بالتركيب اصلا كما يقولون الكلام التام ما يفيد
المخاطب صحة السكوت ومن المعلوم ان الكلام التام غير مستعمل
فى الصحة المذكورة ولا هى مدلولة بلفظ آخر فاحفظ هذا البيان
فانه دقيق وبالاعتناء به حقيق ولله الحمد والمنة قوله وضمير بها
للتراكيب الاصل فى الضمير الآتى بعد المضافين رجوعه الى المضاف
اليه جواز رجوعه الى المضاف اليه كما بين فى موضعه والشارح
عدل عن الاصل المذكور الى الوجه المرجوح حيث ارجع ضمير بها
الى التراكيب دون الخواص بناء على ما سيقرره من الوجه الصواب
عنده وهو حمل الاستحسان على مفهومه الحقيقى واراد به ان الكلام
بعد اتصافه بالبلاغة وهى مصادفته لما يليق به من المقام لا
يستحسن الا اذا صدر عن بليغ واقف بجهات الحسن ويلقى الى
بليغ عرّاف بجهات الحسن ولا يخفى ان الصدور والالقاء المذكورين
لا يلحقان اصالة الا التراكيب وباعتبار هذا الوجه الصواب
عنده ترجح ما ذكر من الوجه المرجوح فى ارجاع الضمير وهو ارجاعه
الى المضاف اليه ومن الفضلاء من عقل عن هذا المبنى واعترض
على الشارح بان الظاهر رجوع الضمير الى الخواص لانه المقصود
الاصلى فى المعطوف عليه فالمناسب اعتبار اللحوق له وايضا

الاستحسان والاستهجان من لواحق الخواص المفادة وجعلها
من لواحق التركيب ليس الا باعتبار افادتها الخواص وآنت
خبير بان هذا المعترض ان سلم مابنى الشارح كلامه عليه فلا اتجاه
لاعتراضه عليه كما قررناه وان حكم بفساد ذلك المبنى فاعتراضه
متوجه لكنه قد سكت عنه وما ذكره الشارح من معنى الاستحسان
متصل اولا وبالذات للتركيب واتصاله ثانيا وبالعرض بالخواص
لا يستدعى رجوع الضمير اليها قوله وحمل الاستحسان على المحسنات
البديعية غير صحيح اختلفت مقالات الشراح فى تعيين المراد
من عبارة الاستحسان ومن عبارة وغيره ولنورد ههنا ولا
مع ما عليها فى ضمن مقامين المقام الاول فى كلمة الاستحسان
اطبق الشراح على ان المراد منها المحسنات البديعية لكنهم
اختلفوا فقال بعضهم ان علم البديع داخل فى علم المعانى بدليل
ان المصنف ذكر المطابقة والتجنيس فى لطايف يا ارض ابلعى من حيث
النظر فيها من جهة علم المعانى وقال الآخرون ان البديع غير داخل
فى علم المعانى حقيقة لاطباق القوم على ذلك ولايراد المصنف اياه
بعد تمام العلمين مع التنبيه على انه من اللواحق الا ان المصنف جعله
فى حد علم المعانى مع التنبيه على انه من اللواحق بذكر الاتصال
المبنى عن التبعية وابطل الشارح المحقق كلا من الدليلين المذكورين
بطريق المعارضة وتقديرها على الدليل الاول ان يقال لو كان

علم البديع جزأ من علم المعانى لزم ان يكون له دخل فى الاحتراز
المذكور فى حد علم المعانى وفى تحصيل البلاغة المعتبرة فيه واللازم
باطل بيان الملازمة ان جميع مسائل العلم لابد وان يكون له
مدخل فى ترتب الغرض منه عليه واما بيان بطلان اللازم
فلان التراكيب البليغة وان خلت جميعها عن المحسنات
البديعية لم تنزل عن حد البلاغة التى هى مصادفة الكلام لما
يليق به من المقام وقد يمنع بطلان اللازم بناء على ان المقام
قد يقتضى مطابقة الكلام تزيينا وتحسينا وهو مدفوع بان
الاخلال بالتزيين والتحسين لايخرج الكلام عن حد البلاغة
المعتبرة فى علم المعانى فليس له مدخل فى الاحتراز المعتبر فيه
وفى تحصيل البلاغة المعتبرة هناك واما تقرير المعارضة
على الدليل الثانى فهو ان يقال اذا كان المراد من الاستحسان علم
البديع مع خروجه عن علم المعانى يلزم ادراج احد العلمين
المتقابلين فى حد الآخر واللازم باطل بيان الملازمة ان كون الشئ
مرادا بعبارة من عبارات الحد يوجب كون المراد داخلا فى المحدود
والا لم يطرد الحد وذكر الاتصال المبنى عن التبعية لايكون قرينة
للاخراج اذ الاتصال كما يكون بين الاصل والفرع كذلك يكون
بين اجزاء الشئ كما فى السقف والجدار واما بيان بطلان اللازم
فلان اجزاء الحد لابد وان يكون له مدخل اما فى الجمع واما فى المنع

وليس لعلم مقابل للمحدود مدخل فى شئ منها وقد يمنع الملازمة
المذكورة بان ذكر الشئ فى الحد انما يستلزم دخوله فى المحدود على
اصطلاح القوم واما على اصطلاح المص فلا يلزم ذلك لان الحد
عنده هو الموقف الجامع المانع سواء كان من الذاتيات او من
العرضيات وهو مدفوع بان المراد بالعرضيات ههنا ليس الخارج
عن الشئ مطلقا بل الخارج عن الشئ مع جواز حمله عليه والا فمن
ان العلم المقابل للعلم الآخر لا يجوز حمله عليه اصلا وقد يمنع الملازمة
المذكورة ايضا بانا لا نم ان ذكر الشئ فى الحد يوجب دخوله فى
المحدود مطلقا وانما يلزم ذلك لو لم يذكر قيد يخرجه عنه وقد
ذكر ههنا قيد الاتصال المبنى عن التبعية وادعاء عمومه للاجزاء
ممنوع بان الاتصال لا يعتبر فى الذاتيات وهو مدفوع بان عدم
اعتبار الاتصال انما هو فى الاجزاء المحمولة دون الاجزاء الغير
المحمولة ومسائل العلوم من قبيل الثانى كما حقق فى موضعه وقد
يمنع بطلان اللازم المذكور بان ذكر علم البديع فى حد علم المعانى
لا يستلزم كونه جزءا من حده حقيقة لان ذلك انما يلزم لو لم
يتم الحد بدونه وههنا قد تم بدونه لحصول الاحتراز عن جميع
ما عدا علم المعانى بقوله تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة
وهو مدفوع ايضا بان قيود الحد لا بد وان يكون له مدخل
اما فى الجمع واما فى المنع والقيد الذى لم يكن له مدخل فى شئ

منهما يكون خارجا عنه حقيقة وعام الحد من جهة الاحتراز بدون
قيد من قيوده لا يستلزم خروج ذلك القيد عن الحد فلا يلزم
كون جميع قيود الحد احترازية ثم ان الشارح قد ادعى عدم صحة
اطلاق لفظ الاستحسان على المحسنات البديعية بناء على ان
المشهور فيها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان وقد يمنع
ذلك بان المص قد استعمل لفظ التحسين فى علم المعانى حيث
قال فى آخر القسم الثالث ويرقيه اعلى درجات التحسين وهو
مدفوع ايضا بان ما ذكره يدل على عموم لفظ التحسين ولا يدل
على عموم لفظ الاستحسان وليس الكلام الا فيه المقام الثانى فى
عبارة وغيره اطبق اكثر الشراح على ان المراد بها هو الاستهجان
ثم اختلفوا فقال بعضهم قد يقع الاستهجان فى كلام البلغاء
بغتة فهو من عوارض تراكيبهم فلا بد من معرفته ليحترز عنه
كمعرفة السموم فى الطب وقال بعضهم قد يقع الاستهجان فى كلام
البلغاء قصدا كما فى الهزليات والاضاحيك اذ المقام قد يقتضى
ما ذكر فلا بد من معرفتها وقال بعضهم ليس المراد بها الاستهجان
بل غرابة التراكيب وانها غير داخلة فى الاستحسان وفى الاستهجان
ايضا والكل فاسد اما الاول فلان التركيب الصادر بغتة وان
صدر عن البليغ لا يكون من جنس تراكيب البلغاء وكلامنا
ههنا فى تراكيب البلغاء كما نص عليه المص واما الثانى فلان الهزل

وما فی حکمہ انما ہو من المعانی الاصلیۃ للترکیب فان روعی فیہ
المطابقۃ لمقتضی الحال یکون مستہجنا بحسب الاصل ومستحسنا
بحسب المطابقۃ وان لم یکن کذلک یکون مستہجنا مطلقا فہو
بالاعتبار الاول داخل فی الاستحسان وبالاعتبار الثانی لا یکون
مقصودا للبلغاء اصلا فلا وجہ لاعتبار الاستہجان فی حد علم
المعانی وامّا الثالث فلانہ ان اراد بالغرابۃ الغرابۃ بحسب البلاغۃ فہی
داخلۃ فی الاستحسان وان لم یکن کذلک فلا وجہ لاعتبارہا فی حد
علم المعانی قولہ فالصواب ان یحمل الاستحسان علی مفہومہ
الحقیقی وغیرہ علی عدمہ اراد بمعناہ الحقیقی معناہ اللغوی
وہو کون الکلام مقبولا عند البلغاء وآراد بعدمہ عدم کونہ
مقبولا عند البلغاء علی ان یکون غیر بمعنی لا وایدہ بما نقلہ
عن المص وحاصلہ ان الکلام البلیغ لا یکون مقبولا عند البلغاء
الا اذا صدر عن بلیغ عرف بجہات الحسن والبقی مع ذلک الی
مخاطب بلیغ یحمل علی فہم افتنانات الکلام وان لم یوجد
فی الکلام البلیغ کلا الشرطین او احدہما فلا یکون مقبولا عند
البلغاء ہذا حاصل ما ذکرہ الشارح المحقق واعترض علیہ
من وجہین احدہما ان المراد بالترکیب ہہنا تراکیب البلغاء
کما صرح بہ المص ومن المعلوم انہ لا یتصل عدم الاستحسان بتراکیبہم
وثانیہما ان ما ذکرہ من الوجہ الصواب داخل فی خواص التراکیب

لان الخواص لا یراعیہا الا البلیغ ولا یفہمہا الا البلیغ ہذا ما
ذکروہ ولنا فی ہذا المقام بحث یستدعی تقریرہ تمہید اصل
وہو ان البلاغۃ قد یوصف بہا المتکلم وہی قدرتہ علی توفیۃ
مقامات الکلام حقہا وقد یوصف بہا الکلام وہی مطابقتہ
لما یلیق بہ من المقام والاولی تستلزم الثانیۃ قطعا بخلاف
الثانیۃ فانہا قد تنفک عن الاولی کما اذا صدر کلام بلیغ عن غیر
البلیغ بطریق الاتفاق فیکون الکلام البلیغ نوعین احدہما ما
صدر عن البلیغ وثانیہما ما صدر عن غیر البلیغ وحاصلہ ما نقلہ
الشارح عن المص وہو کون النوع الاول من نوعی الکلام البلیغ
مقبولا والنوع الآخر منہ غیر مقبول بناء علی استلزام بلاغۃ
المتکلم بلاغۃ الکلام من غیر عکس ہذا واما حد علم المعانی فحاصلہ
ان الغرض من علم المعانی تطبیق الکلام علی مقتضی المقام ولہ اسباب
ہی معرفۃ خواص التراکیب ومعرفۃ مقتضیات المقامات
فلا یدخل اعتبار نوعی الکلام من جہۃ القبول وعدمہ فی سیاق
حد علم المعانی فلا یناسب ما ذکرہ الشارح لحد علم المعانی فلا وجہ
لحمل بعض من قیودہ علی ذلک ولہذا تعرض لہ المص فی موضع آخر
مع تعرضہ لفوائد قیود الحد فالوجہ عندی فی قید الاستحسان غیر
ما ذکرہ الشراح وہو ان غرض علم المعانی کما لا یخفی علی احد ہو
تطبیق الکلام علی مقتضی المقام والتطبیق امر اضافی لا یمکن

اعتباره الابعد موفقة طرفيه اعنى الكلام ومقتضى المقام وقد ذكر
المص فى الحد معرفة احوال الكلام بقوله تتبع خواص تراكيب الكلام
ومعرفة مقتضيات المقامات بقوله وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ووجه ذلك ان مقتضى المقام كما ستطلع عليه نوعان
احدهما خلاف مقتضى الظاهر والآخر مقتضى الظاهر واشار الى الاول
بلفظ الاستحسان والى الثانى بلفظ وغيره لان الاستحسان فى مصطلح
الاصوليين هو ما خفى سببه وقوى اثره وخلاف مقتضى الظاهر
كذلك فيكون مقابله مقتضى الظاهر وعبر عنه بقوله وغيره وقد رى
المص ههنا على مصطلح الاصوليين كما جرى على مصطلحهم فى تحقيق
معنى تعريف العهد فى اثناء بيان احوال المسند وبؤيده اطلاق
المص لفظ الاستحسان فى موضع آخر من كتابه على الامور الخفية عند
الذوق حيث قال وكان شيخنا الحاتمى يجيلنا فى كثير من مستحسنات
الكلام اذا راجعناه فيه على الذوق ومن الظاهر المكشوف ان
ما خفى على الاذواق هو الكلام الجارى على خلاف مقتضى الظاهر
فحاصل الحد هو ان علم المعانى تتبع خواص تراكيب الكلام وما
يتصل بها من مقتضيات المقامات استحسانا لها وجليا تها
ليتمكن بذلك من تطبيق الكلام على مقتضى المقام هذا ما وفقنى
الله الملك العلام فى تحقيق المقام وتوضيح المرام وبه الحول
والقوة قوله وقد صرح بذلك الجارى فى باب النداء من قانون

الطلب وحاصل ما صرح به هناك هو تجويز كون التركيب مستحسنا
من متكلم فى مقام وغير مستحسن من آخر فى ذلك المقام وكونه ايضا
مستحسنا مع مخاطب فى مقام وغير مستحسن مع آخر فى ذلك المقام
وقد جعله المص من متممات البلاغة ومكملاتها واراد بالمتممات
امورا يتوقف البلاغة عليها وتعتبر فى تحقق ذاتها لا ما يكون
خارجة عنها متوقفة عليها تابعة لها من المحسنات البديعية
اللفظية والمعنوية كيف وقد عد منها هناك كون كل من المتكلم
والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام وليس هذا من تلك
المحسنات اصلا وجمهور الشراح لم يتنبهوا على هذا المعنى فحملوا
المتممات على معنى التوابع التى هى تلك المحسنات فوقعوا فيما
وقعوا ومن تنبه منهم على هذا المعنى لم يتنبه على انه هو المراد
فى تعريفه فوقع فيما وقع والشارح المحرر قد ساعده التوفيق فانهزى
الى التحقيق كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله ما قد
سبق الى قوله وان اخذ المقام صرح المص بهذا الكلام فى باب
النداء او اراد بما سبق ما ذكره فى مباحث ضبط القوانين لتركى
الفعل لكن لم يسبق هناك عين ما صرح به فى باب النداء بل
سبق منه كلام يعلم منه ما ذكره فى باب النداء وذلك الكلام هو
قصة السوآل عن المتوفى بالفتح بصيغة المتوفى بالكسر فكانه
قال ومن المتممات ما يعلم مما قد سبق لى فيكون من فى الحقيقة بيانا

الطلب

للموصول المقدر وان كان فى الظاهر بيانا للموصول الملفوظ وتوضيح
هذا الكلام على وفق ما ذكره الشارح فى ذلك الباب ان يقال كما انه
لاشبهة فى صحة تاثير اختلاف المقام فى كون النظم المخصوص
من المتكلم المخصوص مقبولا وغير مقبول كذلك ينبغى لعاقل ان
لا يشك فى صحة تاثير اختلاف المتكلم فى كون النظم المخصوص فى
المقام المخصوص مستحسنا وغير مستحسن لان اختلاف المتكلمين
كاختلاف المقامين فلما اثر اختلاف المقامين فى اختلاف
حال الكلام الواحد فى القبول وعدمه مع اتحاد المتكلم لزم ان يؤثر
اختلاف المتكلمين فيه ايضا مع اتحاد المقام لانه نظيره كذا افاده
المولى الوالد روح الله روحه **قوله** بل لابد لحسن الكلام الى قوله
ولابد مع ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصوغة حاصله ان
اختلاف المقام كما كان مؤثرا فى قبول الكلام عند الانطباق على
ما يساق الكلام لاجله وعدم قبوله عند عدم الانطباق عليه كذلك
لاختلاف المتكلم تاثير فى قبول الكلام وعدمه كما مر بيانه فلابد
لحسن الكلام على الدوام من صاحب له عرف بجهات الحسن اى
متكلم كامل المعرفة بها غير متحفظ اى غير متجاوز اياها غفلة عنها فعلم
ان كلا من الانطباق والصاحب المذكورين شرط لحسن الكلام لكن لما كان
ههنا شرط ثالث غير متفرع على ما ذكر اشار اليه بقوله ولابد مع ذلك اى مع
وجود الشرطين المذكورين من اذن مصوغة اى مخلوقة لافتنانات الكلام

اى من سامع حاذق يقف بحذاقته على ما يتضمنه الكلام من اللطايف
وجهات الحسن هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه وتفصيل
الاقسام فى هذا المقام هو ان التخاطب اما ان يكون بين بليغين او
بين غير بليغين او بين متكلم بليغ ومخاطب غير بليغ او بالعكس من
ذلك فهذه اربعة اقسام فعلى الاول اما ان يكون الكلام مشتملا
على الخواص والمزايا وذلك هو الاصل المعتبر فى باب البلاغة و
اما ان لا يكون مشتملا عليها وذلك لا يصدر عن البليغ الا ان ينزل
البليغ منزلة غير البليغ ادعاء لاعتبارات خطابية يقتضيها
مقامها وعلى الثانى يكون الكلام خاليا عن الخواص والمزايا بالمرة
وان اشتمل عليها بحمل على الاتفاق فلا يعبأ بها كما ذكره المصنف على
الثالث ينبغى ان يجرد الكلام عن الخواص والمزايا اذ قلما يكون تجريد
الكلام عن الخواص خاصية معتبرة فى باب البلاغة اللهم الا ان ينزل
غير البليغ منزلة البليغ اما تهكما واما اظهارا لجهله عند من حسن
ظنه به من الحاضرين وعلى الرابع يكون الكلام خاليا عن الخواص و
المزايا ايضا وان اشتمل عليها بحمل على الاتفاق وانه غير معتبر فى
باب البلاغة كما مر **قوله** فظهر انه لابد لصاحب الى قوله بل على ما
يناسب منها مرتبة هذا اشارة الى نتيجة التمهيد السابق وثمرة
التاييد والتشييد المذكورين وحاصله ان يقال اذا تقرر هذا فقد
ظهر انه لا يكفى لصاحب علم المعانى فى كونه صاحبه معرفة خواص

التراكيب بل لابد مع ذلك من معرفة كون مطلق التراكيب سواء
كانت تراكيب نفس او تراكيب غيره مستحسنة او غير مستحسنة
ليتمكن بالاعتبار الاول اعني كونه متكلما بالتراكيب صانعا لها من
ايرادها منطبقة على مالاجله تساق ومستحسنة في مواقعها بان يوقع
ما هي جديرة حسنها ويقصدها ثم يلقيها الى من هو عارف بتلك الجهة
وبكونه قاصدا اياها وبالاعتبار الثاني اعني كونه مخاطبا بالتراكيب
سامعا اياها من حمل كل تركيب بليغ يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم
البليغ من الخواص المناسبة للمقام اذ البلغاء وان كانوا متشاركين
في اصل البلاغة لكنهم متفاوتون في درجاتها فجاز ان يستحسن
كلام في مقام من بليغ فيحمل على لطايف كثيرة كما في ابيات امرئ
القيس على ما سياتي في الالتفات ولا يستحسن مثله في ذلك
المقام من بليغ آخر دونه فيها فلا يحمل عليها كلها بل على ما يناسب
منها مرتبة واذا كان كذلك وجب ان يكون معرفة كون التراكيب
مستحسنة او غير مستحسنة بالنسبة الى المتكلم والمخاطب جزءا
من علم المعاني فلا بد من توفيه الايدرج هذه المعرفة فيه وتلخيص
الكلام في هذا المقام ان يقال التراكيب المفيدة للخواص المناسبة
الى المتكلم ونسبة الى المخاطب والنسبة الاولى تتنوع الى ان تكون
بنفس صدورها عنه وان تكون بكيفية الصدور التي هي الاستحسان
وعدمه والنسبة الثانية ايضا تتنوع الى ان تكون بنفس القائها

اليه وان تكون بكيفية الالقاء التي هي ايضا الاستحسان وعدمه
ولا شك ان كلا من الاستحسان وعدمه سواء اعني الكيفيتين للصدور
او للالقاء له اتصال بتلك التراكيب بل كيفية وصفة لها في الحقيقة
فمعرفته جزء من علم المعاني كمعرفة خواص التراكيب فوجب ادراجها
في حده فلذلك عطف على الخواص قوله وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره فحاصل معنى الحد ان يقال علم المعاني ان تعرف بطريق التتبع
لجزئيات تراكيب من له فضل تمييز ومعرفة كليات خواص تراكيبهم
الواردة عليك وان تعرف به ايضا على وجه كلي ما يتصل بمطلق
التراكيب من انها ممن تستحسن وممن لا تستحسن كما في التراكيب
الواردة عليك ومع من تستحسن ومع من لا تستحسن كما في التراكيب
الصادرة عنك ليترتب على تينك المعرفتين الاحتراز عن الخطاء
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال بل نفس التطبيق نظرا الى المآل
ولقد اطنبت الكلام في هذا المقام وبالغت في توضيح المرام
اذ رايت ان فيه تنبيه الافهام واستولى على العقول اغوال الاوهام
قوله ويجوز جعله جزءا من الحد رجح الشارح العلامة هذا الاحتمال
بناء على ان الحد قد يكون جامعا بين الماهية واللمية ولما راى الشارح
المحقق في هذا الاحتمال ضعفا نزل الرجحان الى الجواز ووجه
الضعف امران احدهما ما ذكره المصنف من قوله لبيان احد العلمين
والغرض فيهما حيث جعل الغرض خارجا عن الحدين وثانيهما

ان غاية الشئ خارجة عنه فلا وجه لجعلها جزءا من حده واما وجه
الجواز فتاويل ما ذكره المص بانه من قبيل عطف الجزء على الكل
تنبيها على كون الغرض مذكورا فى المقدمة واما كون الغرض خارجا
او داخلا فامر زايد واللفظ عنه ساكت هذا ما ذكره ولا يخفى عليك
ضعف ما اختاره الشارح المحقق من تجويز كون الغرض داخلا
فى الحد لان حد العلم ما يصح حمله على مسائله والغرض لا يصح حمله
على مسائل العلم بل الممكن فيه بيان ترتبه على المسائل والترتب غير
الحمل كما لا يخفى على ان ما ذكروه من تاويل كلام المص تكلف بارد
وقد علا كعب المص عن مثل هذه التكلفات كما يظهر ذلك لمن تتبع
كتابه ومن الافاضل من رجح كون الغرض جزءا من الحد بناء على ان
البحث فى علم المعانى عن الخواص ليس على اطلاقه بل بحسب مطابقتها
لما يقتضى الحال ذكره ثم قال واذا لم يجعل جزءا من الحد يكون قوله
وما يتصل بها اشارة الى مطابقة المقام وعدم مطابقته وقال
وهذا وجه آخر للاستحسان غير ما ذكره الشريف هذا ما ذكره وانت
خبير بان ما ذكره من الوجه الآخر للاستحسان هو الحق وقد سلف
منا بيانه فح يكون المراد بقوله وما يتصل بها ما يتصل بكل تركيب
من المقام المناسب لخواصه فح يكون حيثية البحث من الخواص
مذكورا فى الحد من غير حاجة الى جعل الغرض جزءا من الحد قوله
والمراد ان هذا الاحتراز فائدة الى قوله لم يخرج بذلك عن كونه

علم المعانى لما ذكر ان لام ليحترز متعلق بالتتبع استشعر ان يقال ما
ذكرتم يدل على ان مراد المص انه يجب ان يكون الاحتراز المذكور مطلوبا
للمتتبع بالاقدام على التتبع كما هو شان الغرض وانه لا يكون تلك
المعرفة علم المعانى الا بكون ذلك الاحتراز مطلوبا للمتتبع بالاقدام
المذكور وكل من هذين الامرين ممنوع كما لا يخفى فاراد ان يدفعه
بقوله والمراد الخ وحاصل ما ذكره ان ههنا امورا ثلثة احدها ان
هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها وثانيها انه ينبغى ان
يقصده المتتبع وثالثها انه لو قصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج
بذلك عن كونه علم المعانى فح اما ان يحمل كلامه على ادعاء ان ما ذكره
المص انما يدل على هذه الامور لا على ذينك الامرين الممنوعين
او على ادعاء ان هذه الامور مما قصده المص فى هذا المقام لا انه
يدل عليه عبارته او على ادعاء ان المص قد اراد بما ذكره هذه الامور
الثلثة لكنه تسامح فى الكلام حيث جعل غرض التدوين غرضا للتتبع
بجعل اللام فى قوله ليحترز متعلقا بالتتبع وفى كل من هذه المحامل
مناقشة اما فى الاول فلان اللام فى قوله ليحترز اما ان يحمل على معناها
الوضعى او على معناها المجازى فعلى الاول ان جعلت متعلقة
بالمذكور اعنى التتبع يلزم وقوعه فيما هرب عنه وان جعلت
متعلقة بالتدوين المقدر فى المقام يلزم خروج الكلام عن حسن
الانتظام وعلى الثانى يلزم ان يحمل اللام على معنى الترتب المخصوص

الملحوظ بين الاحتراز والتتبع كما في قوله تع فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوًّا وحزنًا لاعلى معناها الحقيقي اعني الغرضية فيكون
مخالفا لما سبق في العنوان من قول المص والغرض فيها واما في الثاني
فبانه اعتراف باختلال عبارة المص مع انه بصدد توجيهها واما
في الثالث فبانه يلزم ح فساد ما جوّزه من كون الغرض جزءا من
الحد لان هذا التابع الذي ذكر تتميم والغاذ فينبغي في المقصود
من التوقيف الذي هو الايضاح والافصاح سيما وقد خلا عما اعتبر
في التتبع من الشهرة والاشتمال على فوائد جليلة عنها الحقيقة اذا
عرفت حال هذه المحامل فاعلم ان الاشبه من بينها هو المحمل الاخير
الذي هو حديث التابع فيجب ان يصار اليه ويقال اعاد تركيب
المص هذا التابع اعتمادا على نوع ظهور في المرام ورومًا
للاختصار مع الاتساق في نظم الكلام هذا ما افاده المولى الوالد
روح الله روحه ويمكن ان يقال لاتابع في عبارة المص لان
التدوين كما كان للاحتراز المذكور كذلك التتبع ليس الا لاجله
لان الغرض من التتبع ليس مجرد معرفة الخواص ومعرفة مقتضيات
المقامات والا لزم ان لا يكون علم المعاني من العلوم الآلية
بل الغرض من التتبع تحصيل ملكة الاقتدار على توفية مقا
الكلام حقها من الخواص والاحتراز عن الخطاء في ذلك التطبيق
كما لا يخفى على من زاول علم البلاغة قوله وذكر الوقوف

ظت ه

بعد المعرفة الخ يعني عدل عما هو الظاهر بان يقول ليحترز بها اى
بخواص التراكيب وما يتصل بها او به اى بالتتبع بعد المعرفة
الى ان يقول ليحترز بالوقوف عليها اى الحضور بها على وجه
المشاهدة تنبيها على ان ما يترتب عليه الاحتراز المذكور بحسب
الحقيقة هو مشاهدة تلك المعلومات التي هي كليات خواص
التراكيب وما يتصل بها لا تتبعها ومجرد معرفتها ولو مخزونة كما
في حالة الذهول كذا افاده المولى الوالد روح الله روحه قوله
اذ بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة الخ اعترض عليه
بعض الافاضل بان لزوم الرعاية انما هو عند الاحتراز بالفعل
والمراد هو التمكن من الاحتراز فلا يجب فيه الرعاية بالفعل
ولهذا لم ينوّه المص لها على ان الرعاية غير لازمة للمشاهدة
عادة اذ كثير من مهرة هذا الفن لا يقدرون على تاليف كلام
بليغ ويمكن ان يجاب عنه بان الغرض الاولى من هذا الفن
تحصيل ملكة الاقتدار على توفية مقامات الكلام حقها من
الخواص كما ذكرنا والغرض المآلي منه اخراج تلك الملكة من
القوة الى الفعل ومراد الشارح بالتمكن من الاحتراز هو التمكن
عند اخراج الملكة الى الفعل ولهذا يجب على صاحب الملكة
ما ذكره الشارح من الرعاية واما عدم وجود الرعاية في كثير
من العلماء العاملين بقواعد هذا الفن فليس ذلك الا لعدم

مساعدة فطرتهم على ذلك وسلامة الفطرة شرط في تحصيل
البلاغة وفي تحصيل الذوق المعتبر فيها نبه على ذلك المص
في مواضع كثيرة من كتابه ثم انه اعترض على المص بان في قوله
ذكره قصورا لان مقتضى الحال قد يكون ترك المسند اليه وحذف
المسند والمفعول وطي بعض الجمل وليس شيء منها مذكورا
وسيرد عليك ما يندفع به هذا الاعتراض عن المص فلا تغفل
قوله والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص بالحال صح
الخ اختلف القدماء في تعيين المراد وفي تعيين المراد بمقتضى الحال
وفي تعيين المراد بتطبيق الكلام على مقتضى الحال قال بعضهم
المراد بالحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص
والمراد بمقتضى الحال الوجه المخصوص الذي يتصف الكلام به
كالتاكيد والتعريف والتنكير ونحو ذلك والمراد بتطبيق
الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا على ذلك الوجه واختار
الشارح المحقق هذا القول واورد عليه انه يلزم ح التسامح
في كلام المص لان صفات الكلام ليس مما يذكر فح يأول كلام
المص بما يقتضي ذكر موصوفه وايضا من تلك الصفات ما لا
يمكن ذكره كترك المسند اليه وحذف المفعول وطي بعض الجمل وفصل
بعضها وتجريد الكلام عن الموكدات وايضا يلزم ح ان لا يحمل
التطبيق على معناه الحقيقي وهو تساوي الاطراف بين الشيئين

بل على

بل على معنى الاشتمال وربما يؤيد ذلك بذكر على لانه قرينة على
انه ضمن التطبيق معنى الاشتمال وقال الآخرون الحال هو الامر
الداعي الى ايراد الكلام المخصوص ومقتضى الحال هو ذلك الكلام
المخصوص ومعنى التطبيق صدق الكلام الكلي على الجزئي
ولا يخفى عليك ان كلا من هذين القولين تكلف وتعسف
لا يرضى به المصنف والمنصف اما الاول فلان حذف المضاف
اعني لفظ الموصوف في قوله على ما يقتضي الحال ذكره تسامح
بين وايضا تغليب لفظ الذكر على ما من شانه ان لا يذكر
تسامح بعيد وايضا صرف التطبيق عن معناه الحقيقي الى معنى
الاشتمال بلا ضرورة داعية اليه تكلف ظاهر ورتبة المص
اعلى من ارتكاب امثال هذه المسامحات لا سيما في مقام
التعريف واما الثاني فلان حمل التطبيق على صدق الكلي على
الجزئي غير شايع في الاستعمالات فحمل معنى التعريف عليه بعيد
كل البعد وتحقيق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام يقتضي
مزيد بسط في الكلام وهو ان خواص التراكيب ثلثة انواع
احدها ما يمكن اجتماعها كالذكر والتعريف والتقديم ونحو ذلك
وثانيها ما لا يمكن اجتماعها كالحذف والذكر والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير ونحو ذلك وثالثها ما لا يمكن ذكرها
كالحذف وتجريد الكلام عن الموكد ونحو ذلك وان مقامات

واعلم انهم عبروا عن خواص التراكيب والاحوال الداعية اليها بعبارات مختلفة
بحسب اعتبارات متخالفة لا بد لنا من تنبيهك عليها اما الخواص فانهم انما
سموها بلفظ الخواص تنبيها على كونها اثر التراكيب وعبروا عنها تارة بالمزية
لكونها زايدة على اصل المعنى وتارة بالفضيلة لبلوغ الكلام بسببها رتبة
الفضيلة وتارة بالنكتة باعتبار تاثيرها في القلب وتارة بالمقصود
لقصد المتكلم بتركيبه افادتها وتارة بالفايدة باعتبار حصولها
عقيب الكلام واما الامور المقتضية فقد تسمى حالا ومقاما
لما ذكرناه في الحاشية وقد تسمى بالاعتبار المناسب لتوقفها على
اعتبار البليغ ورعاية التناسب بينها وبين الخواص وبالغرض
باعتبار كونها مطلوبة بالاقدام على ايراد التركيب وبالباعث
لكونها علة لايراد التركيب وبالغاية لترتبها على ايراد
التركيب فاحفظ هذه العبارات لئلا تزل
في مواقع استعمالاتها منه

الكلام ثلثة انواع ايضا احدها ما يمكن اجتماعها كمقام التعريف و
مقام التهنية ومقام مخاطبة الزكى ومقام الشكر ونحو ذلك و
ثانيها ما لا يمكن اجتماعها كمقام التعريف ومقام التنكير ومقام الشكر
ومقام الشكاية ومقام مخاطبة الزكى ومقام مخاطبة الغبى ونحو
ذلك اذا عرفت هذا التفصيل فاعلم ان الاعتبارات الراجعة
الى الكلام خارجة عن حد الاحصاء بحيث لا يمكن احاطتها الا العلام
الغيوب صرح بذلك المص فى مواضع عديدة ولا احاطة كلام رب
العزة بجميع ما يمكن اجتماعها من خواص التراكيب وجميع ما يمكن
رعايتها من المقامات فى كلام معين ارتقى كلامه رتبة الاعجاز
واما البشر فمن كان كلامه المخصوص اجمع للاعتبارات الممكن اجتماعها
بحسب الطاقة البشرية واكثر رعاية للمقامات الممكنة رعايتها
كان كلامه ابلغ من كلام من ليس شانه كذلك وبهذا ظهر ان الاعتبارات
الواقعة فى كلام معين مما يتعسر ضبطها فضلا عن الاعتبارات
الواقعة فى التراكيب التى لا تحصى ولهذا عبة القوم عن الاعتبارات
الواقعة فى كلام معين تارة بالحال لكون حال المخاطبة جامعا
لها وتارة بالمقام لكون مجلس المخاطبة جامعا لها فيكون مرادهم
بالحال والمقام الاعتبارات الراجعة الى الكلام فيكون مقتضى
ما يتصوره المتكلم ويجمعه فى خياله من كلام جامع للاعتبارات
اللازمة رعايتها عند مخاطب شخصين معينين فى معنى معين

اريد التعبير عن ذلك فيكون معنى تطبيق الكلام على ما يقتضى
الحال ذكره هو ايراد كلام لفظى حاك عما فى ذهن المتكلم من الكلام المعقول
الجامع للاعتبارات التى قصد المتكلم ذكرها وبهذا التحقيق اندفعت
المسامحات المذكورة عن كلام المص لان المذكور ح هو الكلام المعقول
وذكره ايراد كلام لفظى دال عليه فيكون معنى التطبيق ح على
معناه الحقيقى لان الكلام الملفوظ يساوى اطرافه باطراف الكلام
المعقول فى جميع الاعتبارات بلا زيادة ولا نقصان والمراد
بكلمة على ح معنى الاستعلاء لان الكلام اللفظى لكونه متاخرا فى الاعتبار
مستعل على الكلام المعقول السابق اعتباره قوله وتطبيق
الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه حكم اولا بان المراد من
التطبيق هو ما ذكره من معنى الايراد فحسب ثم حكم فى ذيل التمثيل
بانه عبارة عن احد الامرين الايراد والحمل ثم حكم فى بيان اسباب
الخطاء فى التطبيق بانه عبارة عن احد الامرين الايراد والحمل
امور ثلثة واما فعله كذلك لنكتة سرية وهى التدرج من الاقرب
الى القبول الى ما بعد منه ثم منه الى ما هو ابعد والمقام يساعده
وذلك لان الوفاء من علم المعانى كما لا يخفى على احد هو تحصيل البلاغة
والمراد منها ملكة الاقتدار على ايراد الكلام مصادفا لما يليق به
من المقام وهذا المعنى لكونه مقبولا عند جميع الاذهان اكتفى به اولا
ثم ضم اليه شيئا آخر هو من روادفه وهو حمل كلام الغير على ما يليق

اريد

برتبته فی البلاغة من الخواص والمزایا ثم ضم الیها شیئا آخر قد خفی
علی جمیع الشراح فهمه وهو استحسان الکلام بحسب بلاغة المتکلم
والمخاطب اذ قد تتزد به واطلع فی ذلک علی نص من قبل المصر
وسلوک هذا المسلک فن من البلاغة یسلک الیه اهل البراعة هذا
تلخیص ما افاده المولی الوالد روح الله روحه قوله ثم الخطاء
فی تطبیق تراکیب الکلام اما لعدم معرفة خواصها اه الخطاء و
الاصابة متقابلان تقابل العدم والملکة والاعدام تعرف بملکاتها
فلذلک اولا اسباب الاصابة حتی تقف باعدامها علی اسباب
الخطاء فنقول حاصل علم المعانی تتبع تراکیب البلغاء و فهم
خواصها والتفاوتها الی ما یعبرها و یفهمها و حمل کلام نرد علیک علی
ما یلیق بمرتبة المتکلم فی البلاغة فالاصابة فی علم المعانی لها بحسب
ثلثة احدها فهم الخواص والاطلاع علی مناسبتها لمقاماتها عند
ایراد الکلام وثانیها رعایة حال الغیر عند سماع کلامه فی حمله علی
ما یلیق برتبته فی البلاغة من فهم الخواص ورعایة المقامات
وثالثها رعایة حال المخاطب عند القاء الکلام الیه بایراد الکلام
علی قدر مرتبته فی فهم الخواص و مقاماتها فالشارح اشار الی عدم
النوع الاول من الاصابة بقوله اما لعدم معرفة خواصها واشار
الی عدم النوع الثانی بقوله نستحسن ممن واشار الی عدم النوع
الثالث بقوله او مع من ولدفع هذا الکلام سلوکه مسلک الاجمال

أمر بالتامل هذا تلخیص ما افاده المولی الوالد روح الله روحه
قوله نستحسن ممن او مع من قال فی الحاشیة جاز ذلک لعدم بقاء
معنی الاستفهام ونظیره ما ورد فی الحدیث ادخل من ای ابواب
الجنة شئت وسیجیء انه قد ورد فی کلام الثقات فعل ماذا ویکون
ماذا فحمل علی الحذف لوجود معنی الاستفهام ومنه قول المصر یشبه
ماذا واذا م یوجد معنی الاستفهام کما فیما نحن بصدده فلا حاجة
الی ارتکاب الحذف وان جاز رعایة لحق صورة اللفظ انتهی
ماذکره وحاصله دفع سوال یورد فی امثال هذا الکلام وهو ان
الاستفهام یقتضی صدر الکلام فلا یجوز تاخیره عن الفعل فیجب
ان یقال ممن تستحسن او مع من وتقریر الدفع ان یقال جاز تاخیر
کلمة الاستفهام عن الفعل لعدم بقاء معنی الاستفهام کما ورد
فی الحدیث ولا یجب علیه ان یقال قد ورد فی کلام الثقات تاخیر
کلمة الاستفهام عن الفعل مع بقاء معنی الاستفهام فانه روی
عن بعضهم انه قال فعل ماذا ویکون ماذا ووقع عن المصر ایضا
ان یقول یشبه ماذا اشار الی جوابه بقوله وسیجیء الخ الی سیجیء فی
آخر باب الاستفهام ان ما روی عن بعض الثقات قد قیل فی
توجیهه ان ماذا فیه متعلق بفعل متاخر حذف لوجود ما یفسره
فیما تقدم بناء علی جواز تقدیم بناء علی جواز تقدیم المفسر علی
المفسر وکذا الحال فی قول المصر فالتقدیر فعل ماذا فعل ویکون

ماذا يكون ويشبه ماذا يشبه واذا كان المحوج الى ارتكاب الحذف
وجود معنى الاستفهام فاذا لم يوجد كما فى قولنا تستحسن ممن
او مع من فلا حاجة الى ارتكابه وان جاز ذلك رعاية لحق
صورة اللفظ هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه
قوله واعلم ايضا اى كما علمت من تحديد علم المعانى ان لفظ
المعانى يطلق على الادراكات الحاصلة بالاستقراء فاعلم ايضا
ان اسماء العلوم قد يطلق على معلوماتها وهى الاصول والقوا عد
وعلى الملكة الحاصلة من ادراكاتها مرة بعد اخرى ففيما ذكره تتميم
لما ذكره القوم من اطلاق اسماء العلوم على الامور الثلثة الاصول
والقواعد والادراكات المتعلقة بها والملكات الحاصلة منها
ومن غفل عما قصده من التتميم صرف ايضا الى الاشارة الى الفوايد قوله ص
السابقة والمعنى كما علمت تلك الفوايد فاعلم هذه الفايدة وهو
خبط ينشاء من الغفول عما حققناه وايضا بعض من غفل عما
قصده من التتميم توهم مخالفة كلام الشارح لكلام الجمهور حيث
حصر الشارح اطلاق اسماء العلوم فى الامرين والجمهور يطلقونها
على الامور الثلثة فالحق لفظ وعلى ادراكاتها بعد قوله هى القواعد
كما يوجد فى بعض النسخ زوما لدفعها وهذا الالحاق كما عرفت
لغو محض وافتراء بحت ارتكبه من غفل عن النكتة وسهى عن
اللمحة هذا ما افاده المولى الوالد روح الله روحه ولننبهك

ههنا على فايدة جليلة وهى ان واضع الفنون وضعوا اصولا
وقواعد وسموها بالاسماء المخصوصة كالنحو والصرف من غير اضافة
لفظ العلم اليها ولما كان الغرض من وضع الاصول والقواعد
تحصيل المعرفة بها اطلقوا تلك الاسماء بالاشتراك اللفظى على
الادراكات المتعلقة بها ولما نابت الملكة عن احاطة تلك الاسماء
الاصول والقواعد جميعا اطلقوا تلك الاسماء بالاشتراك اللفظى
ايضا على الملكات الحاصلة من الادركات المذكورة واما لفظ العلم
المضاف الى الاسماء المخصوصة المذكورة فهو حقيقة فى معنى الادرا ك
وقد يطلق على المعلومات ايضا لكن من قبيل الدرهم ضرب الامير
وقد يطلق على الملكات ايضا من قبيل اطلاق اسم السبب
على المسبب فاحفظ هذا فانه ينفعك فى غير ما موضع من المباحث
قوله اعنى ملكة استحضارها متى اريد لفظ الملكة قد يطلق
على ما يقابل العدمى فيكون بمعنى الوجودى وقد يطلق على ما يقابل
الحال فيكون بمعنى الصفة الكاملة الراسخة فى النفس تتمكن بها
اما من الانتقال وتسمى ملكة الاستحصال كما هى شانها فى مرتبة
العقل بالملكة واما من الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب
جديد وتسمى ملكة الاستحضار كما هى شانها فى مرتبة العقل بالفعل
ولا شك ان الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى يصدق
عليها كل من هذه المعانى الثلثة مع ان اطلاق اسماء العلوم عليها

انما هو باعتبار اتصافها بالمعنى الثالث لكونه وسيلة قريبة الى
ما هو المقصود من العلوم اعنى مشاهدة النظريات واستحضار ما
دون الاولين فاحتيج الى تغييرها به تعيينا للمراد وتنبيها على
جهة الاطلاق فتأمل قوله معرفة المضاف من حيث هو مضاف
تتوقف على معرفة المضاف اليه لم يرد بالاضافة ههنا مصطلح
ارباب المعقول اذ التوقف فيها من الجانبين بل اراد مصطلح
النحاة ولهذا حكم بتوقف معرفة المضاف من حيث هو مضاف
على معرفة المضاف اليه وتفصيل ذلك أن الاضافة عند ارباب
المعقول انما تعتبر بين امرين متكافئين فى الوجود الذهنى والخارجى
بحيث لا يتصور لاحدهما احد الوجودين الا عند وجود الآخر بهذا
النحو من الوجود من غير تقدم وتاخر كالابوة والبنوة فانه لا يمكن
تعقل مفهوم الابوة بدون تعقل مفهوم البنوة وبالعكس وكذلك
لا يمكن تحقق وصف الابوة بدون وصف البنوة وبالعكس
واما عند النحاة فان معنى الاضافة هى نسبة الذات الى ذات اخرى
فالمضاف هو الذات المنسوبة الى ذات اخرى والمضاف اليه
هو الذات التى نسبت الاولى اليها ولا شك ان الذات الماخوذة
من حيث الانتساب الى الذات الاخرى تتوقف معرفتها على معرفة
الاخرى ومنهم من توهم ان المراد بالاضافة ههنا هى المعنى الاول
وادعى ان معرفة المضاف من حيث هو مضاف كما تتوقف على

معرفة المضاف اليه كذلك تتوقف معرفة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه على معرفة المضاف فلا يكون تقديم معرفة
المضاف اليه اولى من عكسه ولا يخفى عليك ان هذا توهم
فاسد ناش من عدم الفرق بين الاصطلاحين وقد اجيب
عن هذا التوهم بان بيان مفهوم المضاف اليه ومعرفته موقوف
عليه كذلك لكنه بصدد التعيين لا التبيين وانت خبير بان
المقصود بالتعيين والتبيين فى مصطلح النحاة هو المضاف
وانما يطلب المضاف اليه لاجله تعيينا وتبيينا فلا وجه فى
الجواب عنه للفرق بين التعيين والتبيين كذا افاده المولى
الوالد روح الله روحه قوله فاذا احتاج الى تغيير او
تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم حاصل ما ذكره هو ان
الاصل فى تقييد التوصيف وتعيينها رعاية ترتيب القيود
فى الذكر والعدول عن هذا الاصل لنكتة وهى ان معرفة
المضاف من حيث هو مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه
تغييرا او تعيينا ولما كانت الخواص فى التوصيف مضافة
الى التراكيب وتتوقف تغيير الخواص على تعيين التراكيب
قدم تعيين التراكيب على تغيير الخواص وان تاخر ذكر التراكيب
فى التوصيف عن ذكر الخواص ولنا فى هذا المقام بحث يستدعى
تقريره مزيد بيان وهو ان مفهوم الخاصية جنس من الاجناس

مقتض للاضافة الى انواع معروضاته وبسبب تلك الاضافة
تحصل له انواع بعدد انواع المعروضات مثلا تقول خاصية
المعدنيات وخاصية النباتات وخاصية الحيوانات وخاصية
التراكيب فاذا اريد تعريف نوع من انواع الخاصية تضاف
الى ما يحصله من انواع المعروضات ويميزه عن سائر الانواع
المشاركة له في مطلق الخاصية لاقتضاء مقام التعريف ذلك
التحصيل والتمييز ليعرف بذلك مساواة التعريف للمعرف
ولهذا اضاف المصنف الخاصية ههنا الى التركيب حيث قال
واعني بخاصية التركيب تحصيل النوع مخصوص من الخاصية
وتميزه عن سائر انواعها ثم فسرها وقال ما يسبق منه الى الفهم
عند سماع ذلك التركيب هذا ما يقتضيه مقام التعريف
واما وجود افراد خاصية التركيب في بعض اصناف التركيب
اعني تراكيب البلغاء دون بعض آخر منها اعني تراكيب من
سواهم فلا تعلق له بمقام التعريف اذ لا يلاحظ في مقام التعريف
حال الافراد اصلا واما يعرض لحال الافراد عند استقرائها
بانها هل توجد في جميع اصناف المضاف اليه او في بعضها
وهذا من الظهور بحيث لا يرتاب فيه من له ادنى مسكة في
صناعة التحديد اذا عرفت هذا فاعلم ان الشارح لم يفرق
بين مقام التعريف ومقام استقراء الافراد وظن ان تعريف

الخاصية تتوقف على تعيين ما وجد فيه افرادها من نوعي التركيب
وجعله اصلا ممهدا فاعتذر بذلك عن عدول المصنف عن الاصل
الذي ذكره وايده بما ذكره من ان معرفة المضاف من حيث
هو مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه تغيرا وتعينا
وهذا التأييد ليس بسديد لان التوقف تغيرا وان كان مسلما
لكن التوقف تعينا ممنوع والسند ما ذكرناه من البيان اذا
عرفت هذا فقد ظهر لك ان ما ذكره الشارح المحقق لا يصلح
ان يكون نكتة لعدول المصنف عن الاصل المذكور بل نقول ليس في
كلام المصنف عدول عن الاصل المذكور اصلا وذلك لانه لما ذكر
في حد علم المعاني التتبع ودل ذلك على ان مسائله استقرائية
وجب عليه تعيين مواضع الاستقراء ليتمكن من اثبات مسائل علم
المعاني ولهذا بين ان مواضع الاستقراء هي تراكيب البلغاء دون
تراكيب من سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات
الحيوانات التي لا يمكن ان يحتج بها على مسئلة من المسائل العلمية
وبهذا ظهر ان تقديم تعيين التراكيب على تفسير الخواص انما هو
لكونه بيانا للمقدم في الذكر وهو لفظ التتبع وهذا البيان مما
وفقني الله له ولم يسبقني اليه احد والحمد لله على التوفيق قوله
واراد بها فما منها اعني التراكيب الصادرة الى قوله على مقتضيات
طباعها بيان لحال كل من نوعي التراكيب اعني تراكيب البليغ و

تراكيب غيره ونوجهه ان البلاغة عبارة عن توفية مقامات الكلام
حقها من الخواص فهي نسبة بين المقامات والخواص ولا يمكن
تصحيح النسبة الا بتصحيح طرفيها فلا بد للبليغ من تمييز مقامات
الكلام بعضها عن بعض ومعرفة خواص التراكيب والتنبيه
للمناسبة بين كل مقام وما يتعلق به من الخواص ثم ايراد التراكيب
مفيدة للخواص قاصدا بها تطبيقها على مقتضيات المقامات
وهذه امور اربعة لانتم امر البلاغة الا برعايتها ولا تحصل
البلاغة اصلا بفوات واحد منها فقول الشارح يميز به بين
الامور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة اشارة
الى الامر الاول ومراده بالوجوه المختلفة مقتضيات المقامات
وقوله وفضل معرفة بدقايق معان اشارة الى الامر الثاني
ومراده بالدقايق الخواص والمزايا وقوله مناسبة لتلك الوجوه
اشارة الى الامر الثالث وقوله فيورد كلا من تراكيبه على ما
ينبغي قاصدا به ما يناسبه اشارة الى الامر الرابع واراد
بالموصول في ما ينبغي تلك الوجوه وفي ما يناسبه تلك الدقايق
وكما ان الشارح شرايط البلاغة شرع في بيان ضدها الذي عبر
عنه المصنف بقوله لا الصادرة فقوله واما الذي يجرد تمييزه
ومعرفته عن الفضل اشارة الى هؤلاء الذين لم يتحقق فيهم
وصف البلاغة وقوله فلا يميز بين مقتضيات الدواعي

ولا يعرف دقايق المعاني اشارة الى انتفاء الامور الثلثة
المتقدمة لان من انتفى عنه معرفة الامرين المذكورين لا يمكن
له معرفة المناسبة بينهما ولفظ مقتضيات ينبغي ان يكون
على صيغة اسم الفاعل ويكون اضافته الى الدواعي بيانية اي
الدواعي المقتضية لان متعلق التمييز المثبت فيما سبق هو
الامور الداعية لا مقتضياتها التي هي الوجوه المختلفة فوجب
ان يكون متعلق التمييز المنفي ايضا كذلك ولا يكون ذلك الا
بصيغة الفاعل وايضا فرع قوله فيجرد تراكيبه عن تلك الوجوه
على قوله فلا يميز بين مقتضيات الدواعي فلو لم يكن على تلك
الصيغة لما صح التفريع المتعلق به وقوله فيجرد تراكيبه عن
تلك الوجوه اذ لا يقصد بها افادة شئ مما يناسبها اشارة الى
انتفاء الامر الرابع لان من لا يقدر على الامور الثلثة المتقدمة
لا يمكن منه القصد الذي ذكره والضمير في بها راجع الى التراكيب
وفي ما يناسبها الى الوجوه وما عبارة عن دقايق المعاني و
قوله بل جل همته مقصور على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف
منه يعتد به شروع في بيان حال من لم يتصف بالبلاغة في ايراد
التراكيب وانما قال يعتد به بناء على ان الخالي عن فضل التمييز
والمعرفة لا يستحيل منه التصرف في المعاني الزائدة على اصل
المعنى لكنه لا يعتد به عند البلغاء لعدم مقارنة القصد وقوله

قال اكب الصادرة شروع فى بيان سبب عدم الاعتداد
بتراكيب هؤلاء المتجردين عن البلاغة وقوله فى تعريفها عن
اعمال الروية اراد به خلوهم عن التمييز بين الامور الداعية
وقوله وافادة اللطيفة اراد بها خلو تراكيبهم عن افادة الخواص
وايصالها الى فهم السامع قوله جملة توسطت بين المعطوفين
الى قوله او ما يساويها اراد بالمعطوفين المعطوف والمعطوف
عليه على طريق تغليب الاخف ولم يرد بذلك ان وصف كونهما
معطوفين له مدخل فى ترتب الفائدتين المذكورتين على تلك
الجملة كيف وترتبهما عليها على تقدير رواية الرفع ايضا ظاهر
من ان يخفى بل اراد ترتبهما عليها باعتبار التوسط فقط سواء
كان بين المعطوفين اولا وآتيا تو من لوصف العطف جريا
على ما هو المختار من رواية النصب واحال الحال فى الاخرى
على المقايسة فى الاولى ثم ان ترتب الفائدة الاولى على التوسط
المذكور ظاهر اذ المراد قد ظهر بقوله من له فضل تميز ومعرفة و
هى تزيده معرفة واما ترتب الفائدة الثانية عليه فموقوف
على اتحاد الفضل والبلاغة او على تساويهما اذ لو لم يوجد شئ منهما
لم يصح التعيين بكون تراكيب من له ذلك الفضل تراكيب من له
البلاغة ولنوع خفاء فى هذا الوجه اشار اليه فى الحاشية
بخلاف الوجه الاول قال فى الحاشية فى توجيه الفائدة الثانية

اذ لو

اذ لو الاتحاد او المساواة لم يصح التعيين بكونها تراكيب البلغاء
انتهى ما ذكره الظاهر انه لم يرد بالاتحاد الاتحاد فى المفهوم لان مفهوم
الفضل المذكور غير مفهوم البلاغة قطعا بل اراد الاتحاد فى
الصدق بمعنى ان كل وصف يصدق عليه احدهما يصدق عليه الآخر
فح يجب ان يحمل المساواة على المساواة فى الوجود بمعنى ان اتيهما
يتحقق فى ذات يتحقق الآخر فيها من غير ان يتصادقا فى وصف
واحد ولما لم يتعين عند الشارح احد الاحتمالين اعنى احتمال الاتحاد
فى الصدق واحتمال المساواة فى الوجود على الآخر اورد كلية الشكل
ومن توهم ان المراد بالاتحاد ههنا هو الاتحاد فى المفهوم حتى حكم
بان كلامه ههنا مخالف لما ذكره فى اوائل الكتاب من نفى الاتحاد
فى المفهوم فقد ابعد عن فهم المقام هذا تلخيص ما افاده المولى
الوالد روح الله روحه وتحقيق كلام المصنف فى هذا المقام يستدعى
مزيد تفصيل فى الكلام وهو ان البلاغة فضيلة نفسانية لا تتصف
بها النفس الا بعد استعدادها لها فالبلاغة ملكة ذلك الاستعداد
والنفوس الانسانية فى امر ذلك الاستعداد ثلثة اصناف صنف
لهم استعداد فطرى تام فى البلاغة قريب من الفعل بحيث
يستتبع الفعل بحسب السليقة وآخر عبر عن ذلك الاستعداد
بفضل التميز والمعرفة وعبر عن الملكة المترتبة عليه بالبلاغة
بناء على ان حصول الشئ بالفعل بالملكة المعتبرة فيه وان كان

للاستعداد ايضا مدخل فى حصوله وهذا الصنف مستغنون عن علم
البلاغة وهؤلاء هم الاعراب الخلص وصنف ليس لهم استعداد البلا غة
اصلا وهم لا ينتفعون بعلم البلاغة اصلا وهؤلاء الذين نزلت تراكيبهم
فى صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات وصنف لهم استعداد
بعيد للبلاغة وقد عبر عنه المص بالفطرة السليمة فالحاصل لهم
ملكة البلاغة بالفعل الابعد مزاولة علم البلاغة فهم المنتفعون به و
طريق تحصيل علم البلاغة كما اشار اليه المص فى حد علم المعانى هو تتبع
خواص تراكيب الكلام ولما اطلق المص تراكيب الكلام فى الحد وكان
مراده نوعا منها عينه بعد تمام الحد بطريق العناية وقال واعنى به تراكيب
الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهى تراكيب البلغاء
ومراده بذلك تراكيب الصنف الاول ونبه بقوله عمن له فضل تمييز ومعرفة على
جهة استعدادهم التام وبقوله وهى تراكيب البلغاء على جهة ملكتهم
الحاصلة لهم بالفعل بحسب سليقتهم ولا يخفى ان تعيين التراكيب لا يحصل الا
بالاستعداد والملكة معا ولهذا اعتبر فى جانب الاستعداد الصدور حيث
قال الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة واعتبر فى جانب الملكة الاضافة المبنية
عن الظهور بالفعل حيث قال وهى تراكيب البلغاء ولا يخفى ان الاستعداد
اصل فيكون مصدرا والملكة جزء صورى فيكون مظهرا الحيث يضاف
التراكيب اليه وبهذا ظهر ان تعيين نوع التراكيب اعنى اسند الى مجموع الوصفين
اعنى وصف الاستعداد ووصف الملكة اذ التراكيب لا تحصل ولا تتعين

الا بهما فلا وجه لما فعله الشارح من اسناد التعيين الى الاول وجعل الثانى
تاكيدا لزيادة تعيين المراد ولا لما فعله بعضهم من اسناد التعيين الى
الاول وجعل الثانى فضلة ولا لما فعله بعضهم من اسناد التعيين
الى الثانى وجعل الاول توطئة له نعم يمكن جعل الاول توطئة للثانى
باعتبار الظهور لكن الكلام ههنا فى التعيين والتنوع كما مر بيانه وب
بهذا التفصيل ظهر ان فضل التمييز والمعرفة استعداد والبلاغة فعل
فهما متغايران مفهوما وكذا صدقا فلا يتعين بينهما من النسب الا
المساواة فى الوجود فلا وجه لما اورده الشارح ههنا من كلمة ان لكن تامل
فى هذا المقام فانه مما قد خفى على كثير من الافهام قوله وقد يروى
الا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء قد سمعت فيما سبق
ان مراد المص بتراكيب الكلام التى يتشعبها الصنف الثالث هى تراكيب
الصنف الاول خاصة ومن المعلوم انه يلزم هذا التعيين عدم ارادة
ما يقابلها اعنى تراكيب الصنف الثانى الا ان المصنف صرح بعلم التراما
حيث قال لا الصادرة عمن سواهم اهتماما فى تعيين المراد وتوسلا
بذلك الى عدم الاعتداد بتراكيبهم فى صناعة البلاغة اصلا حيث
نزلت منزلة اصوات الحيوانات وقد عرفت فيما سبق ان التقابل
بين الصنفين الاولين بحسب الاستعداد والفعل وقضية التقابل
تقتضى ان يكون قوله لا الصادرة منصوبا معطوفا على قوله الصادرة
وان لا يجوز كونه مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء اذ حينئذ يلزم

تقابل الصنفين في الفعل فقط وقد عرفت ان التقابل بينهما في الفعل
والاستعداد معا ولعل رواية الرفع عن المص غير صحيحة اذ لا وجه
لنسبة مثل هذا المعنى الركيك الى مثل المص كما لا يخفى على المنصف قوله
فالضمير في سواهم ح للبلغاء يعني ان هذا الضمير على رواية النصب
يجوز ان يرجع الى من له فضل تميز ومعرفة كما هو الظاهر والجمع باعتبار
المعنى وان يرجع الى البلغاء باعتبار ما وانهم مع من له فضل تميز
ومعرفة بحسب الصدق واما على رواية الرفع فلا يجوز الا ان يرجع
الى البلغاء لانه لو رجع الى من له فضل تميز ومعرفة لكان حاصل
المعنى وهي اي التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة تراكيب
البلغاء لا تراكيب غير من له فضل تميز ومعرفة وهذا المعنى ركيك جدا
اذ لا يتوهم اصلا ان يكون تراكيب من له فضل تميز ومعرفة تراكيب
غيرهم حتى يحتاج الى نفيه بقوله لا الصادرة عمن سواهم هذا ما
افاده المولى الوالد روح الله روحه في تقرير كلام الشارح لكن
يرد على الشارح ههنا مناقشة وهي ان المفهوم من كلامه جواز
رجوع ضمير سواهم الى البلغاء وح يلزم ان يكون التقابل بين
الصنفين في الملكة فقط وقد مر ان التقابل بينهما بحسب
حصول الاستعداد وعدمه فلم يكن الاولى رجوع الضمير الى
من له فضل تميز ومعرفة فقط تامل منه تمت الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين
قوله تحمدك غير الاسلوب المشهور المذكور في الكلام المجيد مع ان
فيه الامتثال للخبر المشهور على رواية بالحمد لله ايضا وان امكن توجيهه
بان المراد به او بما في حكمه على انه يجوز ان يبدأ به وان لم يكتبه قصدا الى
صريح اسناد هذا الفعل الجميل الى نفسه ولكن انما ادى بصيغة المتكلم
مع الغير نادبا على شايبة الانانية في مناجاة حضرة العزة مع الايماء
الى ان هذا الامر المطير مما لابد له من معاون وظهير على ان الداب
القديم انه يقبل حاجة قوم ويكرم بهم بحرمة واحد منهم فلعل في هذا
الجمع ايضا من لا يرد حمد مع الاشارة الى الاستمرار التجددي للحمد الدال
على ان نعم الله تعالى ايضا متجددة آنا فآنا مستمرة لا تنقطع ولا تنصرم
ولا يتوهم من هذا ترجيح ذلك على قصد الاستمرار الثبوتي كما في طريقة القراءة
خصوصا على تقدير عامل الظرف اسم فاعل لان هذا امر قصدي
فيجوز ان يقصد في هذا المقام الاشارة الى الاستمرار على سبيل التجدد
والحدوث تنبيها على ان الثبات والدوام على الحمد غير ممكن للانسان
لاشتغاله باحواله فيحمد آنا فآنا في كل مقام مقال وكل من الطريقتين
وجيه هو موتيها بحسب مقتضى المقام ثم انه آثر في هذه الخطبة
طريقة الخطاب على الغيبة لما في ملاحظة حضور المخاطب من الخضوع
والاخلاص ما ليس في طريقة الغيبة قوله اللهم كلمة تستعمل
في الدعاء بمعنى يا الله واليم المشدد عوض عن حرف النداء عند

البصريين فلذلك لا يجمع بينهما وانما فتحت من قبل ان الحروف
مبنية والاصل في البناء السكون فلما زيدت الميم عوضا عن
الحرفين المحذوفين وهما ساكنتان حركت الثانية لالتقاء الساكنين
واختير الفتحة لخفتها واما عند الكوفيين فاصله يا الله امنا بخير
فخفف لكثرة الاستعمال فبقي اللهم فيلزم على هذا ان يجوز
ادخال حرف النداء عليه ولكن لا يلزم ان لا يصح ان يقال
اللهم اغفر لي بدون العطف اذ الجملة الثانية يكون بيانا للاولى
هذا ما هو الاصل في هذه الكلمة ولكن قد يؤتى بها قبل الا اذا كان
المستثنى عزيزا نادرا فكانهم يقصدون بذلك الاستظهار
بمشية الله تعالى في كونه ووجوده لندرته وشذوذه وقد يجيء ايضا
في جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا فكان السر فيه هو اظهار
ان المتكلم نصد عنه هذا الكلام مخاطبا لربه وملاحظا لعظمته
عند حضوره فلا يتكلم الا بما هو صدق ويقين قوله على ما مدحتنا.
اليه كان المناسب لقوله تمدحه ان يقول تمدينا ولكن اختار
ذلك لاحد الوجوه الاربعة الاول ان الهداية المحمود عليها بعضها
كاين وبعضها سيكون فغلب الماضي منها على المضارع فعبر
عن الجميع بلفظ الماضي ولم يعكسه مع كون المضارع انسب
للمقام لان وجود النوع مقصود والمعدوم منها لتحقق وقوعه
قريب من الموجود فالموجود منها انسب بان يجعل مغلبا على

المعدوم من ان يجعل مغلبا عليه على ان صيغة المضارع مقتضى الظاهر
ههنا فلا قرينة على التغليب وهذا الوجه اولى من ان يقال عبر
عن المضارع بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه لان العادة
قد جرت على الحمد بعد وقوع النعمة فلذلك عبر عن الاول بصيغة
الحال وعن الثاني بصيغة الماضي الثالث الاتمام بتصريح ان تلك
النعمة العظيمة التي هي الهداية قد وقعت فان فوقك تهدينا وان
كان المقام دالا الان يكون للحال المستمر لكنه ضرب عن مجرد احتمال
تو سم الحال على الاستقبال ولم يهرب عن هذا في الحمد لان لفظ نحمدك
حمد على كل حال كما قال الفاضل في حواشي المطالع من انه سواء
كان انشاء او اخبارا يدل اجمالا على الاتصاف بالكمال لانه
انما يظهر على تقدير ان يكون اخبارا عن الحمد الماضي واما اذا
كان اخبارا عما سيكون ففي كونه حمدا تامل بل لان الظاهر
ان هذا اللفظ انشاء وعلى تقدير كونه اخبارا ايضا فبين الصو
رتين تفاوت في دلالة المقام الرابع انه قصد الاشارة الى ان
الحمد على الهداية المتجددة المستمرة الواصلة من البداء الفياض
انا فانا مما لا يفيه الطاقة البشرية بل انما حدنا المستمر الى آخر
العمر على جنس الهداية الواقعة فان قلت يمكن ان يحمد على
كل هداية واقعة في آن في آن عقيبه وهكذا الى آخر العمر فما معنى
نفي الطاقة فالجواب عنه اما اولا فبان الهداية الواقعة في آخ

الانات يقع بلاحد واما ثانيا فبانا لانم ان حد نعمة الهداية يسع في
مقدار وقت وقوعه واما ثالثا فبان كلامنا على العرف والعادة
وما ذكرت بمجرد احتمال عقلي تعسر بل يتعذر عادة على البشر قوله
من دقايق المعاني بدايع البيان لم يرد من المعاني والبيان
العلمين المشهورين حتى يكون المراد من الدقايق والبدايع ما
ذكرها اما بجعل الاضافة بيانية ان اريد بهما نفس القواعد او بمعنى
اللام ان اريد الملكة او الادراك ويكون الباء في بدايع مع فيظهر
رعاية براعة الاستهلال جدا سوى انه لم يتعرض البديع لكونه من
التوابع بل ما شهد عليه ما نقل عنه من الحواشي ان المراد من
المعاني مفهوماتها الالفاظ ومدلولاتها ومن البيان المنطبق
الفصيح للعرب عما في الضمير والاضافتان من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف ولا ينافي ذلك افراد البيان كما لا ينافيها
في الفقرة الثانية افراد البرهان قوله بدايع متعلق بهدينا.
كتعلق بدايع بأطلعتنا في تو سم كونه حالا من دقايق المعاني اي
حال كونها ملتبسة ببدايع البيان اي مفهوماتها مدلوله
تكلف واخطا كيف ولزوم تفكيك الاسلوب عند عدم تعلق
الباء بهدينا على تقدير حمل المعاني والبيان على العلمين للشهرين
مما بعث ايضا على حملها على ما ذكرناه وان كان الباعث القوي
حسن المعنى ولطفه حيث يكون المحمود عليه ما هو الغرض من

معنى

الاطلاع على العلمين ويحصل رعاية براعة الاستهلال على وجه
ادق والطف حيث يشار من حيث المعنى الى ان المقصود امر يتعلق
بالمعاني الدقيقة المفهومة من العبارات البديعة وذلك علم البلاغة
وكذا يشار اليه من حيث اللفظ بناء على ذكر لفظ المعاني والبيان
واما علم البديع فقد يشار اليه ايضا من حيث المعنى لكون المحسنات
البديعية متعلقة اما باللفظ او بالمعنى وكذا من حيث اللفظ بذكر
لفظ البدايع وان وجد الفرق في الاشارة فكان هذا تنبيه على
انه ليس بمقصود اصلي بل هو من التوابع ولكن ليس في اضافة
البدايع الى البيان رمز الى انه من توابع البيان ردا على من توهم
كونه من توابع المعاني على ما قيل بل الحق انه من توابع العلمين
معا لا اختصاص له باحدهما قوله حقايق المثاني عبر عن معاني
القران بالحقايق تنبيها على انها لكونها اما اخبارات صادقة
قطعا او اوامر ونواهي يجب الاطاعة والامتثال بها كانها
متحققة ثابتة في الخارج ومطلق المثاني على القرآن اما لما ثني من
قصصه واحكامه او لوجوه اخر بين في موضعه واما اطلاق الاسم
الجزء اعني الفاتحة على الكل او الجزئي على الكلي ان كان المثاني كلفظ
القران اسما للمفهوم الكلي لا للمجموع المشخص قوله فيما نقل عنه الرسول
من كان له هذا المشهور تخصيص الرسول بمن له كتاب مع انه فيه
تكلفا حيث يرد في الاحاديث من زيادة عدد الرسل على عدد

الكتب

الكتب فزاد الفاضل في الطنبور نغما حيث شرط مع ذلك
ان يكون له شريعة فان كان ذلك لاعتقاده لزوم الشريعة
المتجددة لمن له كتاب يرد عليه النقض بداود عليه السلام لانه
تواتر انه لم يكن له شريعة متجددة بل كان على شريعة موسى عم
مع انه نزل عليه الزبور الذي هو احد الكتب الاربعة فان قلت
يحتمل ان يكون داود عليه السلام مامورا بمتابعة شريعة
كتابه وان اتفقت موافقة لشريعة موسى عم كما في بعض
شرايع من قبلنا في ديننا نعم لما كان كتابنا مخالفا في اكثر الا
حكام للكتب المتقدمة هجرناها بالكلية بخلاف كتاب داود عم
فلذلك لم يكن التورية مهجورة في زمنه قلت هذا الاحتمال في صفة
لا يكون فيها نسخ شيء من الشرايع المتقدمة بعيد جدا كيف وقد
ينقل ان في الزبور لم يكن شيء من الاحكام وانما كان اوراد واذ
كارا ومواعظ وانما كان يحكم داود عليه السلام بالتورية
وان كان ذلك للالتزام بان من لا يكون له شريعة من دفتي
الكتب لا يكون رسولا يلزم عليه الالتزام بعدم كون داود
عليه السلام صاحب احد الكتب الاربعة رسولا مع انه مما لا
يلتفت اليه احد من العقلاء فقد علم من ذلك ان الفرق الذي
ذكره بعضهم من ان الرسول عم من له شريعة متجددة والنبي
لا يلزم له ذلك ليس بشيء لانتقاضه بداود عم بل الحق في الفرق

اما ما ذكره الفاضل فيما نقل عنه نقلا من النقض من ان الرسول
من شاهد الملك والنبي قد يخبر بالالهام وقد وقع في بيان هذا الفرق
في بعض الكتب ان النبي هو المخبر عن الله تع بكتاب او الهام او تنبيه
في مقام فلعل هذا بيان معنى النبي مطلقا اعم من الرسول فلا يلزم
وجود الكتاب لمن لم يتوسط بينه وبين الله تعا ملك على انه لو سلم
انه بيان للنبي غير الرسول فلا استبعاد في لزوم ذلك اذ لا حاجة في
نزول الكتاب الى الواسطة بل هو الظاهر في توريه موسى عليه السلام
واما ما اشار اليه الشارح المحقق في مصنفاته من ان الرسول من له
كتاب او نسخ لبعض احكام الشريعة السابقة والنبي قد يخلو
عنه كيوشع عم ولا يرد عليه النقض باسمعيل عم حيث لم يكن له
كتاب وكان على شريعة ابراهيم بلا نسخ اصلا مع انه صرح في الكتاب
المجيد بكونه رسولا لانه يجوز ان يكون على المعنى اللغوي للرسول ولا
محذور في ورود بعض الاصطلاحات الشرعية على المعنى اللغوي
في القران والحديث كما في قوله تع صل عليهم ان صلوتك سكن لهم
قوله على نبيك المبعوث الخ وصف النبي بما يشير الى الحسب والرسول
بما يشير الى النسب اما لان النبي لعمومه يجب ان يقدم على الرسول
لقصد الترقي والحسب ايضا لكونه اهم من النسب اذ الفخر بالاحساب
لا بالانساب ومن ابطاء به عمله لم يسرع به نسبه ينبغي ان يقدمه
على النسب فناسب المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واما لان

النبي

النبي هو المخبر فيناسب به وصف ما اتى به من الخبر والشريعة
والرسول هو الالوك فيناسبه وصفه بانه اختير من اشرف
القبايل كما هو دأب الملوك في الرسول قوله من بني عدنان
متعلق بالمختار لا ظرف مستقر اما صفة اخرى او حالا قوله
عدنان وهو مصطفى اولاد اسمعيل وهو مصطفى اولاد
ابراهيم وهو مصطفى اولاد آدم كما في الحديث المشهور
قوله الى يوم القيام جاز ان يكون متعلقا باتبعوهم او نصلي
الا ان الاول اولى لقربه قوله في خلدي اي قلبي قوله ان
ارتب فاعل جال ودار على سبيل التنازع على تقدير احد
الاحتمالين الذين اشار اليهما الفاضل في ما ولكن فيها احتمال
اخر وهو ان يكون موصولة فقوله ان ارتب ح بيان لها
جوابا لسوال مقدر ما ذالك الجايل والداير قوله يذلل صعابه
اي يسهل مشكلاته فقوله يذلل من الذل بالكسر بمعنى اللين
والسهولة ضد الصعوبة لا من الذل بالضم ضد العز فالفاعل
مما نحن فيه ذلول والجمع ذلل ومن الذل بالضم ذليل والجمع
اذلة واذلاء يقال دابة صعب لا يقدر صاحبه ان يركبه لجماحه
ودابة ذلول سهل منقاد لصاحبه قوله ويميط اي يزيل
عن مخدراته اي مستوراته من الخدرة وهو الستر نقابه كان
الملايم نقابها ولكن اختار الاضافة لادنى الملابسة رعاية

للسجع قوله انقد فيه الخ استيناف كأنه قيل ما يفعل فيه فقال
انقد او صفة بعد صفة اى شرحا انقد فيه وجعله حالا اما من
فاعل ارتب او مفعوله مما لا يلايمه المعنى هذا واعلم انه نقل
عن الفاضل حاشية وهو قوله تاكيد لقوله شرحا يذلل صفاته
ولكن اختلف النسخ في انه هل هو مكتوب على قوله ويميط او
على قوله انقد حتى وجدت في بعض النسخ هكذا قوله انقد فيه
نتايج الافكار تاكيدا الخ وان نقل بعض المحشى في حاشيته
هكذا قوله ويميط الخ وفي نسخة مصححة عندنا بخط المولى الاستاد
عليه الرحمة والرضوان كتب الاشارة الى الحاشية المذكورة
على قوله ويميط ولكن ظاهر الحال يقتضي ان يكون على قوله انقد
لانه هو المحتاج الى بيان حاله لوقوع الفصل بخلاف قوله ويميط
فانه لعطفه على الجملة السابقة حاله من الاعراب بين ولان
الظاهر في التاكيد ان يكون مفصولا ومقطوعا وان جاز
فيه الوصل والعطف ايضا نظرا الى الجملة الثانية كانها
مستقلة ومغايرة للاول باعتبار ما من الاعتبارات كما في
قوله تع يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ولكن لا يظهر
الى كونها تاكيدا ولا يكون ذلك العطف من حيث ملاحظة ذلك
نعم التاكيدية من حيث المعنى اظهر في قوله ويميط من قوله انقد
قوله خزاين الاسرار ليس من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف

لان

لان الخزاين لا يلايم في هذا المقام ان يكون جمع الخزينة بمعنى
المخزونة المكتومة من خزن السر كتمه لتذكير السر والخزين لا يجمع
على خزاين الا بتاويل بعيد خصوصا في هذا المقام فهي جمع
الخزانة وهو ما يخزن فيه الشيء فاضافتها الى الاسرار
من قبيل اضافة المحل الى الحال نعم اسناد الايضاح انما
يلايم الى السر المكتوم في الخزانة لا الى نفس الخزانة فح لا يبعد ان
يجعل الخزاين من ذكر المحل وارادة الحال اعني ما يخزن ويكتم
فيها فالاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف واسناد
الايضاح في مخزه قوله وكان يحول الخ عطف على قوله طالما
وجعله حالا بتقدير قد لا يساعده المعنى سواء كان ذو الحال
ضمير انقد كما قاله البعض او قوله شرحا او ضمير ارتب او قوله
ان ارتب او المضاف اليه في صدري لانه في تقدير في فهو
مفعول بواسطة اذ حولان الترتيب المقيد بها او الحولان
المقيد بها ليس مما طال وكان منذ زمن قديم بل تلك الحالة
والهيئة للمرتب او المرتب انما حدثت وعرضت بعد زمان
ولم يكن في اول وقت حدوث الجولان اللهم الا ان يكون
هذا مبالغة في طول الجولان وامتداده بان الجولان المخصوص
ايضا مما طال وكان منذ زمان قديم فكيف مطلق الجولان فافهم

الشرح الموصوف بالنقد المقيد
بمقارنة تلك الحال او حولان الترتيب
صح

وقيل اسم كان ضمير الشان والجملة خبره ويمكن ان يجعل حروف
الزمان فاعل كان ويحول على سبيل التنازع قوله وبينه الضمير
اما للترتيب او للشرح قوله حروف الزمان اى حوادثه ونوا
يبه فكانها وفضاعتها تصرف الانسان عن التوجيه الى
مهامه ومقاصده وتمنع عن حصول مطالبه قوله الحدثان
مصدر بمعنى الحادثة وجعله بمعنى الليل والنهار خطاء والخطب
وان كان في اللغة مطلق الامر يقال خطب جليل وخطب
يسير ولكن ههنا من خطوت الحدثان اموره العظام قوله
حتى ابتليت يجوز ان يتعلق بكل واحد من طالما وكان يحول
على تقدير كونه معطوفا واما على الاحتمال البعيد المذكور من
الحالية فلا احتمال لان يتعلق به على ما لا يخفى قوله بالارتحال
اى من وطنى الى ما وراء النهر فمناط الابتلاء مجرد ترك الوطن
والاحبية واختيار الغربة خصوصا في اخر العمر فانه لا شبهة
في ان ذلك بلاء عظيم لا يكون الا بباعث قوى من حوادث
الدهر فلا ينافي ذلك ان يذهب ذلك البلاء والمحنة ويحصل له
رفاهية متى انتقل اليه فلا بد له هذه العبارة على الشكاية
من اهل سمرقند كما توهمه بعضهم واحتاج الى دفعه بان الابتلاء
لا يلزم ان يكون مستعملا في البلاء ولا يلزم ايضا ان يرتكب

بان

بان نفس الغربة بلاء وان كان الغريب في سلطنة قوله
يحومون الخ اما استيناف كانه قيل لم يفعلون فقال
يحومون الخ او صفة بعد صفة كشفا وبيانا للاولى فلا
يلتفت الى الوجوه الاخر قوله واخرين منحرفين الخ لا معنى
لتخصيص هذا بالمدرسين والطائفة الاولى بالطلبة اذ كم
من طالب ضل ومدرس مص فكل واحد من هاتين
المرتبتين يوجد في كل من الطائفتين نعم الاولى ملائمة لحال
التحصيل والثانية لحال التدريس قوله عن السداد و
هو الصواب والقصد من القول والعمل اى العدل والاستقامة
قوله قد خاضوا ايضا اما استيناف او صفة بعد
صفة وفي بعض النسخ قد غاصوا يقال غاص في الماء نزل
تحته لاجل طلب اللؤلؤ وليس في استعماله ان يكون
لطلب اللؤلؤ والخوض يتعدى بنفسه يقال خاض الماء
فالنسخة الثانية انسب باللفظ والمعنى سوى ان في عبارة
الغوص دلالة على وصولهم الى غور الكتاب واعماقه وان
لم يجدوا الزايد بخلاف الخوض لطلب الفرايد فانه انما يدل
على مجرد دخول لجج الكتاب لاجلها فهو اليم بالمقام قوله
في لجج جمع لجة وهو معظم ماء البحر ومنه بحر لجى قوله وكانوا
في حل الخ الظاهر انه عطف على قوله خاضوا فالضمير الى الاقوام

الاخرين وهذا الحكم مختص بهم وكذا سايرما يتفرع عليه
من الاحوال حيث النداء والخطاب الخ قوله فقلنا لهم يا
اهل الكتاب لستم على شئ آه فالطائفة الاولى ما يتعرض
لمجادلتهم ومباحثتهم لانهم متصفون بعدم علمهم مقرون
بالحق هذا فلا حاجة الى ان يجعل قوله وكانوا عطفا على قوله
وجدت وجعل مرجع الضمير مجموع الطائفتين لانه خلاف الظاهر
جدا اقول اكثر ما جروح للمتن واعتراضات لاشروح
يكشف عن معضلاته ويدفع ما يرد عليه قدر ما يمكن كما
هو دأب الشراح ومقتضى الشرح فاطلاق الشروح عليها
اسم بلا معنى والمقصود الاصلى من هذا التعريض هو شرح
المؤذن حيث اعترض في رأس كل سطر على المص قوله وامثالها
يقال هو امثل بني فلان اى ادناهم للخير وكانه اراد به شيخ
الشارح المحقق ولا يخفى عليك ان ادخاله في جملة الشروح
المذمومة مما ترى من الاقتباسات وغيرها ليس مما يليق بانصاف الفاضل قوله مدخول اى مدخول فيه وهذا كناية
في العرف من الطعن فيه والاعتراض عليه فكان قوله وجروح
عطف تفسيري له قوله لا ترى فيها الخ صفة اخرى للشروح
فلا يلتفت الى ابا في الاحتمالات العقلية لتعليل بامراض
الجهل واسقامه ولا لتعليل غلبة حرارة التعطش الى وصول

ري الحق وبرد اليقين قوله رواء بفتح الراء والمد بمعنى الماء
العذب فعبر مبالغة حيث نفى جنس ما يحصل منه الري فضلا
عما يكفي للارواء واما تقييد الماء بالعذب فلان ما يدفع
الغلة ليس الا الماء العذب دون مطلق الماء ويجوز ان
يكون المراد مطلق الماء ذكر القيد وارادة المطلق واما
الرواء بالضم فهو المنظر الحسن فلا يلايم المقام واما
بالكسر فهو جمع ري آن فلا يلايم ايضا فتصحيف بالكسر
بمعنى الري حتى يلايم الشفاء فغلط لانه مقصور لا ممدود
قوله كسراب الخ خبر مبتدا محذوف والجملة صفة اخرى للشروح
وان احتمل ان يتعلق بقوله لا ينبغي فيها لقليل رواء ولكنه
بعيد من لطف المعنى قوله قد اتخذوها الخ اقرب الوجوه ان
يكون تاكيدا لقوله وكانوا في حل تراكيبه الخ قوله تتفجون
بضم الفاء قوله بلا ضرام وهو بالكسر اشتعال النار وكذا
يقال لرقاق الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه وعلى
كلا التقديرين فالمعنى صحيح سوى ان المبالغة كانت
على تقدير ان يكون الضرام بمعنى النار مطلقا ولم يحتج لذلك
المعنى اصلا ولكن الافراط لا يجب في المبالغة قوله كناز ح
اى طالب للنزح وهو استقاء ماء البئر كله قوله رشاء بالكسر
الحبل والجمع ارشية قوله الترقي اصله ترقوى على وزن دخول

فادغمت بعد قلب الواو ياء فهو مصدر بمعنى القعود والا
رتقاء قوله من الشقاء بالفتح بمعنى الشقاوة ضد السعادة
لا بمعنى التعب العناء قوله عجاب مخففا ومشددا بمعنى
ما يتعجب منه قوله الكبرى اما صفة الايات او بمعنى ارتباط
من ايات تنا ما هو الكبرى منها والفضل للمتقدم قوله وقليل
ما هم قد خل الشارح بهذا التركيب فيما نقل عنه قوله وارد فها
اطلق العبارة ولم يتعرض لكون التكملة والفنين من
تتمة القسم الثالث لانهما سيظهر بعد تمام التوجيه فا
لمقام ههنا مقام اجمال قوله وتوجيهه يعني ان في ترتيبه
نوع خفاء يحتاج الى التوجيه حيث حذف بعض العلوم
الادبية من البين ووضع للبعض قسما على حدة دون
البعض قوله المسمى بعلم الادب صرح بذلك ونقل عبارة
المص في صدر الكتاب فيما نقل عنه حذرا من ان يقال كتا
المص في علم الادب والاقسام المذكورة لعلم العربية قوله
على العمدة في ذلك الاحتراز عن لو لم يكن مدخ العلوم لكان
الخلل كثيرا في كلام العرب بخلاف العلوم الباقية وقيل
علم الخط ايضا عمدة في الاحتراز عن الخلل في الكتابة فيجب
ان يعد من الاصول قلت نعم ولكن لم يعدوا الخلل في الكتابة
امرا يعتد به بل انما مثار الخطاء في اللفظ خصوصا في تطبيق

الكلام بمقتضى الحال فاذا عرى الفاظ شخص عن الخطاء من جهة
اللغة وغيرها مما ذكر فلا يبالون بحفظه في الكتابة زيادة
مبالاة فلذلك لا يعد الكاتبة سواء كانت بمعنى العالمية بالا
ملاء كما هو المراد ههنا او بتحسين النقوش كما هو المشهور
زيادة فضل وكمال لاهل العلم وان كان الاحترازعن ذلك
الخطاء ايضا مما يجب ويزداد بتحصيل العلم المفيد لذلك الفضل
والمهارة في العربية جدا فلذلك اعتبر في تعريف علم العربية
كما هو حال باقي الفروع ايضا قوله فيما نقل عنه يعني ان
جوامع الكلم الذي دفع به اعتراضين كان بناء احدهما من
دفع الاخر اذ يرد اولا ان الصورة ايضا منظور في اللغة
كما في الرواء بالضم المنظر الحسن وبالكسر جمع ري وبالفتح
الماء العذب فاذا دفع بان المراد مجرد كون المادة لها مدخل
في البحث يرد الاعتراض بالصرف فان للمادة فيها ايضا
دخل قطعا فيدفع بان المراد مدخلية خصوصية المادة
وليس المعتبر في الصرف خصوصية المواد فالجميع كذا اشار
فيما نقل عنه فبقي الامر في ان الصرف ايضا يلاحظ فيه
خصوصية المواد مثل حروف الزوايد وحروف العلة وامثال
ذلك ودفعه ان المراد خصوصية جميع مواد المفردات
وليس في الصرف كلمة بلاحظ في البحث خصوصية جميع مادتها

مثل تفعل واستفعل وافتعل قوله او من حيث صورها
وهيأتها هذا المقام محل تأمل لانه ان اريد ما يعرض لها
من الهيآت حالة الافراد يرد النقض ببعض الهيات المعتبرة
في بحث اهل الصرف العارضة عند التركيب كالادغام في قولهم
انا اضرب بعدك وكالتقاء الساكنين في اضرب الرجل
وكالوقف في بعض الاحيان وان اريد الهيآت العارضة
لها مطلقا سواء كان حالة الافراد او التركيب انتقض
الحد باعراب الكلمة اللهم الا ان يقيد بما سوى الاعراب
والبناء ويكون الحذف للاكتفاء بالشهرة ولكنه بعيد جدا
قوله بالاصالة والفرعية اي على الوجه المخصوص المعتبر
عندهم حتى لا يرد النقض بالقول بان اصل قال قول
لا يقال قول غير مستعمل والكلام فيما اذا استعمل الاصل
والفرع كليهما لانه على تقدير تسليم كون الكلام فيما ذكره
يورد النقض باميلت واملت حيث يستعمل كلاهما
قوله فعلم الاشتقاق كتب حاشية يرد فيها على الشارح
المحقق فكثر كلام الناظرين في هذا الكتاب في المحاكمة بين
الفاضلين ولكن لا يخفى على المنصف ان الحق في هذا المقام
ايضا في يد الفاضل والشارح المحقق اقتصر على ظاهر النظر
ونظر الفاضل ادق قوله كيفية تلك الافادة اي اجمالا

والا

والا لوجب تقدم معرفة علم المعاني على تحصيل علم البيان مع انه لم يقل به
احد وانما الكلام في الاستحسان وسيجيء تمام التفصيل لهذا المقام قوله
واما عن المركبات هذا على خلاف المشهور من انه موضوع النحو والصرف
واحد بالذات وهو الكلمة والتغاير بالاعتبار حيث يعتبر في الصرف من
حيث الاعلال والادغام وفي النحو من حيث الاعراب والبناء قوله
اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فموضوع علم الخط اما نفس تلك النقوش
او الالفاظ من حيث الدلالة عليها بها كما هو الملائم لعده من علم العربية
الباحث عن احوال اللفظ العربي قوله فقد جعلوه ذيلا لعلم
البلاغة اذ لا يلزم من عدم رعاية المحسنات البديعية خلل في الكلام
اصلا حتى يكون علم البديع ايضا مما يحترز به عن الخلل في كلام العرب قوله
الا انه آه يعني انه وان اختار الاصول لكن لم يجعلها على اسلوب مطرد ولم
يأت بها على فن واحد بل جعل بعضها قسما مستقلا وبعضها مندرجا
في القسم وبعضها معنونا بالفن فيجب التعرض لوجه ذلك الترتيب قطعا
كما كان منهيا لذلك قوله لان معرفة هيئات المفردات على ما هو المعتبر
في الصرف قوله الى ذروة الاعجاز ان كان المراد الى ادراك
اعجاز الكلام المعجز وفهمه بالذوق من غير استدلال بعدم اتيان البلغاء
بمثله فالامر سهل وان كان المراد الى ايراد الكلام المعجز والاقتدار عليه
فله وجه ايضا اذ قد قيل ان هذا العلم مما لا يحيط بكنهه الا علام الغيوب
قوله البلاغة المكتسبة يعني انه ملكة الاقتدار قوله فيما يقال عنه

ان ربتدل زعم او اعترض عليه بان علم العروض والقوافي ايضا غير مختص
بلغة العرب وعلم النثر والانشاء وعلم المحاضرات والتواريخ غير مدونة ايضا
لمعرفتها ولا يخفى عليك ان مراد الفاضل ان احد الامرين المذكورين كاف
ولم يرد ان يجب الاختصاص البتة فاندفع الاعتراض الاول وكذا يندفع
الاعتراض الثاني لجواز ان علم انشاء النثر العربي من رسايلهم وخطبهم مدونة
لمعرفة العرب فلا يناني فاد لك وصف علوم اخر لمعرفة انشاء النثر ساير
اللغات ولم يدع ان كل علم انشاء النثر من العلوم العربية وكذا المراد من
المحاضرات هو الذي يتيسر به التكلم مع الحاضرين على نهج العرب على ما وجه
بقبله اهل هذا الفن وكذا المراد علم التواريخ المتعلقة بهذه العرب فليتفهم
قوله ــ وزعم ان علم الاسند لال جزء ان كان موضوع علم الاسند لال اما المعنوي لانه نسبة
من حيث الدلالة على الكل وموضوع علم الاسند لال اما المعنوي لانه نسبة
او الملفوظات المصورة اذ قد اشكل جعل موضوعه الالفاظ فلت
الذي يحصل جزء من علم البلاغة ويعتبر عنه في هذا الكتاب بعلم الاسند لال
هو العلم الباحث عن الالفاظ من حيث الدلالة على الخواص الاسند لالية
ليؤتى بها على الغاية التي لها فلا ينافي ذلك كونه علم المنطق الشهير
من النوع المتعلقة بالالفاظ ثم رد عليه ما ذكره الفاضل
من ان هذا العلم لا اختصاص له بهذه العرب وغاية ما قررها
فعدم العلوم العربية مما لا يخلو عن تعسف فمن هذا الكلام من الفاضل
سان وجهين للضعف ما عترض به الاول بان علم النثر العربي غير مختص

بلغة العرب واعترض على الثاني بان النثر والمحاضرات
ايضا غير مدونة لمعرفتها فقد اخطاء لذلا يخفى عليك
ان ليس مقصود الفاضل ما توهم بل مقصوده انه لا
اقل من ان يوجد الامر الاول وان لم يوجد الامر الاول
لمقصوده منع الخلو عن احد الامرين فاندفع عنه
اعتراضه الاول واما اعتراضه الثاني فمدفوع ايضا
بان المقصود من علم الانشاء الذي جعل من اقسام العلوم
العربية ما يوقف به كيفية انشاء الرسائل والخطب
العربية لا مطلق علم الانشاء حتى ان ما يكون منه
لمعرفة الرسائل الفارسية او التركية فليس بمقصود
ههنا وكذا المولد من علم المحاضرة ما يوقف به من
المحاورة على لسانة العرب بذكر اسجاعهم وابياتهم و
امثالهم وحكاياتهم وتواريخهم واخبارهم ولا يناني ذلك
لو لم يختص فائدة هذا العلم بهذا اللسانة لانه دون
لمعرفته وان عم الفائدة والله اعلم قوله فجعلها من
تتمة الغرض منهما لانهما في البلاغة المكتسبة وهي لا يحصل
قطعا الا بالتدرب المذكور الموقوف على ممارسة النثر
قطعا فكان بيان هذين العلمين مما يتم به الغرض من
علم البلاغة كما ان دفع المطاعن ايضا كذلك لان المقصود

الاصلي من تحصيل البلاغة المكتسبة ايضاً هو الاطلاع
على خواص القرآن والكشف عن وجوه اعجازه
فلا شبهة في ان دفع المطاعن عن القرآن بما تم به هذا الغرض
قوله متعلقة بعلم النظم كانه اشارة الى جعله فناً ثانياً
فهذا اولى من جعل هذا وجها لاصل ذكر علم العروض
والقوافي كما في شرح الشارح المحقق فليتامل قال
فيما نقل عنه فذكر ههنا كلمة اما ولم يعني انه في علم الصرف
لقرب العهد بالتعيين هكذا قيل والصواب اه يمكن
توجيه كلام هذا القائل بتوجيهين بعيدين الاول
ان غاية الامر ان لعدم التعيين موجباً ومرجحاً فترك
الموجب لظهوره وذكر المرجح وبعده ظاهر اذ
لا وجود للمرجح في جنب الموجب فضلاً عن ان يسند
الاثر اليه وترك الموجب راساً الثاني ان مراده انه
فعل هذا المجموع اعني ذكر كلمة اما وعدم التعيين لقرب
العهد لا انه لم يعين لذلك بعد ذكر كلمة اما حيث يشعر
بجوازه لك ح وبعده ايضاً مما لا يخفى قوله تفنن
في ذلك الاقسام الى قوله لبعد العهد الظاهر من هذا
الكلام كونه مزيفاً والمراد انه لم يتعرض للتعيين في
الاول لقرب العهد ولم يتعرض لاما في الاخيرين لظهور

لظهور القسمية وكونها معتبرة فيهما ايضاً فيكون
قوله فيما نقل عنه والصواب رجوعاً مما ذكره في الشرح
ولكن يحتمل عندي ان يصحح ويحمل على ما ذكره من
المعنى الحق فيما نقل عنه ويكون مراده من قوله اعتماداً
على ظهور كونهما قسمين للاول القسمية بحسب
المعنى لا اعتبار اما فيهما باقيين على صورتيهما
فيكون ح قوله فيما نقل عنه هكذا قيل والصواب
اشارة الى ما نقل فيما نقل عنه فقط من قوله فذكر ههنا
كلمة اما اه فلا يكون ذلك المنقول مراداً مما ذكره في الشرح
فليتامل وليعرف ايضاً ان الشارح المحقق يرثي في هذا
المقام عن المعنى الباطل كما يشعر به ظاهر كلامه فليس
مراد الفاضل من القائل في قوله هكذا قيل الشارح
المحقق رح قوله لبعد العهد قيل عليه ان هذه النكتة
منافية لما اعتبرها في ترك اما فانه لما كان كونهما قسمين
واضحاً جلياً فلا يضره بعد العهد ثم اجيب عنه بان
الاصل في القيود الذكر خصوصاً في ما هو مظنة
الغفلة اعني بعد العهد فقوله لبعد العهد معناه
انه محل الغفلة وانما يجب ان يحصل بالفعل فلا ينافي
ذلك جعل الوضوح وادعاء الظهور عذراً لترك قيد

آخر ولا يخفى عليك ان اصل السؤال ليس بشيء حتى يحتاج الى
دفعه بما ذكر لان ظهور القسمية لا ينافي عدم ظهور
التعيين لبعد العهد لف لا شبهة في ان من فرغ
عن القسم الاول من الكتاب وشرع في القسم الثاني منه
يفهم من مجرد قوله القسم الثاني من الكتاب مشتمل على كذا ان هذا
قسيم للقسم الاول فكانه قيل واما القسم الثاني من الكتاب
فمشتمل وانما يعرف لبعد العهد ان هذا القسم في فن الآم
سواء يذكر في هذا الحين ان القسم الاول في اي فن
على ما هو الظاهر من حاله حيث فرغ من مباحثه
الآن او نسيه ايضا على انه يجوز ان يكون ظهور القسمية
بناء على انه يفيد التعيين لبعد العهد ولا غبار
في اعتباره لك بعد اعادة التعيين فليتامل
قوله للعهد اي الخارجي على ما هو المتبادر من الاطلاق
لف الذهني من فروع الجنس قوله بان يقدر متعلقه
معرفة لكون القسم معرفا بالعهد الخارجي نعم لو كان
اللام للعهد الذهني لكفى تقدير النكرة كما في قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا قوله فيما نقل عنه ما يكون
معناها مفهوما من حيز الحال الاقل ان قوله او من
العامل على ما صرح به القوم مثل قوله تعالى ثم وليتم مدبرين

مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين اللهم الا ان يقال
مراده تفسير الحال المؤكدة كانه على قياس الصفة
المؤكدة او ليس مقصوده ههنا ذكر تفسير جامع الحال
المؤكدة قوله حذف الموصول فان قلت لم لا يجوز ان
يكون اللام في الكاين والحاصل حرف التعريف كما قاله
البعض قلت لانه مذهب ضعيف والجمهور على خلافه
على ان تقدير المعرفة ايضا ظاهر الامتناع لانه تقدير
امر لا دليل عليه قوله كما في نظيره يحتمل ان يكون للتنبيه
على الاستدلال بحال نظيريه لان قوله اما القسم الاول
بعد تعيين الاقسام في الصور صريح في العهد الخارجي
فكذا القسم الثاني ايضا لكونه قسيمه ومقابله ثم كذا القسم
الثالث ايضا استدلالا بحال نظيريه او على ان حال
الجميع كذلك والسر في الجميع ان العهد الخارجي ايضا
يعدل عنه ما امكن الحمل عليه خصوصا اذا كان الحمل عليه
ظاهرا انما قال مع بعض صلة صلته لان الضمير قد
انتقل الى الظرف ويقرر فيه فهو ليس بمحذوف
فليفهم ولا يلتفت الى ما يقال من ان يقال من الكتاب
من تتمة الصلة ومتعلقاته فكان المحذوف بعض
الصلة قوله فيما نقل عنه وجعلوا العامل فيه اه

قوله حذف الموصول هذا على مذهب المختار فان التزمت بكون اللام للتعريف على المذهب المرجوح نفيه ايضا تكلف التزام تقدير المعرفة بلا دلالة عليها هكذا في النسخة الاخرى بخط المصنف

هكذا في النسخة الاخرى للمصنف الكلام التعريف فالفضل من الوجوه للمتقدم ظرف الانفهام وان كان هذا بعيدا لكونه بصدد غير معلوم في الصفة المؤكدة او لعله اكتفى بالصفة المؤكدة والاكتفاء بالانفهام من العامل المراد تعريف الحال المؤكدة التي تكون على وزن واتصاف ذي الحال به مفهوما عند ذكره او نقول في الارض مفسدين وبالجملة فالمراد ان يكون هذا المعنى او بواسطة العامل كما في قوله تعالى ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا قوله فيما نقل عنه ما يكون معناها مفهوما من ذي الحال اما ذاته

علم من هذا ان الكاف عامل الحال مع العامل في ذي الحال ليس
بلازم ثم لا يلزم من كون العامل ما ذكره ان يجب تاخير
الكاف عن الجر ايضا كما صرح به بعض النحاة كيف وقد
قال الله تعالى فلو جزاء الحسنى والارض جميعا قبضته
وغيره ككثير مما وقع في استعمالات البلغاء قوله
مع بعض صلته لان الضمير ثابت في الظرف غير مقدر
على قاعدتهم قوله غير من يجوزه فان قلت المجوز
ايضا لا يجوز تقدم الحال على الجر لان هذا القائل
ضعيف لا ينعقد عقد على قبل تمام ركني الكلام كما
صرح به في كتب النحو قلت هكذا يصرح البعض و
المختار جواز التقديم والتاخير بقرينة الشواهد
من القران وغيره والصرفه ان الحال بمنزلة الظرف
فالامر فيها موسع كما في الظرف قوله او من ضميره
في الجر فان قلت ليس المعنى تقييد الجر بكونه من الكتاب
بشهادة ما ذكر في القسم الاول قلت الحال ههنا
مؤكدة ولا محذور في هذا النوع تفكيك بين الحال
المذكورة في القسم الاول والحالتين الاخريين في
القسمين الاخيرين ولكن بعد تقيل الاسلوب بينهما
وبينها لا محذور في هكذا القدر من التفكيك قوله

او من ضميره في الجر ولا محذور في التقديم
هكذا في شرح الشيخ كما في القسم
الاول ما فصل به بين اما والفاء
هذا في النسخة الاخرى للمصنف

قوله كما في القسم الاول اعترض عليه بانه لا مانع فيه
ايضا لفظ اما اخ حيث هي ان فاء جوابها يعمل
ما بعدها فيما قبلها كما في قوله انا اليوم فانا
خادح وجوابه ظاهر لفظ كل اذا كان وكل
المعمول ملوا الفاصلين اما وجوابها لاقتضاء
الفصل قطعا فلذلك لا يجوز ان يقال اما زيدا
لحاملك فلا ياكل كما صرح به في كتب النحو والقول
بان وكل في غير الظرف وبعد كونه مخالفا للمعمول
والمنقول ليس له سند اما وبمجرد التوسع في الظرف لا لة
له اصلا قوله تنبيه على انهما نوعان اه كما ان في علم
المعاني وعلم البيان تنبيها على اتحادهما من وجه مثل الاني وفي ما هو
الوفي منهما مآلا قوله نوعان منه اي من العلم قوله ولفظ
المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان فلذلك قيل على المعاني
والبيان فلو كان العلم المجموع كما هو في جزء منه كما في عبد الله
قوله علمان لهذين العلمين سواء كان اولا وبالذات
او كان العلم الاصل المضاف مع المضاف اليه ثم حذف المضاف
وكثر استعمال المضاف اليه كما في شهر رمضان اصله شهر
رمضان اذ على كل تقدير سعين علمية المضاف اليه قطعا
واما قولك علم المعاني فالظاهر انه ايضا من قبيل شجرة

الاراك على كل تقدير اذ لما كثر استعمال المعاني وحده فلا حاجة
الى زيادة العلم الا ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص
لا ان يكون جزء العلم فليفهم قوله في بيان معلوماتهما فان قلت
لم لا يجوز ان يقدر الشان فقيل القسم الثالث في شان المعاني
والبيان فلا يحتاج الى ارادة المعلوم قلت بعيد لا يقبله
الطبع السليم قوله وما هو تتمة لهما اه دفع للاعتراض
بان المقدمة ايضا من القسم الثالث مع انها ليست لبيان المعلومات
واما الاعتراض بان التحقيق ان التكملة والفنين من القسم
الثالث مع انها خصوصا الفنين ليست لبيان المعلومات
فيمكن دفعه بان التكملة في بيان المعلومات قطعا واما الفنان
فهما في بيان ما هو تتمة للعلمين بلا شبهة غير ان الفاضل بينه
بالحدين والغرض فيوهم ذلك ان مراده ما هو المذكور في
المقدمة فهو لم يتعرض لدفع هذا الاعتراض وان امكن
ان يقال بيان الغرض اعم مما في المقدمة فيتناول ما في الفنين
لتتمة الغرض هذا واما اذا اعترض على قوله وفيه مقدمة
وفصلان بان الحصر ليس بصحيح لخروج التكملة والفنين
فان قلت لا دلالة في العبارة على الحصر بل يجوز ان يوجد
فيه ما ذكر وغيره ايضا من التكملة والفنين قلنا اي
دليل اقوى من دلالة الحال والمقام بل الحق ان يقال كما قال

فكانه هجر الاصل وكان العلم المضاف اليه وحده صح

له الشارح المحقق من ان الظاهر من كلام المص ان الاستدلال
والعروض ودفع المطاعن من الفصلين فكانه التزم
بان الكلام فيهما كلام في العلمين لا ظاهر انه ليس كلاما
في ضبط المعاقد ولكنه بعيد جدا اذ الظاهر ان المراد
من الكلام فيهما الكلام في مسائلهما وليس الفنان في مسائل
المعاني اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون تقرير الكلام لضبط
معاقدهما والكلام فيهما وفي ما هو تتمة لهما فلا يلزم
الالزام المذكور فليتامل فان هذا المقام يعد محل تامل وتفصيل
قوله فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها على خلاف ما ذكره
الشارح المحقق من ان الظرف نفس المعاني فكل واحدة من الالفاظ
والمعاني ظرف للاخرى بوجه اعتبار ولكن نظر الفاضل ادق قوله
والحد اه فالحد المذكور ان اخذ بالنسبة الى حقيقة العلم اعني
المسائل المخصوصة او الادراكات المتعلقة بها كان رسما
لها قطعا وان اخذ بالنسبة الى المفهوم الاسمي الاجمالي
للفظ المعاني والبيان فيحتمل ان يكون حدا له ان كان هذا تفصيل
عين ما لاحظه الواضع من المفهوم الاجمالي للاسم ويحتمل
ان يكون رسما له ايضا ان كان هذا خارجا عنه ولكن الظاهر
هو الاول اذ لم يسمع مفهوم اخر لاحظه الواضع ولا ينافي
كونه حدا اسميا لهذا العلة الغائية الخارجة عن حقيقة

العلم فيه كما توهم بعض القاصرين فان قلت يفهم مما ذكرت
ان لفظ المعاني والبيان موضوع لمفهوم كلي صادق على المعلومات
او الادراكات المتعلقة بها لا لنفس المعلومات او الادراكات
مع انه خلاف المشهور قلت لا محذور فيه لانه يجوز ان يكون
اطلاق هذين اللفظين عليهما من قبيل اطلاق الانسان
على بعض جزئياته فان ذكر العام وارادة الخاص ليس بمجاز
الا ان يراد الخاص بخصوصه قوله هو الفائدة المترتبة
فان قلت الغرض مجرد ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل سواء
ترتب عليه ام لا فلذلك قد تقدم على امر لاجل شيء فلا يترتب
ذلك الشيء عليه قلت ذلك خطاء في الغرض فلذلك يجزم ذلك
المقدم بعد عدم حصوله بانه اخطاء في الغرض ولم يكن
الغرض منه في نفس الامر ما اعتقده غرضا اي المقدمة
في بيان اه فكانه حذف الخبر لقرب العهد واعترض عليه
بان الظاهر ان اللام للعهد فيلغوا الخبر المذكور قطعا
والحذف اللفظي لا يصحح الكلام في الحقيقة ولا يخرج
الجملة عن اللغوية فالصواب ان يقدر خبرا اخر مثل المقدمة
هذه او يحمل الكلام على حذف المبتدا او يقرا بالنصب على
تقدير خذها او حذفها او اسمعها لا يقال الذي بعث
الشارحين على هذا التقدير اختيار المواقع لما سياتي في

في الفصول من قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني
والكلام فيه والفصل الثاني في علم البيان فان الاعتراض المذكور
يرد هناك ايضا فما هو الجواب فيه فهو الجواب بعينه
فيما نحن فيه لان حال الفصل ليس بحال المقدمة فانه لم يعلم
فيما سبق الا ان في القسم الثالث فصلين لشيئين لكن
لم يعلم ان اول الفصلين لايهما فالحكم بان الفصل الاول
من الفصلين المذكورين لكذا حكم مفيد فليفهم هذا
فانه يندفع به اعتراض مشهور للخطائي في حواشي
المطول وقد حققنا الكلام ايضا في حواشينا عليه
نعم لو نقض هذا الاعتراض بقوله القسم الثاني في
النحو القسم الثالث في المعاني والبيان حيث علم من تصريحه في
صدر الكتاب ان كل قسم من الاقسام الثلثة في اي فن
اذ الظاهر ان مراده من الاول والثاني فيه الاول والثاني في ترتيب
الكتاب الذكر لبيان الاقسام على ما لا يخفى لكان له وجه
فان قوله فان العهد لا يجوز ان يلاحظ المعهود
المذكور مع جميع اوصافه المعلومة فيما سبق بل يجوز
ان ينظر اليه ببعض دون بعض لغرض يتعلق به
مثل اعادة اثبات هذا الكلام واعلام هذا الخبر
لزيادة الاهتمام فيما نحن فيه فليتامل قوله واراد

بالتتبع الخ قد صححه بعضهم بان المراد منه تتبع الذهن
وانتقاله ولا يخفى عليك انه ايضا ليس بعلم وصححه بعضهم بتقدير
المعرفة اي معرفة تتبع خواص الخ ولا يخفى عليك ايضا ان علم
المعاني ليس هذه المعرفة قوله فانه مجاز لا كناية كما توهمه
البعض لامتناع ارادة المعنى الحقيقي من لفظه قوله لا يشتبه
دفع لما يتخالج من ان المجاز يجب ان يحترز عنه في التعريفات
وقد صححه بعضهم لا تشبيه ردا على من جعل قوله علم المعاني
هو تتبع الخ من قبيل التشبيه كزيد اسد ولا يخفى عليك
ان هذا القول مما لا طائل في رده بل هذا التصحيح
ايضا قوله كما سيأتي من انه لا يكون ح عالما بل مقلدا
وحاكيا سواء كان مقلدا في القواعد فقط غافلا
عن الدلايل او مقلدا في الدلايل ايضا فلا معنى لجعل
قوله ولا علة بمعنى لا باس عليه وجعل هذا اشارة الى ما سيأتي
من ان من مقتضيات هذا الفن ان يقلد الاستاد احيانا
كما كان يجري بين المص واستاده لانه لا يناسب المقام وليس
معنى ما سيأتي ايضا انه يكون عالما حتى قلد الاستاد بل انما حصول
العلم عند زوال التقليد وبلوغ مزية الايقان بالذوق
المكتسب من طول خدمة هذين العلمين فمن مقتضى هذين الفنين انه
لا يحصل العلم بهما الا بعد ان يخدمهما زمانا طويلا قوله والاشارة

من اول

من اول الامر الخ في هذا المقام اعتراض مشهور للخطائي
وهو ان في امثال هذه المجازات يكفي مسببية جنس المعنى المجازي
كما في قوله رعينا الغيث حتى كان يدعى النبت الحاصل من مياه
الارض فلا يدل هذا التجوز على كون المعرفة المرادة حاصلة من التتبع
قطعا وقد اجاب نفسه عنه ايضا بان ما ذكر وان كان كافيا الا ان
مراعاة علاقة المجاز في الخصوص اولى خصوصا اذا اشتمل على نكتة لطيفة
ودل المقام عليها قوله الى ان علم الله تعالى الخ اي هذا المجموع
والا فعلم الله تعالى يخرج بقيد المعرفة ايضا اذ لا يطلق المعرفة على علمه
وكون المص معتزليا لا يجعل اسماء الله تعالى توقيفية لا يجدي
نفعا اذ ذلك فيما اذا لم يوهم الاسم النقصان قوله ومعرفة
العرب لها اي معرفتهم الخواص على وجه كلي وقاعدة عامة
لا معرفتهم اتيان الخواص والمزايا في محالها بلا علم بالقواعد كالشاعر
بالطبع يعرف الاوزان فيقرأ صحيحا وينشد من عند نفسه ابياتا
مع انه لا يعلم القواعد اصلا اذ ح لا يدخل معرفتهم في التعريف
من اول الامر حتى يحتاج الى الاخراج اذ المراد من معرفة الخواص
معرفتها على وجه كلي اذ اسماء العلوم انما تطلق على العوارض
الكلية ولفظ المعرفة لا ينافي ذلك اذ اختصاصه بالجزئيات
في مقابلة العلم بقرينة دالة عليه لا لانه لا دلالة في لفظ الدلالة
على الفهم بالفعل حتى يقال قد يفسر الدلالة بالفهم بالفعل بل لانه

لم يوخذ في مفهوم الدلالة التابع ولم يلاحظ بخلاف الافادة
فليفهم قوله وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح
كما اطبق عليه الشراح قوله لان تلك المحسنات الى قوله فكيف تجعل
جزءا من علم المعاني كما اطبق عليه من تقدم الشارح المحقق
من الشراح قوله ولا وجه له حسن الخ كما ذهب اليه الشارح
المحقق وقد فصله الفاضل فيما نقل عنه قوله على ان المشهور الخ
رد للجمع من الشارح المحقق ومن تقدمه قوله لا مرخل لها
في الاحتراز المذكور فان قلت يجوز ان تقتضي المقام
المطابقة او التجنيس او الترصيع مثلا قلت فح لا يكون البحث
عنها من مسائل البديع بل يندرج بهذا الاعتبار في مسائل المعاني
فالمحسنات العرضية ما لا يقتضيها المقام ولا يات عنها فان قلت
لم لا يجوز ان يكون مراده من المحسنات البديعية ذوات تلك المحسنات
لا من حيث انها من البديع او يجعل لفظ قوله وما تتصل بها اشارة
الى تلك المحسنات من حيث انها داخلة في المقال فلا يصح قوله فالصواب الخ
قلت عده المحسنات لاحظه في خواص التراكيب فلا حاجة الى الافراد
اصلا قوله والمراد ان هذا الاحتراز الخ ليس مراده ان من اللام
ليست لام الغرض بل لام العاقبة لانه يفوت الاشارة الى الغرض
في المقدمة ح بل مراده انها لام الغرض لكن ينبغي ان يكون
الغرض من هذه المعرفة الاحتراز فعلم المعاني هو المعرفة التي ينبغي ان يكون

منه

منه انعرض كذا فلا اعتراض على التعريف اصلا فافهم
قوله على معرفة المضاف اليه وكذا المضاف اليه من حيث
انه مضاف اليه وكذا لم يقصد في مقام القصد الى التعيين
كذلك بل نظر الى ذاته بخلاف الخواص فانه قد نظر اليها
في مقام التفسير من حيث انها مضاف قوله كان اولى
بالتقديم فان قلت كان المناسب للتقرير الوجوب
قلت لكن مقتضى التوقف المعرفة يوجب على انه لا يقتضي
وجوب التقديم في الذكر فليفهم قوله جملة توسطت
قد اندفع به اعتراض صاحب الايضاح كما سيجي ان شاء الله تعالى
في تعريف البلاغة قوله سواء حصل بهذه الدلالة العقلية مساواة
رد على الشارح المحقق فكان يتعين ههنا ارادة
الملكة بالمعنى المذكور على تفسير الصناعة على ما ذكره
الشارح المحقق اذ ليس علم المعاني والبيان بما

ينتهي الى هنا
وانا كاصلح الترجمة

وصلت